

الجمهورية العربية السورية

جامعة حلب

كلية الاقتصاد

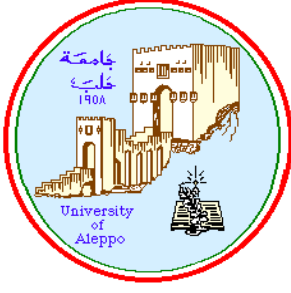
قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

عبد الرحمن محمد



الجمهورية العربية السورية

جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

عبد الرحمن محمد

بإشراف

الدكتور فؤاد إسماعيل

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

1436/2015

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الأطروحة هو نتيجة بحث علمي قام به الباحث المرشح
عبد الرحمن محمد بإشراف الدكتور فؤاد إسماعيل الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد
والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب، وإن أية مراجع أخرى
ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الأطروحة.

المشرف العلمي

الدكتور فؤاد إسماعيل

المرشح

عبد الرحمن محمد

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان: صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق، لم يسبق أن تم قبوله
للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

عبد الرحمن شعبان محمد

«الجنة المناقشة والسكر»

الأستاذ الدكتور أحمد نرهر شامية..... رئيساً.

أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب.

الأستاذ الدكتور خضر الأورفلي..... عضواً.

أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب.

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الأحمد العبيد..... عضواً.

أستاذ في قسم الإحصاء ونظم المعلومات - كلية الاقتصاد- جامعة حلب.

الدكتورة إيمان سليمان..... عضواً.

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب.

الدكتور فؤاد إسماعيل..... مشرفاً.

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب.

نوقشت هذه الأطروحة يوم الأحد الواقع بتاريخ 15 / 2 / 2015م وأجيزت بتقدير امتياز.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾¹

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾²

صدق الله العظيم

¹. القرآن الكريم، سورة طه، الآية 114.

². القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية 9.

الإهداء

إلى من اسمه دواء وذكر وشفاء وطاعته غناء . . . إلى السراج المنير صاحب الخلق العظيم . . . طب
القلوب ودوائها، وعافية الأبدان وشفائها . . . ونور الأبصار وضيائها، وقوت الأرواح وغذائها . . .
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى مروح الإنسان العظيم التي فارقت الحياة منذ السنوات الأولى بطفولتي . . .

والذي رحمه الله

إلى السيدة الفاضلة التي أروضتني حبها الطاهر . . . وغذتني عمرها الغالي، وعلمتني صدقتها ونبل أخلاقها . . . إلى
من يعجز اللسان عن وصفها والقلب عن شكرها . . . وأتمنى أن تنعم في رياض الجنة

أمي الغالية

إلى من قاسموني ذكريات الطفولة . . . إلى من فرحتهم فرحتي وحزنهم دمعتي . . . إلى من تقاسمنا مرغيف
الخبز سوية . . إلى الكوكبين والكوكبة . . .

أخوتي وفقهم الله وأسعدهم

إلى ملاذي الأمان . . . إلى من أحبني في الله . . إلى من شجعني لإنجاز هذا العمل . . . إلى من تمنى لي الخير . . . إلى
من لم يخل علي بشيء ولو كانت ابتسامة . . . إلى من حضرني اليوم . . .

أصدقائي وزملائي ومعلمي وأقارب

إلى الوطن الجريح أرضاً وشعباً . . . إلى كل من يحاول تضميد الجراح . . . وتذليل الصعاب بنية المخلص
لوطنه . . . والحب لأهله . . . إلى كل الشرفاء في هذا الوطن إلى بلدنا الغالي . .

سورية

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الشكر والافتخار

الحمد لله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي المتواضع، وأتمنى أن يقدم الفائدة المرجوة منه وبعد يعتبر الإنجاز العلمي، أياً كان، يفوق غيره في مدى احتياجاته للآخرين، وإن تعذر المحصر في الاعتراف بالجميل للجميع، فعلى الأقل أسجل شكري واعتراي لهم بصورة عامة . . . فقد يكون في ذلك الحد الأدنى من تثبيت أهميتهم في هذا المقام . . . وعلى الرغم من أن الإنسان يعترف بكل الجميل الذي أسدي إليه إلا أنه يبقى عاجزاً عن الشكر لهذا الجميل، ولكن جميل من الإنسان أن يعترف بهذا الجميل، والأجمل منه أن يبقى حافظاً له ما دام حياً . وهنا يتوجب علينا أن أذكر أفضال الأساتذة الذين درسوني في كل مراحل تحصيلي العلمي وبدون استثناء، وبصورة خاصة أذكر الفضل والمساعدة الفعلية والمستمرة التي لمستها من دكتور المشرف فؤاد إسماعيل الذي ساهم في تذليل معظم العقبات التي كانت تقف في وجهنا، فقد كان لتوجيهاته العلمية الأثر الأكبر في إنجاز هذا البحث العلمي . كما أشرف بتقديم الشكر للأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبول قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها والحكم عليها . كما أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذتي في كلية الاقتصاد بجامعة حلب على ما قدموه من متابعة وتشجيع خلال مرحلة الدراسات العليا . وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أمي الحنونة، وإلى أخوتي، وإلى زملائي المدرسين وزميلاتي المدرسات وطلابتي وطالباتي الأعزاء ، وأتوجه بالشكر والامتنان للكثيرين للزملاء والأصدقاء الذين تفضلوا بتقديم مساعداتهم أثناء إعداد هذه الأطروحة .

والشكر لكل الناس الطيبين في بلدي الغالي سورية الجريحة في هذه الأيام، فرسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم قال: بآرك الله في شامنا ويمنا .

والله اعلم
بما نزلنا من

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للبحث	9 - 17
مقدمة البحث	9
مشكلة البحث	9
أهمية البحث	10
أهداف البحث	11
فرضيات البحث	11
الدراسات السابقة	12
أ. الدراسات العربية	12
ب. الدراسات الأجنبية	15
الميزات التي ينفرد بها البحث	16
منهج البحث	16
حدود البحث	16
الفصل الأول: الأسس النظرية لصناعة التأمين	18 - 80
تمهيد	19
المبحث الأول: صناعة التأمين: المحتوى والمضمون	20
أولاً- مفهوم صناعة التأمين	20
ثانياً- نشأة صناعة التأمين وتطورها	31
ثالثاً- أهمية صناعة التأمين	34
رابعاً- خصائص صناعة التأمين	38
خامساً- أنواع صناعة التأمين	43
1. من حيث الشكل	44
2. من حيث الموضوع	50

52	3. من حيث الإيجار والاختيار
52	4. من حيث طريقة تحديد الخسارة والتعويض
53	سادساً- المبادئ الأساسية لصناعة التأمين ومصادرها والآثار الناجمة عنها
53	1. المبادئ القانونية لصناعة التأمين
54	2. مصادر عمليات صناعة التأمين
55	3. آثار صناعة التأمين
61	المبحث الثاني: شركات التأمين وإعادة التأمين
61	أولاً- شركات التأمين
61	1. مفهوم شركات التأمين
61	2. وظائف شركات التأمين
63	3. مصادر أموال شركات التأمين
69	ثانياً- شركات إعادة التأمين
69	1. مفهوم إعادة التأمين
70	2. أهمية إعادة التأمين
71	3. أنواع إعادة التأمين
73	المبحث الثالث: الثقافة التأمينية
73	1. مفهوم الثقافة التأمينية
73	2. أسباب تدني الثقافة التأمينية
75	3. عوامل اتساع نطاق الثقافة التأمينية
80	خلاصة الفصل.
139 - 81	الفصل الثاني: دراسة تحليلية مقارنة لصناعة التأمين السورية
82	تمهيد
83	المبحث الأول: الإطار النظري لصناعة التأمين في سورية
83	أولاً- مفهوم ونشأة صناعة التأمين في سورية
83	1. مفهوم صناعة التأمين في سورية

84	2. نشأة صناعة التأمين في سورية وتطورها
87	ثانياً- أهمية صناعة التأمين في سورية
88	ثالثاً- فروع التأمين في السوق السورية ونمو أقساط التأمين فيها
91	رابعاً- شركات التأمين في سورية وهيكلها التنظيمي
97	خامساً- الثقافة التأمينية في سورية
99	المبحث الثاني: مؤشرات صناعة التأمين في سورية ومقارنتها مع الدول العربية
99	أولاً- تطور أقساط التأمين في سوق التأمين السورية
101	ثانياً- قياس أثر تطور أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية
106	ثالثاً- حصة الفرد من أقساط صناعة التأمين في سورية
107	رابعاً- الحصة السوقية لصناعة التأمين في سورية من حجم سوق التأمين العربي
114	خامساً- اختبار الفرضيات
121	المبحث الثالث: مقارنة الكفاءة النسبية لصناعة التأمين السورية وصناعة التأمين في الدول العربية.
121	(1) الجانب النظري: لمحة موجزة عن أسلوب تحليل مغلف البيانات
128	(2) الجانب التطبيقي: تطبيق أسلوب DEA
139	خلاصة الفصل.
140 - 176	الفصل الثالث: تقييم واقع أداء صناعة التأمين في سورية وآفاقها المستقبلية، باستخدام نموذج إحصائي
141	تمهيد
142	المبحث الأول: تقييم واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.
142	(1) المؤسسة العامة السورية للتأمين وفروعها التأمينية
144	(2) تحليل النشاط التأميني في المؤسسة العامة السورية للتأمين
152	(3) قياس الكفاءة النسبية للمؤسسة العامة السورية للتأمين

158	المبحث الثاني: تقييم واقع أداء شركات التأمين السورية الخاصة ومقارنتها مع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.
158	(1) أهم شركات التأمين السورية الخاصة وفروعها التأمينية
160	(2) قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التأمين السورية الخاصة
166	(3) قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التأمين السورية الخاصة ومقارنتها مع الكفاءة النسبية للمؤسسة العامة السورية للتأمين.
172	المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لصناعة التأمين السورية.
176	خلاصة الفصل.
184 – 177	الاستنتاجات والتوصيات
178	أولاً- الاستنتاجات
181	ثانياً- التوصيات
196 – 185	المراجع العلمية
211 – 197	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
89	أقساط فروع التأمين في سورية (الأرقام بملايين الليرات السورية).	1
91	رأسمال شركات التأمين في سوق التأمين السورية.	2
99	تطور حجم أقساط سوق التأمين السورية (الأرقام بملايين الليرات السورية).	3
101	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الأرقام بملايين الليرات السورية).	4
103	نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في سورية في الناتج المحلي الإجمالي (والأرقام بملايين الليرات السورية).	5
105	نسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول.	6
106	تطور عدد السكان، وأقساط التأمين، وحصّة الفرد من أقساط التأمين في سورية.	7
110	توزع شركات التأمين العربية، وحجم أقساط التأمين، وحصّة الفرد من أقساط التأمين، ونسبة مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.	8
113	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010 (الأرقام بالدولار الأمريكي).	9
118	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والتباين.	10
130	بعض حزم البرامج التي تُستخدم في حل نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات.	11
134	مدخلات ومخرجات صناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010.	12
135	قياس الكفاءة النسبية لصناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010.	13

136	مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها.	14
137	مستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للدول العربية غير الكفوة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS والمتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإخراجي لصناعة التأمين في الدول العربية.	15
144	قيمة الأقساط المكتتبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها.	16
146	الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها.	17
147	قيمة التعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها.	18
148	قيمة النفقات الإدارية والعمومية في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها السنوي.	19
149	قيمة الأرباح في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها.	20
153	مدخلات ومخرجات المؤسسة العامة السورية للتأمين (الأرقام بملايين الليرات السورية).	21
154	قياس الكفاءة النسبية في المؤسسة العامة السورية للتأمين.	22
155	مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها في المؤسسة العامة السورية للتأمين.	23
156	مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من للأعوام غير الكفوة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS والمخرجات وفق نموذج التوجه الإجمالي للمؤسسة العامة السورية للتأمين.	24
157	مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من للأعوام غير الكفوة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإجمالي للمؤسسة العامة السورية للتأمين.	25
161	مدخلات ومخرجات شركات التأمين السورية الخاصة (الأرقام بملايين الليرات السورية).	26
162	قياس الكفاءة النسبية في شركات التأمين السورية الخاصة وتحديد المجموعات المرجعية.	27

163	مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها في شركات التأمين السورية الخاصة.	28
164	مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفوء نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة وفق نموذج التوجه الإدخالي.	29
165	مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفوء نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة وفق نموذج التوجه الإدخالي VRS .	30
167	مدخلات ومخرجات مؤسسات التأمين السورية الخاصة والعامة (الأرقام بملايين الليرات السورية).	31
168	قياس الكفاءة النسبية في شركات التأمين السورية العامة والخاصة وتحديد المجموعات المرجعية.	32
169	مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها في شركات التأمين السورية العامة والخاصة.	33
170	مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفوء نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة وفق نموذج التوجه الإدخالي.	34
170	مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفوء نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة وفق نموذج التوجه الإدخالي VRS .	35

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نقاط انتشار الناتج المحلي الإجمالي مع أقساط التأمين خلال الفترة 2001 - 2010.	115
2	نقاط انتشار حصة الفرد من أقساط التأمين مع أقساط التأمين خلال الفترة 2001 - 2010	117
3	(مفهوم مغلف البيانات) منحني الكفاءة الحدودي وفق مفهوم DEA	123
4	فروع التأمين في المؤسسة العامة السورية للتأمين	143

مقدمة البحث

تعتبر صناعة التأمين أياً كان نوعها وصورها والهيئة التي تقدمها قائمة على التعاون، حيث تتعاون الكثرة المعرضة للخطر في تعويض القلة التي تحقق لديها الخطر، ولا يعدو دور الهيئة التي تقدمها إلا دور الوسيط الذي يظهر هذا التعاون إلى حيز الوجود في إطار من القواعد والقوانين التي تكفل حماية أطراف العقد.

وصناعة التأمين في حقيقتها خدمة مستقبلية غير منظورة، تتمثل في التزام المؤمن ويقصد به الهيئة المصدرة للعقد بسداد المطالبات أو التعويضات للمستفيد من العقد عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وذلك مقابل التزام المؤمن له وهو الشخص صاحب العقد بسداد الأقساط المستحقة في مواعيدها، وبهذا تؤدي صناعة التأمين دوراً حيوياً وهاماً في حياة الفرد والمجتمع، وذلك من خلال تحمل الأخطار المعرضين لها، ثم تجميع المدخرات وتوجيهها لخدمة الفرد والاقتصاد القومي.

وصناعة التأمين على هذا النحو قائمة على الوعود من قبل طرفي العقد؛ ولهذا فإنه يحتاج إلى قدر كبير من الشفافية والوضوح في جميع مراحل العمل المختلفة، ابتداءً من صياغة الوثيقة والشروط الأساسية الواردة بها، ثم تقدير الأقساط وإصدار العقد وانتهاءً بمعاينة الخسائر وتسوية المطالبات.

مشكلة البحث

يعد قطاع التأمين في سورية واحداً من تلك القطاعات المالية التي تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن سورية كغيرها من الدول تسعى للأخذ بأسباب التطور في كافة قطاعاتها، وصناعة التأمين أحد هذه القطاعات الذي شهد اهتماماً واضحاً من الحكومة السورية، وخصوصاً بعد عام 2005، حيث تم إدخال قطاع التأمين الخاص إلى سوق التأمين السوري، حتى يتاح له العمل مع قطاع التأمين العام، بما يحقق ويعزز فعالية هذا القطاع ومساهمته في إطار القطاع المالي.

وتتجلى مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

- 1- هل تأثر أداء المؤسسة العامة للتأمين سلباً أم إيجاباً بعد دخول القطاع الخاص، وإذا كان قد تأثر، فما هي الاستراتيجيات التي تم إتباعها في إطار توسيع المنتجات والسياسات السعرية المناسبة للمحافظة على حصتها السوقية، أم أنها ظلت محتفظة بحصتها السوقية استناداً إلى المفاهيم الاحتكارية؟

- 2- ما هو الدور الذي يلعبه قطاع صناعة التأمين العام والخاص في سوق التأمين السورية؟
- 3- ما هي شركات التأمين السورية التي تعمل بكفاءة نسبية تامة، وأي الشركات منها لا تعمل بكفاءة نسبية تامة، وما هي الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الكفاءة النسبية التامة أو الكاملة للشركات غير الكفوءة، وما هي الكميات المثلّية من المدخلات والمخرجات التي تتحقق عندها الكفاءة النسبية للشركات، وكيف يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية غير الكفوءة؟
- 4- هل استطاعت الجهود المبذولة من قبل الحكومة السورية خلال السنوات القليلة الماضية أن تعزز هذا القطاع (سواءً العام أو الخاص) من خلال توفير التشريعات والقوانين اللازمة، بما يهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع؛ ليكون فاعلاً بما يتناسب والرؤية المستقبلية لهذا القطاع بالمقارنة مع الدول العربية؟
- 5- ما هو مستوى الكفاءة النسبية لقطاع التأمين في كل دولة من الدول العربية، وفقاً لنتائج تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات؟
- 6- ما هي الكميات المثلّية من المدخلات والمخرجات التي تتحقق عندها الكفاءة النسبية في قطاع التأمين في الدول العربية؟

أهمية البحث

لقد بات موضوع صناعة التأمين وتطبيقاته من القضايا الهامة التي تشغل الكثير من الاقتصاديين ومتخذي القرار والباحثين، والتي تحتاج إلى دراسة دقيقة تكشف عن وظائفه الحياتية وأسسها وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه قد بلغ من الشأن والأهمية مبلغاً جعله يرافق حياة الإنسان في معظم مسالكه، بل ويمد ظلاله إلى ما بعد وفاته ويتخذ منه المرء في حياته تدبيراً لمصلحة أسرته بعد وفاته، وقد صار الإنسان يحتاج إلى التأمين في الكثير من أنشطته المختلفة (الصناعة، المواصلات، النقل، المنزل، المسؤولية المدنية..) لمواجهة الخسائر التي تخلف أضراراً بليغة على كافة المستويات (الفرد والاقتصاد والمجتمع).

وكون القطاع التأميني في سورية يشكل جزءاً ويمثل قطاعاً هاماً من قطاعات الاقتصاد له تأثيراته والذي يلعب دوراً كبيراً في العملية التنموية ومجابهة الأخطار ومنع وتخفيف الخسائر التي قد تلحق بالاقتصاد القومي وتنعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن خلال متابعة أداء هذا القطاع، يلاحظ أن مساهمته في الاقتصاد السوري ما زالت بعيدة عن مستوى الطموح.

وقد يعزى ذلك إلى جملة من التحديات (التشريعية، التنظيمية، والاجتماعية)، وعليه وخاصةً بعد مرور عدة أعوام على دخول تجربة التأمين الخاص إلى سوق التأمين السورية، فإنه من الأهمية بمكان

إجراء دراسة تحليلية لأداء شركات التأمين السورية، وقياس الكفاءة النسبية في كل شركة من شركات التأمين السورية ومقارنتها، وفقاً لأسلوب تحليل مغلف البيانات.

أهداف البحث

- انطلاقاً من أهمية البحث وانسجاماً مع مشكلته، فإنه يمكن تلخيص أهدافه على النحو الآتي:
1. دراسة تطور حجم أقساط التأمين ومعدلات نموها السنوية في سوق التأمين السورية، والتعرف على خصائص سوق التأمين السورية.
2. مقارنة كفاءة صناعة التأمين في سورية مع كفاءة صناعة التأمين في الدول العربية.
3. بيان تأثير مساهمة تطور صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية مقارنةً مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية الأخرى.
4. توضيح مقدار حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية مقارنةً مع حصة الفرد من أقساط التأمين في بعض الدول العربية الأخرى.
5. تقييم أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين قبل وبعد دخول شركات التأمين الخاصة.
6. قياس الكفاءة النسبية لأداء المؤسسة العامة السورية للتأمين، وفقاً لاستخدام أقل قدر من المدخلات، ووفق نموذجي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، ومن ثم تحديد الكمية المستهدفة من المدخلات والمخرجات حتى تتحقق الكفاءة النسبية.
7. تقييم أداء شركات التأمين السورية الخاصة، والتعرف على أدائها وموقفها التنافسي.
8. محاولة وضع الاستراتيجيات الخاصة بسوق التأمين السورية.

فرضيات البحث

تتجلى فرضيات البحث في النقاط التالية:

1. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور أقساط التأمين وتطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
2. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور أقساط التأمين وتطور مقدار حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أقساط التأمين في سورية، وأقساط التأمين في الدول العربية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، وحصة الفرد من أقساط التأمين في الدول العربية.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ومساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.
6. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور الأقساط المكتتبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين، وأرباحها.
7. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور النفقات الإدارية في المؤسسة العامة السورية للتأمين، وأرباحها.
8. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور التعويضات (الحوادث المسددة) في المؤسسة العامة السورية للتأمين، وأرباحها.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات في موضوع صناعة التأمين، وأهم هذه الدراسات:

أ) الدراسات العربية

- 1) طباحة محمد صالح (2002)، قياس الربح في المؤسسة العامة السورية للتأمين، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- هدف الباحث إلى إبراز أهمية التأمين، وسبل تطويره في سورية، وأكد على أهمية ودور التحليل المحاسبي وتوظيفه في عدة مجالات لقياس الأرباح.
- واستنتج الباحث أن الاقتصاد السوري يعاني من خسارة كبيرة نتيجة جمود قطاع التأمين في سورية وعدم أخذ دوره الاقتصادي والاجتماعي.
- 2) عبد السلام إبراهيم عزة (2003)، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الدوحة، قطر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- هدفت الباحثة إلى وضع السياسات التسويقية المناسبة لتقوية المركز المالي والتنافسي لشركات التأمين العربية، حيث تناولت مناخ العولمة وصناعة التأمين العربية، وأساليب تنمية أسواق التأمين العربية، وتطوير أساليب تسويق التأمين.
- وتوصلت الباحثة إلى:

1. انخفاض نصيب الفرد في الدول العربية من أنواع التأمين مقارنةً بالمستويات الدولية.
2. محدودية أسواق التأمين العربية مقارنةً بعدد الشركات العاملة فيها.
3. محدودية الوعي التأميني في معظم الأسواق العربية.

4. النقص الشديد في البيانات والإحصاءات اللازمة لمزاولة عمليات التأمين.
- (3) عبد الكريم السياغي (2006)، **سوق التأمين في الجمهورية اليمنية - نظرة عامة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (19)، الصادرة عن المؤتمر الشعبي العام - صنعاء.
- تحدث في خلاصة دراسته عن سوق التأمين في اليمن خلال عام 2001، وأنه سوق صغير يعاني الكثير من الصعوبات وكانت مشكلة دراسته تتمثل في (ما هو دور القطاع الخاص في تقديم الحماية التأمينية للأفراد والمجتمع. هدف من خلالها إلى دراسة الجوانب المختلفة لسوق التأمين في اليمن، وتحليل مستوى أداء شركات التأمين خلال العام 2001، والتعرف على إمكانية زيادة حجم وفعالية القطاع الخاص في تنمية وتطوير صناعة التأمين في المستقبل، وتلخصت الدراسة في ثلاثة فصول تناول أولها خلفية تاريخية تناولت طبيعة وظروف نشأة التأمين في مهده الأصلي، وفي اليمن، وتناول الفصل الثاني الملامح الأساسية لسوق التأمين في اليمن، وتناول الفصل الثالث النتائج والتوصيات، وقد اعتمد الباحث على قياس مستوى أداء شركات التأمين من خلال حجم الأقساط (مجتمعة، ولدى كل شركة)، وحجم التعويضات المدفوعة (مجتمعة، ولدى كل شركة) تم تناول معدل الخسارة في السوق التأميني اليمني خلال الفترة (1997-2001).
- وخلص إلى أن صعوبات سوق التأمين في اليمن تتمثل في صغر حجم الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وغياب الوعي التأميني، وقلة رأس مال الشركات التي معظمها عائلية، وقصور الجوانب التشريعية وعدم تفعيل الموجود منها.
- (4) صالح أحمد بدار (2006)، **التأمين التكافلي العائلي**، مجلة المصارف الإسلامية، العدد (3) الصادرة عن بنك سبأ الإسلامي، صنعاء.
- تناول فيه أقسام التأمين التكافلي التعاوني الذي تقدمه الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين، سواء كان جماعياً يشمل المجموعات وموظفي الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، أم فردياً لسنة واحدة أو لعدة سنوات، ثم تناول فوائد التأمين التكافلي العائلي بنشر روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع وتوفير مبلغ من المال لأفراد عائلة المؤمن عليه والمساعدة في توفير العلاجات له، وتوفير الطمأنينة وراحة البال له ولأفراد عائلته والمساهمة في توفير الأمن للمجتمع.
- (5) عبد الجواد عمر (2006)، **أخلاقيات صناعة التأمين في العالم العربي**، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الزيتونة الأردنية.
- هدف الباحث إلى:
- دراسة مفهوم وأهمية الأخلاق في صناعة التأمين.

- دراسة وتحليل بعض الممارسات السلبية اللاأخلاقية والتي ظهرت في صناعة التأمين في مراحل العمل المختلفة.
- اقتراح نموذج للمعايير الأخلاقية في صناعة التأمين، يلتزم بها جميع العاملين والمهتمين بصناعة التأمين في العالم العربي.
- وتوصل الباحث إلى:
- أ. أن الأخلاق في التأمين تعني: حسن المقابلة، وصدق المعاملة، وتقديم النصيحة بمعرفة وأمانة، وتلبية احتياجات العميل في ضوء قدرته علي السداد، وتسوية مطالباته بأسرع ما يمكن.
- ب. أهمية الحفاظ على مستوى أعلى من المعايير الأخلاقية في صناعة التأمين بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى السمات المميزة والفريدة التي تتسم بها صناعة التأمين ومنها:
- 7- أن التأمين منتج ضروري.
- 8- أن التأمين منتج مالي.
- 9- أن التأمين يتم اعتماداً على الثقة.
- (6) شاعر ليال(2010)، تأثير التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين الخاصة "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
- هدفت الباحثة إلى: دراسة أثر التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين من خلال تحليل الأنشطة الاستثمارية لشركات التأمين، وتحليل ربحية هذه الشركات.
- وأهم ما توصلت إليه الباحثة:
- نجاح التأمين المصرفي في سورية؛ بسبب النظرة الجديدة التي أولتها المصارف للتأمين.
- قيام شركات التأمين بتحقيق التواصل مع عملائها عن طريق القنوات المصرفية.
- وجود سوق تأمينية واسعة غير مستغلة، خصوصاً في قطاع التأمين على الحياة.
- (7) عيسى عشتار(2011)، آلية التمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين (دراسة ميدانية على شركات التأمين في سورية)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
- هدفت الباحثة إلى: تحليل آلية تمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين، ومدى التأثير بمستوى الوعي التأميني عند أفراد المجتمع.

وأهم ما توصلت إليه الباحثة:

- تعتبر أقطاب التأمين عصب مصادر التمويل لدى شركات التأمين.
 - تتأثر حصة الأقطاب في شركات التأمين بمستوى الوعي التأميني لدى المواطنين.
 - إن صناعة التأمين تعد مصدراً من مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية.
- (8) عطا الله عائشة(2012)، واقع وآفاق صناعة التأمين في الصين، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية-الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسينية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

هدفت الباحثة إلى:

- التعرف على حقيقة صناعة التأمين في الصين.
 - التحقق من مدى ارتباط صناعة التأمين في الصين بالتطور الاقتصادي.
- وأهم ما توصلت إليه الباحثة:
- مساهمة السياسات الحكومية الصينية بنمو صناعة التأمين في الصين.
 - منحى النمو التصاعدي لصناعة التأمين الصينية، مع النمو الاقتصادي الذي تشهد الصين.

(ب) الدراسات الأجنبية

1- Manjo kumar(2001), Marketing and Distribution channels in Bancassurance, CPCU, Singaphore.

هدف الباحث إلى: دراسة العلاقة بين المصارف وشركات التأمين من وجهة نظر مصرفية، حيث قام الباحث بدراسة التأمين المصرفي من وجهة نظر المصارف في العديد من دول العالم، وآلية عمله في الشرق الأوسط وشرعيته وكيفية دخول المصارف بهذه العمليات، موضحاً القنوات والخدمات الجديدة المطورة لتلبية حاجة المصارف، وعدد أهم أنواع القنوات الجديدة، ونماذج التوزيع وكيفية اعتمادها على تعدد الثقافات في السوق المالي والاجتماعي.

2- Chakraborty, K., Biswas, B. and Lewis, W. (2001), "Measurement of Technical Efficiency in Public Education: A Stochastic and Non-stochastic Production Function Approach." Southern Economic Journal, 67, No. 4,pp. 889-905.

تمكن الباحث من قياس كفاءة البرامج التعليمية في المدارس وأقسام الجامعات.

3- Murphy, D., Pearson, J. and Siferd, S. (1996): "Evaluating Performance of the Purchasing Department using Data Envelopment Analysis." Journal of Business Logistics, 17, No. 2,pp. 77-91.

تم إجراء هذه الدراسة لقياس كفاءة قسم المشتريات في 18 شركة من شركات البترول باستخدام تحليل مغلف البيانات، وجد Murphy et. al. أن أهداف المنظمة، ومسؤوليات الأقسام، وأنواع المشتريات تؤثر على الأداء. وأوضح الباحثان أن تحليل مغلف البيانات استطاع تحديد 6 شركات من شركات القطاع ذات كفاءة عالية بلغت 100% وصنفت على أنها الأفضل في القطاع الصناعي، وتوصلوا أيضاً إلى أن هذا الأسلوب يعاب عليه عدم تقديمه لطريقة للتمييز بين الشركات ذات الكفاءة الإدارية العالية في مثل هذه الحالات.

ما يميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة:

- 1- تقييم أداء صناعة التأمين في سورية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- قياس الكفاءة النسبية لصناعة التأمين في سورية باستخدام تحليل مغلف البيانات، وإجراء دراسة مقارنة مع الدول العربية، ولأول مرة تم استخدام نموذج تحليل مغلف البيانات في صناعة التأمين.

منهج البحث

استخدم في هذا البحث المنهجان التاليان:

- المنهج الأول:** الوصفي التحليلي، وذلك بتوضيح الأسس والإطار النظري للمفاهيم المرتبطة بالبحث.
- المنهج الثاني:** الإحصائي التحليلي لاختبار الفرضيات، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة.

حدود البحث

وتقسم إلى قسمين:

- أ - **الحدود المكانية:** وتشمل حالة الجمهورية العربية السورية (شركات التأمين العامة والخاصة).
- ب- **الحدود الزمنية:** الحدود الزمنية للبحث خلال الفترة 2001 - 2010 بالنسبة للمؤسسة العامة السورية للتأمين، وخلال الفترة 2006 - 2010 بالنسبة لشركات التأمين الخاصة، مع العلم أنه لم يستطع الباحث الحصول على أحدث من هذه البيانات من شركات التأمين، نظراً للظروف الصعبة التي تمر فيها سورية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- في الفصل الأول، قام الباحث بدراسة الأسس النظرية لصناعة التأمين، ومن خلاله درس ماهية صناعة التأمين، ونشأة صناعة التأمين وتطورها، وخصائص صناعة التأمين وأنواعها، والمبادئ الأساسية لصناعة التأمين ومصادرها وأهم الآثار الناجمة عنها.
- كما قام الباحث في هذا الفصل بدراسة شركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال مفهومها ووظائفها ومصادر أموالها، وأنواعها.

ودرس في هذا الفصل أيضاً الثقافة التأمينية، من حيث المفهوم، وأسباب التدني، وعوامل اتساع نطاقها.

وفي نهاية الفصل توصل الباحث لخلاصة مختصرة حوله.

- في الفصل الثاني، قام الباحث بدراسة تحليلية مقارنة لصناعة التأمين السورية، ومن خلاله درسنا الإطار النظري لصناعة التأمين في سورية، من حيث ماهية صناعة التأمين في سورية، ونشأتها وتطورها، وفروع التأمين في السوق السورية ونمو أقساط التأمين فيها، وكذلك شركات التأمين في سورية وهيكلها التنظيمي، والثقافة التأمينية في سورية.

كما درس في هذا الفصل مؤشرات صناعة التأمين في سورية ومقارنتها مع الدول العربية، ومن خلاله درس الباحث تطور أقساط التأمين في سوق التأمين السورية، وقياس أثر تطور أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وحصّة الفرد من أقساط صناعة التأمين في سورية، والحصّة السوقية لصناعة التأمين في سورية من حجم سوق التأمين العربي، وتم اختبار الفرضيات الخاصة بهذا الفصل.

كما درس الباحث في هذا الفصل مقارنة الكفاءة النسبية لصناعة التأمين السورية وصناعة التأمين في الدول العربية، ودرس فيه وبشكل موجز أسلوب تحليل مغلف البيانات الذي اعتمد عليه في الحصول على الاستنتاجات التي تخص الكفاءة بعد أن قام الباحث بتحديد المدخلات والمخرجات المناسبة والمتماثلة للدول العربية، وفعلاً تم الحصول على مؤشرات الكفاءة والوحدات المرجعية لكل وحدة غير كفاءة، ومصدر الكفاءة لكل وحدة غير كفاءة، ومعلومات تتعلق بمستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات لكل وحدة غير كفاءة. وفي نهاية الفصل تم التوصل لخلاصة مختصرة حوله.

- في الفصل الثالث، قام الباحث بتقييم واقع صناعة التأمين في سورية وآفاقه المستقبلية، باستخدام نموذج إحصائي، ودرس فيه تقييم واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين، وتقييم واقع أداء شركات التأمين السورية الخاصة، ومقارنتها مع المؤسسة العامة السورية للتأمين، والآفاق المستقبلية لصناعة التأمين السورية. وفي نهاية الفصل تم التوصل لخلاصة مختصرة حوله.

يأمل الباحث أن يكون في هذا العمل العلمي المتواضع قد ساهم في شرح وتحليل واقع وآفاق صناعة التأمين في سورية، وفي وضع اليد على جوانب كثيرة في هذا المجال، وفي تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة، بما يخدم قطاع صناعة التأمين في سورية.

الفصل الأول

الأسس النظرية لصناعة التأمين

الفصل الأول

الأسس النظرية لصناعة التأمين

تمهيد

إن خضوع الكائنات الحية إلى نظرية التدافع يترتب عليه التنافسية فيما بينها، ويؤدي إلى أن يبحث كل منها عن وسائل تؤمنها من بأس الآخرة، ولما كان الإنسان سيداً لهذا الكون ومستخلفاً لإعمارهِ، فإنه لا يكف عن التماس الأسباب والبحث عن الوسائل التي توفر له الأمن والطمأنينة في حاضره ومستقبله من كل ما يهدده في النفس والمال، ولقد وجد ضالته المنشودة في نظام صناعة التأمين وصوره المختلفة، مع ملاحظة أن صناعة التأمين لا تحول دون تحقق الخطر المؤمن منه، فهذا ليس في مقدورها، بل تخفف من آثاره بالنسبة للمؤمن له عن طريق تعويضه عن الخسارة التي لحقت به؛ بسبب تحقق هذا الخطر.

وصناعة التأمين، وإن كانت ضالة الإنسان المنشودة منذ بدء حياته على الأرض، إلا أن تعاظم المخاطر التي تهدد الأنفس والأموال في الوقت الحالي، ولا سيما التي من صنع يده، قد جعلت من صناعة التأمين ضرورة قصوى للتخفيف من الآثار المترتبة على هذه المخاطر؛ لذلك كانت صياغتها في قوالب فنية تعد من الأمور الحديثة نسبياً¹.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة الذكر، يتضح للباحث أن الفهم الكامل لصناعة التأمين يقتضي تقديم عرض نظري مفصل في هذا الفصل كإطار عام، والهدف من ذلك يتجلى بإبراز أهم الأسس النظرية لصناعة التأمين، من حيث مفهوم صناعة التأمين، ومن ثم استنتاج تعريف شامل لصناعة التأمين، والتطور التاريخي لصناعة التأمين، ومعرفة معظم نقاط أهمية صناعة التأمين، وأنواع وخصائص صناعة التأمين، وأهم مبادئ صناعة التأمين ومصادرها، ومناقشة الآثار الإيجابية لصناعة التأمين، وإضافة بعض الإيجابيات، وإظهار أهم السلبات أيضاً، وماهية شركات التأمين ووظائفها وآلية عملها، وماهية إعادة التأمين وأهم أنواعها، والثقافة التأمينية وأسباب تدنيها وعوامل اتساع نطاقها.

¹. أحمد حبيب، خان طارق الله (2003)، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، ص132.

المبحث الأول

صناعة التأمين: المحتوى والمضمون

تعتبر صناعة التأمين من أهم الأدوات التي تمنح الأمان والطمأنينة لأفراد المجتمع، كما أنها تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساعد هذه الصناعة على تعبئة المدخرات واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أنها وسيلة لتجميع رؤوس الأموال، ومنح الثقة التجارية للمشروعات ورجال الأعمال من خلال التأمين على الضمانات المقدمة للائتمان. وفي صدد محتوى ومضمون صناعة التأمين، تم تقسيم المبحث إلى الفقرات التالية:

أولاً- مفهوم صناعة التأمين

لابد في البداية من بيان مفهوم صناعة التأمين؛ لأن تصور أي ظاهرة ومعرفة مفهومها يسبق التعمق في دراستها وتحليلها، وتتجلى المعاني المختلفة لصناعة التأمين في النقاط التالية:

1- صناعة التأمين لغةً

إن التأمين في اللغة أَمَّنَ يُوَمِّنُ تأميناً، وأصله من أَمِنَ. بكسر الميم أَمناً، وأماناً وأمانةً، وأمنَةً، أي اطمأن ولم يخف، فهو آمِن، وأمين، وأمن البلد، اطمأن فيه أهله، وأمنه عليه، أي وثق به، قال تعالى: (هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل)¹.

وجاء أَمَّنَ، بضم الميم.. أمانة، أي كان أميناً، وأمن يؤمن إيماناً أي صدقه، قال تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا)². أي مصدق. ويقال: أَمَّنَ على دعائه، أي قال: آمين³. ويقال: أَمَّنَ على حياته، أو على داره أو سيارته.

فصناعة التأمين لغةً: هي تحقيق الأمن، وطمأنينة النفس وسكونها بتوفر أسباب الطمأنينة، وعقد التأمين هو الذي يحاول أن يعطي الطمأنينة والأمان لمن يريده ويكون طرفاً فيه.

والتأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف. وله معان متعددة: منها إعطاء الأمان، مثل تأمين الحرب، حيث استعمله القرآن الكريم في هذا المعنى كثيراً، فقال تعالى: (وآمنهم من خوف)¹، وقال تعالى: (... أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)².

¹. القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 64.

². القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 17.

³. معجم لسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط، مادة " أمن " .

والتأمين على الدعاء وهو قول آمين، أي استجب بمد الألف مع التخفيف أو قصرها. والتأمين إعطاء الأمن (كما إن التعليم إعطاء العلم)، وصناعة التأمين اصطلاح عربي يقابل الاصطلاح الفرنسي (Assurance)، والإنكليزي (Insurance) ويعني تحقيق الأمان، والأمان بالفرنسية (Sécurité) وبالإنكليزية (Security)، ومن هذه الألفاظ دخلت كلمة (سوكرة) أو (سوكرتاه) إلى بعض اللهجات العامية في الوطن العربي، وقد ظهرت أحياناً في عناوين بعض الكتب أو الفتاوى المتعلقة بصناعة التأمين في هذا العصر³.

ومن هنا جاء معناه في المصطلح المالي المعاصر... فهو النشاط الذي يحصل فيه تأمين الأفراد والشركات عن بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي، فهو معنى جديد، وإن كان اشتقاقاً صحيحاً من كلمة أمن.

2- صناعة التأمين اصطلاحاً

هناك من عرّف صناعة التأمين بأنها: اجتماع عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة، ويدفع كل منهم اشتراكاً معيناً، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه الضرر، وإذا زادت الاشتراكات على ما صرف من تعويض كان للأعضاء حق استردادها، وإذا نقصت تمت مطالبة الأعضاء باشتراك إضافي لتغطية العجز، أو أنقصت التعويضات المستحقة بنسبة العجز، علماً أن الهدف من ذلك ليس السعي إلى تحقيق الربح، ولكن السعي إلى تخفيف الخسائر التي تلحق بعض الأعضاء، فهم يتعاقدون ليتعاونوا على تحمل مصيبة قد تحل ببعضهم⁴.

وحسب Besson صناعة التأمين هي عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر⁵.

¹. القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.

². القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 82.

³. المصري رفيق (2005)، فقه المعاملات المالية، ط2، دار القلم، دمشق، ص33.

⁴. الدعيجي خالد (2003)، رؤية شرعية في شركة التأمين التعاونية، السعودية، مطبوعات دلة البركة، ص2.

⁵. أقاسم نوال (2001)، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص39.

3- صناعة التأمين من الناحية القانونية

عرّف بعض علماء القانون صناعة التأمين عامة بأنها: "نظام تعاقدى يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية"¹.

وهناك من عرّفها بأنها: "عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل أجر بتعويض طرف آخر عن الخسارة، إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد"².

وعرّف القانون المدني المصري صناعة التأمين بأنها: "عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن والثاني المؤمن له (أو المستأمن) يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن لمصلحته مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"³.

4- صناعة التأمين من الناحية الفقهية القانونية

لا جناح أن صناعة التأمين تعددت تعريفاتها، ولعل أكثرها شيوعاً وقبولاً التعريف الذي قال به الفقيه الفرنسي هيمار، حيث عرّفها بأنها: "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع مبلغ معين وهو القسط، على تعهد لمصلحه أو للغير في حالة تحقق خطر معين من الطرف الآخر وهو المؤمن الذي يتحمل على عاتقه مجموعة من المخاطر يجري المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء"⁴.

¹. لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

- الكردي أحمد (2002)، التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي: هل هناك فروق، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، جدة، ص4.

- عبد الحميد الساعاتي عبدالرحيم (2009)، هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد 22، العدد 2، ص184.

². ناصح علوان عبد الله (1977)، حكم الإسلام في التأمين، بحوث إسلامية هامة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ص4.

³. كنجو كنجو، الحمدو عصري، شيحا أيمن (2006)، إدارة المؤسسات المالية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص290.

⁴. محمد أمين مهري (2002)، التأمين البحري على السفينة، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، ص11.

كما عرّف علماء الفقه الوضعي صناعة التأمين بأنها: عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط، أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن¹.

5- صناعة التأمين من الناحية الاقتصادية

اعتمد الإنسان منذ القديم على الادخار في مواجهة مختلف المخاطر التي تعرض لها، وتكوين احتياطي لهذا الغرض، فقام بادخار جزء معين من دخله وذلك بصفة منتظمة، وبهذا الشكل كوّن لديه مبلغاً معيناً يستخدمه عند الشيخوخة أو المرض أو لما يتعرض له من حوادث مختلفة كالسرقة مثلاً.

وإن التجاء الإنسان إلى وسيلة الادخار جعلته يعتمد على نفسه في مواجهة الأخطار المختلفة والحوادث بما ادخره من مصادره المالية لحاجته المستقبلية، حيث يجد مدخراته التي ادخرها تحت تصرفه عند وقوع الخطر فتغنيه عن طلب المعونة والمساعدة من الغير، غير أن وسيلة الادخار قد لا تكون فعالة في بعض الأحيان وعديمة الجدوى من الناحية العملية، حيث أن مواجهة الأخطار تتوقف على مدى كفاية المدخرات لإزالة آثار هذه الأخطار أو التخفيف منها بقدر الإمكان، بالإضافة إلى هذا قد يقع الخطر قبل أن يكون الإنسان قد ادخر ما يكفي لمواجهة هذا الخطر، وفي مثل هذه الأحوال يكون الادخار وسيلة غير مجدية، كذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تضطر إلى تعديل جزء من رأس مالها إذا اعتمدت هذه الوسيلة لمواجهة الأخطار التي تواجهها، وبذلك فإن نطاق نشاطها يتأثر كثيراً.

وعلى هذا الأساس فكر الإنسان في طريقة أخرى تكون مخالفة ومجدية من شأنها أن توفر له الأمن والضمان في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها سواء في شخصه أو في ماله وهذه الطريقة أو الوسيلة هي التأمين الذي يتكفل بإزالة المخاطر المؤمن عنها عند وقوعها، بالإضافة إلى أنه يحارب تجميد رؤوس الأموال المدخرة و يوجهها إلى الفائدة العامة.

وفي ضوء ما سبق هناك من عرّف صناعة التأمين من الناحية الاقتصادية بأنها: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كافٍ من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة

¹. حافظ عبد الرحمن رمضان (2005)، موقف الشريعة الإسلامية من: البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين على الأنفس والأموال، القاهرة، جامعة الأزهر، ص192.

والمنزل والمستودع...الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر¹.

وهناك من رأى أن التأمين يقوم على أساس اقتصادي، إلا أنهم اختلفوا حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة والبعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان، ونتج عن ذلك ظهور نظريتان²:

(أ) **نظرية التأمين والحاجة:** يقول أصحاب هذه النظرية أن التأمين أمر ناتج عن الحاجة للحماية والأمن، وذلك أن أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه وممتلكاته من هذا الخطر. هذه النظرية تمتاز بكونها مفسرة للسبب الرئيسي لاشتراك المؤمن عليهم في معظم أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين.

أما سلبيات النظرية فتتمثل في أنها غير مانعة وغير جامعة، فهي غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين، وغير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين، حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت عليه هذه النظرية.

(ب) **نظرية التأمين والضمان:** يرى أنصارها أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادي تتمثل في تهديد مركزه المالي والاقتصادي، والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية الضمان لهذا المركز المهدد. وتمتاز هذه النظرية بأنها قدمت توصيفاً لما تحققه العملية التأمينية مستقبلاً متمثلاً في الضمان المادي. ويؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان أسس التأمين، بل لبيان النتائج الاقتصادية التي تترتب على التأمين من الناحية العملية، أو معيار الضمان الذي تقوم عليه النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي تترتب على عقد التأمين بعد إبرامه، ومن ثم لا تصلح أساساً يمكن أن نقيم عليه مفهوم التأمين، فضلاً عن أن الضمان لا يقتصر على التأمين، حيث توجد أنظمة أخرى تحقق للأفراد الضمان، دون أن يصدق عليها وصف التأمين مثل جمعيات الائتمان التبادلي ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

¹. التويجري علي (2009)، التأمين المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية، جامعة الملك سعود، كلية المجتمع بالرياض، قسم العلوم الإدارية، ص 3.

². محمد علي أبو شنب ماجد (2013)، أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في الإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، ص 3.

وصناعة التأمين عبارة عن اقتطاع جزء من دخل المؤمنين من قبل شركات تأمين تعاونية غير هادفة للربح أو شركات تأمين تجارية هدفها الربح، وتجميع هذه الاقتطاعات من الأفراد والشركات، والقيام بتوظيفها، وتعويض من يصاب بضرر من هؤلاء المؤمنين.

وعرفها شاكل تعريفاً خاصاً بالنواحي الرياضية التي تعتمد عليها صناعة التأمين في القياس، فيقول أنها تتجلى بظاهرة الأعداد الكبيرة¹ التي تحول عدم العلم إلى العلم، كما تحول الشك أو الخوف إلى التأكيد.

وعرّف "تايت" Knight صناعة التأمين بأنها: "عمل من أعمال الإدارة والتنظيم؛ لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه². وصناعة التأمين ما هي إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد، وذلك بالتعامل في مجموعة من الحالات بدلاً من التعامل في حالات مفردة"³.

¹. فلاح عز الدين (2008)، التأمين: مبادئه وأنواعه، الأردن، عمان، ص12.

*. لم تكن صناعة التأمين بصورتها المعاصرة تظهر لولا اكتشاف ما سمي في علم الإحصاء قانون الأعداد الكبيرة، حيث إن سر صناعة التأمين ينكشف في الإجابة عن السؤال: كيف يمكن من خلال تجميع المخاطر على مستوى مجموعة من الأفراد (وهو عمل شركة التأمين) تقليل المخاطر التي يواجهها كل فرد من تلك المجموعة (وهو غرض المستفيد من التأمين)؟ إنه قانون الأعداد الكبيرة (أو قانون المتوسطات)، ويعود اكتشاف هذا القانون إلى عدة قرون مضت عندما لاحظ الرياضيون في القرن السابع عشر في أوروبا عند إعدادهم لقوائم الوفيات إن عدد الموتى من الذكور والإناث من كل بلد يميل إلى التساوي، كلما زاد عدد المسجلين في القائمة. وقد أصبحت دراسة هذه الظاهرة جزءاً من علم الإحصاء، عندما كتب عنها سيمون بواسان وسماها قانون الأعداد الكبيرة لما بدا له من أنها تشبه نوااميس الطبيعة. وقانون الأعداد الكبيرة يتعلق باستقرار تكرار بعض الحوادث عند وجود عدد كافٍ منها، مع أنها تبدو عشوائية لا ينظمها قانون إذا نظر إليها كل واحدة على حدة. مثال ذلك مصيبة الموت فهي تبدو خبط عشواء لا يمكن التنبؤ بوقوعها على فرد بعينه، ولكن برأي الباحث لو تم الحديث عن عدد الوفيات التي ستقع خلال العام الحالي في مدينة حلب على سبيل المثال لأمكن - بناءً على الخبرة السابقة - أن نتوقع عدد الوفيات بشكل دقيق (إذا سارت الأمور على طبيعتها). وهناك علم مسبق أن القول بأن أحداً لن يموت خلال العام في مدينة يسكنها أكثر من مليون أمر لا يقبل، وإذا تم استثناء الكوارث والمصائب العامة والتغير الكبير في عدد السكان، فإن الاحتمال الأكبر إن عدد الوفيات هذا العام لن يختلف كثيراً عن الأعوام السابقة، إذا كان لدينا عدداً كافياً من أعوام سابقة نستخرج منها متوسطاً. وهذا القانون هو الأساس الذي يقوم عليه التأمين، وإن الاستحالة التي تبدو قطعية عند محاولة توقع حادثة معينة تنقلب إلى ما يشبه اليقين، إذا كان ما تجري محاولة توقعه هو عدد كافٍ من الحوادث المشابهة، فلا يمكن معرفة إن كان زيد أو عمرو، سيتعرض لحادث اصطدام في سيارته؛ لأن ذلك في علم الغيب، ولكن يمكن المعرفة بشكل بالغ الدقة كم عدد الناس الذين سيتعرضون لحوادث السيارات في مدينة حلب خلال السنة القادمة، اعتماداً على وجود عدد كافٍ من السنوات التي نستطيع منها أن نستنتج ما نريد بناءً على قانون الأعداد الكبيرة.

². نصيرة بولعراس وآخرون (2008)، دور التأمين على الحياة في التنمية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص8.

³. أبو السعود رمضان (2000)، أصول التأمين، المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص30.

6- صناعة التأمين من الناحية الفنية

من أرجح التعريفات من الناحية الفنية بأن: "صناعة التأمين عملية فنية تزاولها هيئة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها طبقاً لقوانين الإحصاء ومن مقتضى ذلك حصول المستأمن أو من يعينه حالة تحقق الخطر المؤمن ضده على عوض مالي يدفعه المؤمن في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين"¹.

من الملاحظ أن بعض التعاريف ركزت على أن الهدف من التأمين هو تعويض الفرد عن الخسارة، أما البعض الآخر فرأى أن هدفه هو التقليل من ظاهرة عدم التأكد، وأهملوا العلاقات التعاونية التي تربط مجموعة المؤمن لهم، كما أهمل البعض الجانب القانوني والبعض الآخر الجانب الفني، والبعض الجانب الاقتصادي، فكل تعريف من التعاريف يعتبر ناقصاً في بعض جوانبه؛ لذلك حاول الباحث أن يعرف صناعة التأمين: على أنها أسلوب اقتصادي منظم يقوم على جمع المدخرات من الأفراد واستثمارها، ويقوم على التعاون، يتعهد بمقتضاه أحد الأطراف أن يعوض الطرف الآخر عن خسارة احتمالية يتعرض لها مقابل أداء من هذا الأخير يسمى قسط التأمين.

أي تحويل الآثار المالية للأخطار التي يتعرض لها الأفراد أو المنشآت إلى جهات متخصصة نظير مقابل، غير أن هذه العلاقة لو كانت في شكل علاقة ثنائية بينهما لكان ضرباً من المقامرة والرهان غير الجائز قانوناً، ولذلك يجب أن تتعدد مثل هذه العلاقة، بحيث يكون هناك عدد غير قليل من المؤمن لهم، بيد أن قيام هذه العلاقات المتعددة لا تجعل المؤمن في منأى من مخاطر المضاربة، إلا إذا أقامها على أسس فنية ودراسات إحصائية.

ويفترض التأمين أن المؤمن (شركة التأمين) يقوم بدور الوسيط لتنظيم التعاون فيما بين المؤمن لهم لمواجهة المخاطر التي يتعرضون لها.

فتعدد المؤمن لهم أمراً ضرورياً؛ حتى لا يصبح التأمين نوعاً من المقامرة أو الرهان أو المضاربة غير المشروعة التي تتم بين شخصين ينقل بمقتضاها أحدهما الخطر إلى الآخر، بل التأمين هو عملية جماعية تفترض التعاون بين المؤمن لهم لتشتيت الخطر فيما بينهم، على نحو لا يتحمل أثره الشخص الذي تعرض له وحده.

¹. محمود البلي عبد الحميد (2009)، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، الديوان الأميري، الكويت، ص 18.

ولا شك أن المؤمن لكي يقوم بالعملية التأمينية يحتاج إلى الاستعانة بمبادئ علم الإحصاء (الحسابات الإكتوارية) للوقوف على مدى احتمالية تحقق الخطر المراد التأمين منه، بحيث يحصي عدد حالات وقوعه في مكانٍ وزمانٍ محددين.

وهذا الإحصاء يخوله إمكانية تحديد قيمة القسط على نحو يحقق له أرباحاً من التأمين؛ لأنه إذا كانت الدراسة الإحصائية تفيد بأن نسبة تحقق الخطر كبيرة، فإن المؤمن قد يحجم عن تغطية مثل هذا الخطر؛ لأنه يتطلب منه توجيه مجموع الأقساط التي تقاضاها من المؤمن لهم إلى تغطيته.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً: بأن صناعة التأمين هي الوسيلة التي يمكن بواسطتها مواجهة الخسائر المالية التي تترتب على الأخطار المختلفة التي يتعرض لها الإنسان أو المؤسسات، ونظراً للطبيعة الخاصة للخدمة التي يقدمها النشاط التأميني، فإنه يختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية، وتتمثل هذه الاختلافات في الآتي:

1. تتمتع المنشآت التي تزاوّل صناعة التأمين بالثقة المالية؛ لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر؛ لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال والاحتياطيات، بالإضافة إلى ضرورة الإشراف الحكومي على هذه المنشآت لحماية حقوق حملة الوثائق، والمحافظة على المدخرات الوطنية.
 2. تتميز صناعة التأمين بأنها خدمة مؤجلة، وهذا يتطلب طرق خاصة في تنظيم وإدارة منشآت التأمين، خصوصاً في مجال التسويق والدعاية والإعلان، وأيضاً في تصميم وتنفيذ وتقييم النظام المحاسبي.
 3. لا تخضع أسعار صناعة التأمين لقوانين العرض والطلب، وإنما يتطلب تسعير الخدمة التأمينية خبرة فنية ورياضية خاصة بعمليات التأمين.
 4. التدخل الحكومي واضح في مجال النشاط التأميني.
 5. نظراً للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود صناعة التأمين، فإنه يصعب على المحاسبين تحديد نتيجة النشاط التأميني بشيء من الدقة. فبعض العقود مثل وثائق التأمين على الحياة، تمتد لفترة زمنية طويلة، وبالتالي هناك أنواع من المصروفات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا في نهاية مدة العقد.
- وعلى ذلك، فإن الأرباح التي تحققها شركات التأمين تعتبر تقديرية بعكس الحال في المنشآت الصناعية والتجارية التي يمكن لها أن تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة المالية.

6. شركة التأمين تستثمر الأموال المتاحة لديها، ولكن في ضوء ما هو محدد في القانون، سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار فيها، أو بالنسب التي يحددها القانون لكل نوع من أنواع الاستثمار.

أي أن القيود القانونية تحد من قدرة شركة التأمين على الاستثمار في أنواع غير محددة في القانون، بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

7. معظم شركات التأمين تعمل في فروع التأمين المختلفة، فروع التأمين على الحياة والتأمينات على الممتلكات ويجبر القانون شركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حدة، وتتمثل القوائم المالية المطلوبة في:

- الميزانية.
- قائمة الدخل.
- قائمة إيرادات ومصروفات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.
- قائمة إيرادات ومصروفات لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات.
- قائمة التدفقات النقدية.

وهذا لا يحدث في المنشآت الصناعية التي تنتج أنواعاً عديدة من المنتجات، فلا تعد هذه المنشآت ميزانية عمومية لكل منتج، ولا يحدث أيضاً في المنشآت الخدمية التي تقدم أنواعاً عديدة من الخدمات.

ثانياً - نشأة صناعة التأمين وتطورها

لقد تعددت آراء المؤرخين في تحديد نشأة صناعة التأمين، واختلفت آراؤهم في ذلك، وبذلك يمكن بلورة بعض تلك الآراء على نحوٍ يمكن من خلاله تكوين صورة واضحة عن بداية صناعة التأمين وكيفية تطورها ومواكبتها للتطورات الاقتصادية.

فقد عرفت المجتمعات البشرية نظام صناعة التأمين، منذ العصور الأولى بصورة بدائية، وليست بالصورة الحديثة المعروفة في الوقت الراهن، حيث أن الإنسان في العصور الأولى، لم يكن يواجه المخاطر التي تتم مواجهتها في الوقت الحاضر؛ نتيجة لتطور الحياة الصناعية والتجارية.

فالإنسان في العصور الأولى كان يعيش حياة بسيطة لا تتعدى سد احتياجاته اليومية الضرورية، وفي هذا الإطار كانت المجتمعات البشرية الأولى توفر احتياجاتها، وفقاً لفكرة التعاون البدائي الذي

عرف آنذاك، والذي كان يتمثل في تكاتف أعضاء القبيلة في القيام بخدمات معينة، أو تعويض أخطار لصالح فرد أو مجموعة من أفراد القبيلة.

وكان المصريون الفرعنة أول من عرف نظام صناعة التأمين، فقد كَوَّنوا جمعيات دفن الموتى بغرض تحمل مراسيم الوفاة والدفن من بناء وتجهيز للقبور بكافة المستلزمات، وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد، فهداهم تفكيرهم للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء مثل هذه الجمعيات، والتي تقوم على نوع من التعاون بين أعضائها، ويقضي بتعاون الكل في تحمل الخسائر التي تحدث للبعض نتيجة تحقق خطر الوفاة¹.

ومن صور صناعة التأمين التي عرفت **العصور الأولى**: أن الأفراد كانوا يدخرون من دخلهم مبالغاً يحتاطون بها للخسائر المالية التي قد تنشأ نتيجة لمرضهم، أو عجزهم، أو بلوغهم سن الشيخوخة، إلى غير ذلك، فإذا ما قرر الفرد المعرض للخطر تكوين احتياطي خاص لمقابلة الخسائر، سوف يخفف وجود هذا الاحتياطي من وطأة الخسارة عقب حدوثها، كما ذكر (ابن خلدون) أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة، ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة، ويتم ذلك من الأرباح التي يحققها الفرد في الرحلة أو بنسبة من رأس المال الذي يملكه في الرحلة، كما كانوا يفعلون ذلك في التجارة التي تبور عند نفوق الجمل وبنفس الطريقة².

ومن المشابه إن صح القول لصناعة التأمين أيضاً ما كانت تفعله مجموعات التجار الذين كانوا يستوردون أو يصدرون من وراء البحار، حيث كانوا يتفقون فيما بينهم على إنشاء جمعية تعاونية، أو عقد اتفاقيه يترتب عليها أن يقوم الأعضاء بتعويض من تصيبه خسارة أو نقص في رأس ماله، وقد دفعهم على ذلك ما كانوا يتعرضون إليه من الأخطار التي قد تصيب رؤوس أموالهم ودخولهم في أي مرحلة من مراحل انتقال سلعهم، فكان كل عضو منهم يطلب الضمان من مجموعه الأعضاء وهو في الوقت نفسه يضمن معهم لغيره من أعضاء المجموعة أخطارهم³.

¹. سعدو الجرف محمد (2007)، التأمين من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص11.

². المصري عبد السميع (1987)، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار التوفيق النموذجية، ط2، القاهرة، ص 14.

³. حسن عفانة عامر (2010)، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ص14.

وفي العصور الوسطى: ظهر ما يسمى التأمين التبادلي نتيجة ظهور فكرة التعاون والتبادل بين أفراد المجموعة الواحدة على تحمل ما يلحق بأي عضو من أعضائها من ضرر أو خسارة. وتعتبر فكرة التبادل هذه جوهر وأساس فكرة التأمين، ومن صور التبادل التي عرفت في ذلك العصر، قيام صغار المزارعين بتكوين رصيد مالي مشترك عن طريق فرض الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء لمواجهة ما يلحق بهم من كوارث وخسائر، بهدف تعويض للعضو المتضرر من الاشتراكات التي تم جمعها.

كما أن ازدهار التجارة بين المقاطعات والمدن المختلفة، خاصة في مجال التجارة البحرية، أدى إلى ظهور تأمين يشبه التأمين التجاري في تلك الحقبة، ولكن مخاطر القرصنة البحرية، وغرق السفن البحرية حالت إلى الحد من ازدهار هذا الأخير، فظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على ازدهار التجارة، وذلك في القرن الرابع عشر على يد الرومان، ويتمثل في أن يقدم رجال المال لمالك السفينة قرضاً بقيمة السفينة وما عليها من البضائع، مقابل فوائد باهظة إلى جانب استرداد القرض، بشرط أن تصل السفينة والبضاعة التي تحملها سالمة إلى أماكنها¹، لكن في حالة عدم وصول السفينة أو الشاحنة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، واستمر نظام القرض البحري بنفس الأسلوب في القرون الوسطى، وانتشر بين سائر الدول الأوروبية حتى أواخر القرن الثالث عشر، وتبعهم الأسبان والبرتغاليون في القرن الخامس عشر إلى أن وصل هذا التأمين للصورة التي يوجد عليها حديثاً بصور قانون التأمين البحري في إنكلترا عام 1601، وقد توالى بعد ذلك صدور قوانين التأمين البحري في دول أوروبا وباقي دول العالم، وقامت شركات وهيئات وتجمعات تأمينية عملت على تطور وازدهار صناعة التأمين البحري، إلى أن صدر قانون التأمين البحري الإنكليزي في عام 1906².

لكن من المؤكد أن التأمين البحري تم ابتداعه من قبل الإمبراطورية الرومانية، حيث كان يطلب من تجار الأسلحة المخاطرة باستثمار رؤوس أموالهم، وذلك بإرسال الأسلحة بحراً لتزويد قوات الإمبراطورية بها، فكانت الدولة تضمن للتاجر ماله، إذا فقد الأسلحة بفعل العدو أو أخطار البحر، كما أن اليهود الفرنسيين الذين طردوا من فرنسا عام 1182 قاموا باتباع هذا النظام بنقل أمتعتهم³.

¹. محمد حسن قاسم (2005)، القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 466.

². إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه (2006)، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، مصر، ص 350.

³. عبده عيسى (1978)، التأمين بين الحل والتحريم، مكتبة الاقتصاد الإسلامي، مصر، الطبعة الأولى، ص 21.

أما بالنسبة للتأمين على الحريق، فكان لحريق لندن الشهير عام 1666 أثر كبير في زيادة الاهتمام بهذا الفرع من فروع التأمين، وبعد ذلك بأعوام قليلة تم افتتاح مكاتب التأمين ضد الحريق في لندن، ولم ينته القرن الثامن عشر حتى انتشر هذا النوع من التأمين في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية¹.

أما بالنسبة للتأمين على الحياة، فقد ظهرت وثائق التأمين على الحياة في بريطانيا عام 1583، وتكونت لها جمعيات لتمارس هذا النوع من التأمين عام 1863²، ومن ثم انتشر هذا النوع من التأمين إلى كافة الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية بفضل علماء الرياضيات الذين جدولوا الوفيات على أسس علمية رياضية، ومن ثم ظهرت أول شركة للتأمين على الحياة في فرنسا عام 1787، ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى باقي دول العالم، لكن في نهاية القرن التاسع عشر لاقى هذا النوع من التأمين هجوماً عنيفاً من مختلف الأوساط، حيث تم اعتباره مقامرة ومضاربة بحياة الإنسان لا تليق بالخلق والكرامة والآداب العامة، حتى أنه صدر مرسوم فرنسي قضى بحظر التأمين على الحياة، ومع مرور الزمن وتطور الحياة بكافة مستوياتها، أصبح مقبولاً في معظم دول العالم؛ بسبب الفوائد العديدة التي يعكسها على حياة الإنسان، خاصة في حالة تعرضه للوفاة أو أصابه عجز أو مرض أقعده عن العمل..... وفي الوقت الحاضر تعتبر شركة نيويورك (New York Life Insurance Company) من أكبر شركات التأمين على الحياة في العالم، حيث تقوم بتجهيز وثائق التأمين على الحياة³.

ومع هذه التطورات ولد التأمين التعاوني وترعرع عن طريق الهيئات التعاونية، ثم ما لبث أن تطور إلى تأمين تبادلي تقوم به الشركات المتخصصة⁴.

وهناك أنواع أخرى للتأمين، فمع تقدم الصناعة ووسائل النقل وتطورهما تتابع ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين، كالتأمين على السيارات والتأمين من أخطار الطيران، ثم ظهر التأمين الاجتماعي بهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي إن حدثت لها تسبب خسارة مالية (خاصة انقطاع الأجر الذي

¹. عيسى عشتار (2011)، آلية التمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين (دراسة ميدانية على شركات التأمين في سورية)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 25.

². Tapen Sinha, (2005), *An Analysis of the Evolution of Insurance in India*, University of Nottingham, p.7.

³. Datamonitor(2010), *New York Life Insurance Company*, on www.datamonitor.com, p5.

⁴. سليمان ثيان (2003)، التأمين وأحكامه، بيروت، لبنان، دار ابن حزم، ص 44.

يعتبر المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه العامل في تدبير أمور حياته ومعيشته اليومية¹ كأخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل والتعطل*.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه تم ظهور عبارة التأمين المصرفي /صيرفة التأمين Bancassurance*، حيث تم استخدامها في فرنسا في مطلع ثمانيات القرن العشرين، وكان استخدامها يصف عملية بيع وثائق تأمينية مختلفة من خلال المصارف العاملة وفروعها.

ولكن هذه الممارسة لم تبقَ عند هذا الحد من الوضوح والبساطة بل تعدت وتطورت وما لبثت أن خلقت معاني أوسع وممارسات أشمل لتخلق حالة ثقافية وقانونية وسلوكية جديدة، وفي الوقت الذي تطورت فيه في العديد من أنحاء أوربا، إلا أنها بقيت في الولايات المتحدة محدودة ومحصورة، حتى نهاية

¹.Charles Richmond Henderson(1909), **American Academy of Political and Social Science**. University of Chicago, p41. On: <http://www.jstor.org/stable/1011562>.

*. تعزى للحركات العمالية والمبادئ الاشتراكية التي سادت ألمانيا الغربية بزعماء ماركس عام 1878 بداية الاهتمام بشؤون العمال من قبل السلطات الحكومية، حيث شرعت بعض القوانين المنظمة لأحوالهم وشؤونهم أثناء العمل، ففي عام 1891 أصدر بسمارك قوانين التأمين الاجتماعي الإلزامي من المرض على عمال المناجم و المصانع، و في عام 1898 صدر القانون الخاص بتأمينات الشيخوخة والعجز الدائم، وبناءً على ذلك، فإن النشاط التأميني بمختلف صوره تتولاه الآن شركات التأمين، حيث ينحصر نشاطها في تلقي الأقساط من المؤمن لهم، واستغلال هذه الأموال في أوجه استثمارية مضمونة، بهدف تدبير الأموال اللازمة للوفاء بالتعويضات التي تلزم هذه الشركات بأدائها إلى المؤمن لهم حال وقوع الأخطار المؤمن ضدها.

*. يقصد بالتأمين المصرفي توزيع بعض المنتجات التأمينية من خلال توزيع بعض المنتجات المصرفية. ويعود سبب نجاح التأمين المصرفي في الدول التي استخدمته إلى النظرة الجديدة التي أولتها المصارف للتأمين، ذلك أن معرفتها الجيدة بالعمل أسفرت عن إصدار منتجات تتسم بالبساطة والشفافية وتتلاءم مع دخل العميل، ولقد استفادت المصارف من قدرتها على منح القروض، للترويج لمنتجات التأمين عند إعطاء القرض، حيث سوّقت "تأمين السيارة" مع "قرض السيارة"، كما سوّقت "التأمين على المسكن" مع التسليفات العقارية، إلى ما سواها. إضافة إلى ذلك، فرضت وثيقة "تأمين على الحياة" كضمانة لتسديد الدين في حال وفاة المقترض أو إصابته بالعجز الكلي. ويعتبر التأمين المصرفي أقل تكلفة مقارنة مع الطرق الأساسية الأخرى، حيث أن بيع منتجات التأمين عبر القنوات المصرفية أقل تكلفة عموماً من طرق التوزيع التقليدية، نظراً للتكلفة الطفيفة التي تضاف على حساب المصارف لدى توسيع نطاق منتجاتها المصرفية لتشمل منتجات التأمين الأساسية. وفي الواقع تقل التكاليف عبر المصرف بحوالي 50% عنها في وسائل التوزيع الأخرى. ويعود ذلك بشكل كبير إلى ميزة التوفير في الوقت عند بيع المنتجات في المصارف، فحسب التقديرات يمضي وسيط أو مندوب التأمين زهاء 30% من وقته في البحث عن زبون، و 15% للحصول على موعد، و 40% لإتمام عملية البيع، و 15% لتقديم خدمة ما بعد البيع. غير أن المصارف بإمكانها توفير لغاية 45% من هذه العملية، بفضل قدرتها على استخراج المعلومات وبفضل شبكة فروعها. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: شاعر ليال (2010)، **تأثير التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين الخاصة 'دراسة تطبيقية'**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

عام 1999 عندها بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بسن القوانين والأنظمة المالية المناسبة والحديثة التي طوّرت التأمين بشكل فعّال¹.

كما لم يسمح بها بصورة قانونية في عدد من البلدان لوجود قوانين خاصة تحكم عمل المصارف، وتحد من قدرتها على ممارسة أعمال خارج نطاق أعمالها المصرفية المعتادة². وخلاصة القول برأي الباحث: إن صناعة التأمين قد جاءت وظهرت مواكبةً للتطورات الاقتصادية التي خلفت زيادة وتنوع في المخاطر، وبالتالي زيادة وتنوع في منتجات الخدمة التأمينية التي تأتي تلبيةً لتلك التطورات، وذلك التنوع في المخاطر والتي على أثرها تعددت وتزايدت شركات التأمين وزاد اهتمامها بالأرباح، ولقد قطعت الدول المتقدمة شوطاً كبيراً في مجال التأمين، ووفرت له المناخ الملائم، وذلك من خلال توفير شبكة معلومات داخلية وخارجية، وكذلك تخصيص الكفاءات الإدارية والفنية اللازمة ذات الخبرة العالية، وتأمين السيولة المالية المطلوبة، وخصوصاً عند حدوث اضطراب مالي.

وهذا كله ساعد على اتجاه شركات التأمين الكبرى في العالم لتعزيز مواقعها في سوق التأمين العالمية، سواء كان ذلك بزيادة رأسمالها، أو من خلال الاندماج مع الشركات الأخرى، وهذا ما يجعلها قادرة على تقديم الخدمات التأمينية بمستوى متطور وبأسعار منافسة لتساير متغيرات البيئة الاقتصادية الجديدة³.

وبالنسبة لمتتبع أحوال التأمين على الصعيد العالمي، سيجد فرقاً شاسعاً في النشاط التأميني بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالأخص الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم أجمع، والتي تفرض منطقاً خاصاً بها (كتحرير خدمات التجارة العالمية) بما فيها الخدمات المالية والمصرفية ومنها خدمات صناعة التأمين.

¹. Cummins David, (2002), **deregulating property –liability insurance**. Brookings institution press, Washington, P.3.

². القرعان فادي، شاعر ليال (2010)، تأثير التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين: دراسة مقارنة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 67.

³. Sebastian Schich (2009), **Insurance Companies and the Financial Crisis**, OECD, p29.

ثالثاً - أهمية صناعة التأمين

تتجلى أهمية صناعة التأمين في الاقتصاد القومي بالنقاط الآتية:

1- توفير الضمانات للمستثمرين والمقرضين على استثماراتهم من المخاطر التي تتعرض لها المشروعات¹؛ مما يساهم في خفض تكلفة التمويل وزيادة حجم الاستثمارات نتيجة عدم الحاجة إلى التأمين الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين لمواجهة الظروف الطارئة والأخطار المختلفة بدون خبرة كافية، مثل شركات التأمين التي يتوافر لديها الكوادر المؤهلة لإدارة المخاطر المختلفة للمشروعات مقابل أقساط محددة، لكن من الواضح هناك حاجة ماسة في شركات التأمين لمحاسبي التأمين الأكثر كفاءة وخبرة - على سبيل المثال شركات التأمين في الهند تعاني من نقص محاسبي التأمين ذوي الخبرة- من أجل تطوير القدرة على إدارة المخاطر بكل أشكالها².

2- إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، وهذا بدوره يؤدي إلى عودة العملية الإنتاجية لمستواها في وقت قياسي؛ مما يحفز على التوسع والابتكار واستخدام وسائل إنتاجية أكثر حداثة من التالفة نتيجة الحادث، بالإضافة للاستقرار النفسي والاجتماعي للعاملين نتيجة توفير تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة والتأمين على الدخل وتأمين المعاشات³.

3- الاستثمار من خلال شركات التأمين التي تقوم باستغلال الأموال التي تتجمع لديها من خلال أقساط التأمين من فروع التأمين المختلفة بإنشاء المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية (مشروعات صناعية - زراعية - سياحية - بنوك - تأمين - نقل - عقارات) بهدف تحقيق عائد استثماري جيد يعود على حاملي الوثائق بتخفيض تكلفة الخدمة التأمينية، وتوزيع تلك العوائد لأصحاب وثائق تأمينات الحياة في صورة مبالغ إضافية في نهاية أجل الوثيقة كتعويض عن انخفاض القوة الشرائية للنقود بعد فترة زمنية طويلة تمثل أجل الوثيقة، كما إن تلك الاستثمارات التي تنفذها شركات التأمين تؤدي لزيادة فرص العمل الحقيقية لأفراد المجتمع وتزداد دخولهم ومستوى معيشتهم وينخفض معدل البطالة، فعلى سبيل المثال في عام 2007 بلغ عدد موظفي شركة تأمين مزارع الدولة في أمريكا حوالي 67000 موظف⁴، كما بلغ عدد موظفي شركة التأمين

¹. رؤوف خليل عبد الخالق (2009)، واقع شركات التأمين في الوطن العربي، لبنان، بيروت، ص2.

². Kalamelu(2011), *Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India*, Alagappa University, p49.

³. محمد صباغ أحمد (2009)، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، ص2.

⁴. datamonitor(2009), *State Farm Insurance Companies*, on www.datamonitor.com, p4.

(Nationwide Mutual Insurance) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 حوالي 32711 موظفاً¹، كما يمكن التفكير في تطبيق خطط التأمين على البطالة². علماً أن تأمين البطالة لا ينتشر إلا في الدول المتقدمة، فلا يوجد إلا في عدد محدود من الدول النامية، وحيثما يوجد هذا التأمين، فإن الدولة تساهم في تمويل 75% من نظمه³. لكن يتم انتقاد تأمين البطالة على أنه يساهم في (صلابة الأجور) ارتفاع الأجور، والذي ينعكس بدوره على زيادة تكاليف المنتجات⁴.

4- التأثير على المدخرات الوطنية من خلال نشاط تأمينات الحياة بصورها المختلفة التي تعبر عن الطبيعة الادخارية لنشاط صناعة التأمين، حيث يوفر الحماية التأمينية لمخاطر فقدان الدخل نتيجة وفاة الفرد أو إصابته، وفي نفس الوقت وعاء ادخاري وتوفير للأسرة، وهذا ما يعكس الاستقرار الاجتماعي⁵.
وبرأي الباحث: هنا تبرز الرسالة التي يؤديها قطاع الإنتاج في شركات التأمين من خلال مندوبي الإنتاج، حيث يسعون للعملاء؛ لإقناعهم بالادخار من خلال قسط التأمين عن وعي وإدراك وتفهم، كما إن الالتزام بسداد قسط التأمين ينمي لدى الفرد عادة الادخار، وهذه ميزات لن تتوافر إلا من خلال التأمين الذي لا يجيز سحب تلك المدخرات من قبل المؤمن عليه، إلا بشروط معينة.

5- المساهمة في الدخل القومي: لقد بلغت مساهمة صناعة التأمين في الدخل القومي في الدول المتقدمة مثل بريطانيا أكثر من 15%⁶، وبلغت تلك النسبة في الهند في عام 2008 بحدود 4%⁷.

6- تيسير التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لأغراض التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير التغطيات التأمينية المناسبة لعمليات الائتمان، وهذا ما يشجع البنوك على منح المزيد من الائتمان للأفراد

¹. datamonitor(2010), Nationwide Mutual Insurance Company, on www.datamonitor.com, p4.

². برينت كريستينا، الحق طارق، كامل نورا (2009)، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسة الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص28.

³. نجيب سامي (2008)، حجم اشتراكات التأمينات الاجتماعية وآثارها الاقتصادية بعيدة المدى وارتباطها بالتأثير على القدرة الشرائية للأفراد، ص34.

⁴. J. A. Estey(2011), Unemployment Insurance and Rigidity of Wages, University of North Carolina Press, p573.

⁵. Peter.Birch.Sorensen(2009), Optimal Social Insurance with Linear Income Taxation, University of Copenhagen, p1.

⁶. Swiss Re Company(2008), The World Insurance 2007. Sigma, Switzerland, No.3, p33.

⁷. K. Alamelu(2011), Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India, Alagappa University, p3.

والمشروعات¹، كما تساهم في حل الإشكاليات المالية التي تتعرض لها البنوك في حالات الإفلاس أحياناً².

7- مشاركة شركات التأمين العالمية في تمويل الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار المغطاة تأمينياً من خلال نشاط إعادة التأمين؛ مما يتيح مشاركة شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية في تمويل تلك الخسائر بناءً على أسس معينة. أي تقوم بعض شركات التأمين باستثماراتها في الأسواق المالية والدولية³. ويرأي الباحث: من الأفضل أن تقوم شركات التأمين باستثماراتها في الأسواق المحلية، حيث تكون أقل مخاطرة وأكثر أماناً.... إلخ.

8- زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة من خلال التأمين البحري والجوي؛ لأن تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج أو المصدرة للخارج تساعد على زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة، حيث يتم توفير الأمان للبضائع المصدرة والواردة خلال عمليات الشحن والتفريغ وحوادث المرور ونقل المواد الخطرة على الطرقات⁴، كما تساهم خدمات التأمين في زيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال تشكل خدمات التأمين والخدمات المصرفية والمالية حوالي 2% من صادرات الخدمات في المتوسط في دولة مصر⁵.

9- الحد من ظاهرة التضخم: تساهم صناعة التأمين في امتصاص الكتلة النقدية الفائضة ومكافحة الميول الاستهلاكية التضخمية من خلال تجميع الأقساط وتوجيهها نحو الاستثمار والتنمية⁶.

10- المساهمة في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات والمنظمات على المستوى المحلي والدولي⁷.

¹ Lael Brainerd(2009), **What is the role of insurance in economic development?**, Zurich Government and Industry Affairs, p4.

² The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank/ The International Monetary Fund(2005), **Financial Sector Assessment**, Library of Congress Cataloging, p123.

³ Sebastian Schich (2009), **Insurance Companies and the Financial Crisis**, OECD, p6.

⁴ السيد أحمد، حسن عبداللطيف (2007)، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، جدة، المملكة العربية السعودية، ص4.

⁵ رشيد مروان (2010)، تجربة الإصلاح في مصر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص317.

⁶ علي حياة، كشيدة فضيلة (2007)، تأثير العولمة على قطاع التأمين: حالة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، الجزائر، ص65.

⁷ طارق حمول، أحمد بوشناق (2011)، التأمين ودوره في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصناعية وتحقيق متطلبات المنافسة

الدولية والبيئية: مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة بشار، الجزائر، ص9.

- 11-** المساهمة في الحد من الفقر* الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، فمثلاً تساهم صناعة التأمين في الحد من الفقر وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع، من خلال مد مظلة التأمين الصحي؛ لكي تشمل فئات الأراامل والمعاليين¹.
- 12-** التأمين من المخاطر السياسية: لقد ظهر هذا النوع من التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1971 لدعم استثمارات الولايات المتحدة بقيمة تبلغ زهاء 73 مليار دولار في 140 بلداً في أنحاء العالم جميعها².
- علماً أنه يندرج تحت هذا النوع من المخاطر أخطار التأمين والمصادرة والإرهاب والحرب وأعمال الشغب والهيجان الشعبي والإضرابات والمصاريف الناجمة عن الانتقال القسري أو الإخلاء بسبب قرارات سياسية³.
- 13-** تساهم صناعة التأمين في الدول المتقدمة في زيادة تطبيق سياسة السوق المفتوحة، حيث يقوم المصرف المركزي ببيع أو شراء أوراق الحكومة (السندات) عن طريق التعامل مع المؤسسات المالية ومنها شركات التأمين⁴.
- 14-** المساهمة بإنشاء شركات تمويل للمشروعات العقارية الممولة بقروض من المصارف⁵.

*. حدد البنك الدولي مفهوم الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وللغفر عدة أوجه تتمثل في: عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: حسن يوسف محمد (2006)، إجراء محاربة الفقر في مصر، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ص14.

¹Eilaithy Heba, Abu-IsmailKhalid(2005), **Poverty in Syria: 1996-2004 Diagnosis and Pro-poor policy Considerations**, Bureau of Development Policy, Beirut, p87.

². محمد حشماوي (2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص205.

³. السفاريني بهاء الدين (2011)، تأمين الأخطار السياسية، مجلة رسالة التأمين - السنة الرابعة عشر، البنك التجاري الأردني، ص2.

⁴. مسعود دراوسي (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: (حالة الجزائر: 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص244.

⁵. عبد السلام إبراهيم عزة (2003)، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الدوحة، قطر، ص83.

رابعاً- خصائص صناعة التأمين

تتجلى أهم خصائص صناعة التأمين في التالي:

1. صناعة التأمين خدمة غير ملموسة

التأمين بطبيعته يختلف عن باقي الخدمات الأخرى، حيث أنه خدمة غير ملموسة، كما إنه لا يمكن تجربتها، ومن ثم لا يمكن للعميل المقبل على شراء التأمين أن يتعرف على نتيجتها مقدماً، ولكن التأمين خدمة معنوية تزيل الشك والخوف ليحل محلها الثقة والأمان¹.

2. صناعة التأمين خدمة مستقبلية

تبدأ خدمة التأمين من وقت توقيع العقد متمثلة في الشعور النفسي بالأمان، لكنها بعكس معظم الخدمات الأخرى التي تنتهي بانتهاء الإجراءات المادية، حيث أن فترة أداء الخدمة التأمينية تمتد إلى نهاية مدة التأمين والتي تصل إلى عام كامل في أغلب التأمينات العامة، وقد تصل إلى مدى الحياة في تأمينات الحياة².

وهذا ما يتطلب استمرار أداء شركة التأمين لخدمة التأمين طوال فترة سريان الوثيقة، وقد تمتد بعد ذلك إلى أن يتم تقدير وتسوية التعويضات، خاصة في تأمينات المسؤولية والتأمين البحري وتأمين السيارات والحريق.

3. صناعة التأمين خدمة متنوعة ومتعددة التغطيات

تتنوع خدمة التأمين وفقاً لطبيعة الأخطار المؤمنة أو الأشياء المؤمن عليها أو مبالغ التأمين وفترة السريان والشروط التي تتضمنها الوثائق، ومع ذلك تتعدد لنفس الأشياء ولذات الأخطار وفترة التغطية. وهذا التنوع يجعل وثائق التأمين غير متشابهة؛ مما يصعب المفاضلة أو المقارنة بين تكاليف كل منها، وبالتالي يعطي ميزه نسبية في حالة تحرير تجارة الخدمات للشركات ذات الكفاءة في الإعلان أو خبرة الوكلاء والمنتجين، وهو ما يتعارض مع فلسفة بعض نظم الإشراف والرقابة في الدولة التي ترى إصدار وثائق موحدة وأسعار وفقاً لجداول محددة³.

¹. حسن محمد حافظ (1995)، استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات . التسويق . المنافسة . الأسعار، مجلة مصر للتأمين، العدد 57، ص 12.

². B. Benjamin(1978), **General Insurance**, Heinemann: London, P1.

³. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، صناعة التأمين في سورية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تحليلية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 3.

4. صناعة التأمين خدمة وسيطية التسويق

تقدم خدمة التأمين للأفراد والمنشآت المختلفة في أماكن تواجدهم، وتلجأ شركات التأمين للاستعانة بالوكلاء والسماسرة والمنتجين في تسويق خدمات التأمين؛ لكي تجسّر الفجوة عملياً بين هذه الشركات وزبائنها¹.

5. صناعة التأمين خدمة شديدة المنافسة

إن تخفيض الأسعار أو قبول أخطار رديئة نتيجة للمنافسة - خصوصاً في ظل تحرير تجارة الخدمات- قد لا يظهر أثره في صورة خسائر مالية إلا بعد سنوات طويلة؛ نظراً لأن القوائم المالية تتضمن الكثير من البنود التقديرية التي تعطي حرية الحركة للإدارة في تعديل ما تظهره هذه القوائم، الأمر الذي يؤدي في ظل المنافسة الكاملة إلى استمرار انخفاض الأسعار وتآكل رؤوس الأموال والاحتياطيات لجميع الشركات في نفس الوقت، وبالتالي يهدد مصالح وحقوق حملة الوثائق والاقتصاد القومي. وهذا يتطلب التدخل من جانب جهات الإشراف والرقابة أو الاتحادات لوضع الأسعار عند الحد المقبول والوقوف على الأوضاع المالية الفعلية لهذه الشركات وحمايتها في نفس الوقت من المنافسة المدمرة أو غير المتكافئة².

6. صناعة التأمين خدمة حتمية الملاعة المالية

إن استمرار هيئات صناعة التأمين في مزولة النشاط وتقديم الخدمة التأمينية يجب أن يقترن بالقدرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق ولسنوات سريانها، وبالتالي فالأموال المتجمعة لديها في صورة احتياطيات ومخصصات فنية وحسابية تعتبر مصدر الأمان أو الخدمة التأمينية، كما أن حجم تلك الأموال وأماكن تواجدها وأوجه استثمارها ودرجة الضمان لها جميعها مقاييس لدرجة الأمان التي يحصل عليها المؤمن له³.

¹. Vanmathy Anbarasan & Mehta Nikhil K.(2010), **Quality of Working Life among Sales Professionals in Pharmaceuticals, Insurance, Banking & Finance Companies**, The Indian Journal of Industrial Relations, Vol. 46, No1, p138.

². القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، **صناعة التأمين في سورية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره.

³. حسن محمد حافظ (1995)، مرجع سبق ذكره، ص13.

7. صناعة التأمين خدمة عالية الخبرة

تقدم خدمة التأمين من خلال مجموعة إجراءات كالفحص والاكتتاب والتسعير والتقدير والتسوية للتعويضات، وهذا يتطلب من القائمين عليها المزج بين الخبرة الشخصية والخبرة العلمية والعملية من خلال نظام معلومات متقدم، وتتنوع تلك الخبرة بتنوع عمليات التأمين والتغطيات التأمينية والأنشطة الاقتصادية، حيث تتمتع فيها الدول المتقدمة بميزة نسبية خاصة في مجال التسويق والإعلان وانتقاء العمليات- فمثلاً شركات التأمين في الهند تصب اهتمامها على التطوير والتحديث في مجال عملها، حيث بلغت نفقاتها على الأغراض التطويرية بحدود 50% من إجمالي نفقاتها¹؛ مما يعكس أثراً مضاعفاً لغير صالح الشركات في الدول الأقل خبرة عند تحرير تجارة الخدمات.

وذلك بالرغم من وحدة الأساليب والقواعد الفنية، الأمر الذي يتطلب السعي من جانب الشركات المحلية لزيادة الخبرة الفنية والتدريب المستمر للارتفاع بمستوى العاملين بها لاعتماد نتائج الأعمال والمنافسة على أساس توافر هذه الخبرات.

8. صناعة التأمين خدمه زمنية التوازن

تعتمد خدمة التأمين على مجموعة من الأسس الفنية والرياضية التي تفترض تحقيق التوازن في محافظ العمليات التأمينية لهيئات التأمين في المدى الطويل، وما يطلق عليه التوازن الزمني للعمليات. ولتحقيق هذا التوازن في ظل الانفتاح الاقتصادي اليوم- وخصوصاً تحرير تجارة الخدمات التأمينية- لا بد من توافر رؤوس الأموال والاحتياطيات والمخصصات الفنية اللازمة لتوفير التوازن في المدى القصير أيضاً، وبما يضمن مواجهة التقلبات في النتائج في ظل المنافسة دون التأثير على استمرار هذه الهيئات في تقديم خدمات التأمين لحملة الوثائق، وينعكس ذلك في صورة التدخل الحكومي في تحديد رؤوس أموال تلك الشركات وأسس تكوين الاحتياطيات والمخصصات الفنية واستمرار ملائمتها المالية².

9. صناعة التأمين خدمه تقديرية النتائج

يتم حساب مقابل خدمة التأمين على أساس تقديري، فالأسس الفنية والنماذج والخبرة، كلها تهدف فقط إلى تقليل انحرافات التكلفة الفعلية عن تلك المقدرة والمحسوب على أساسها القسط.

¹ K. Alamelu(2011), *Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India*, Alagappa University, p48.

2. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، *صناعة التأمين في سورية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تحليلية)*، مرجع سبق ذكره.

كما أن المخصصات الفنية بصورها المختلفة تعتمد هي الأخرى على التقدير سواء بالنسبة لقيمة التسوية أو للخسائر غير المبلغة أو قسط الخطر عن المدة المتبقية، ويترتب على ذلك أن العديد من بنود الحسابات الختامية خاصة حسابات الإيرادات والمصروفات تكون تقديرية¹.

ويرأي الباحث: اليوم وفي ظل المنافسات التأمينية، قد لا تكفي الوسائل التقليدية للإفصاح عن الموقف الحقيقي لهذه الشركات، وهذا يتطلب مزيداً من الاعتماد على المكاتب الاستشارية الإكتوارية ومكاتب الخبرة والتسعير وتسوية التعويضات والتي تتميز بتوافرها بالدول المتقدمة وتفنن إلهيها الكثير من الدول النامية.

10. صناعة التأمين خدمه محلية القوانين

تخضع عقود التأمين لقوانين الدولة الموجود بها الشيء موضوع التأمين، بينما يخضع نشاط هيئات التأمين لقوانين الدولة المسجلة بها، والموجود بها مركزها الرئيسي.

وفي ظل انتشار وتعدد الشركات متعددة الجنسية سوف يخلق ازدواجية القوانين والقواعد (تتازع القوانين من حيث المكان)، وعلى ذلك يتطلب الأمر الوصول إلى صيغ وقواعد منظمه لتحديد القانون الواجب التطبيق في حالة اختلاف القواعد القانونية واجبة التطبيق وغيرها من المشكلات التي ستنشأ عن اختلاف موطن كل من المؤمن والمؤمن له والشيء موضوع التأمين².

11. صناعة التأمين خدمة تبعية التجديد والتطور المستمر

إن الخدمة التأمينية تخلق وتتنوع وتتطور بتطور وتنوع المخاطر، فالطلب ينشأ أولاً، ثم يتم تقديم الخدمة بعكس الخدمات والسلع الأخرى التي تنتج ويساهم العرض في خلق الطلب عليها.

والعكس أيضاً موجود وصحيح، فالشركة تعرض الوثائق النمطية وتخلق الطلب عليها، فالنمو الاقتصادي يتبعه زيادة في المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية وتلك تواجه المزيد من المخاطر، وبالتالي تتقدم لطلب الخدمة التأمينية التي تتناسب مع درجة تطورها وحجم الأموال المستثمرة وحجم الإنتاج ونوعية التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة العملية الإنتاجية والمخاطر التي تتعرض لها³.

¹ حسن محمد حافظ (1995)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² المرجع السابق، ص 15.

³ القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، صناعة التأمين في سورية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تحليلية)، مرجع سبق ذكره.

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن خصائص صناعة التأمين تختلف عن خصائص عقد التأمين بصورة مختلفة*.

*. يتخذ عقد التأمين صوراً مختلفة تبعاً لنوع التأمين، حيث يختلف عقد التأمين على الحياة عن عقد التأمين البحري، وكل منها يختلف عن عقد التأمين ضد الحريق وبالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين تختلف صورة عقد التأمين تبعاً لتحديد مدة التأمين، وتبعاً لكيفية تحديد الأقساط وكيفية دفعها، وتبعاً لغير ذلك من العوامل التي تربط بكل نوع من أنواع التأمين. فإذا تم أخذ التأمين على الحياة، يمكن التمييز بين الصور الآتية من العقود:

1. عقود تدفع في حالة الحياة فقط، وتشمل:

1-1- **عقد الوافية البحتة:** وهو عقد يضمن دفع مبلغ معين في نهاية مدة معينة، عندما يكون المؤمن له على قيد الحياة، ويمكن أن ينص هذا العقد على عدم إعادة الأقساط المدفوعة في حالة وفاة المؤمن له قبل نهاية مدة التأمين.

1-2- **عقود دفعات الحياة:** وهي تتضمن دفع مبالغ محددة بصفة دورية للمؤمن له خلال هذه المدة.

2. عقود تدفع مبالغ التأمين الخاصة بها في حالة الوفاة فقط، وتشمل:

1-2- **عقد التأمين مدى الحياة:** وهو عقد يضمن دفع مبلغ معين إلى ورثة المتوفي أو المستفيدين الذين يحدد لهم المؤمن له في العقد، إذا توفي الشخص موضوع التأمين في أي وقت.

2-2- **عقد التأمين المؤقت:** وهو عقد يضمن دفع مبلغ التأمين إلى ورثة المتوفي أو المستفيدين، عندما تحدث الوفاة خلال مدة معينة من تاريخ التعاقد تسمى مدة التأمين، وبذلك لا يدفع المؤمن (شركة التأمين) أي شيء، إذا عاش المؤمن له حتى نهاية المدة المحددة.

2-3- **عقد التأمين مدى الحياة المؤجل:** وهو عقد يضمن دفع مبلغ التأمين إلى ورثة المتوفي أو المستفيدين بشرط ألا تحدث الوفاة خلال مدة معينة تلي تاريخ التعاقد تسمى مدة التأجيل، بمعنى أن مبلغ التأمين يدفع فقط بعد بلوغ الشخص موضوع التأمين عمر معين، وعند حدوث الوفاة في أي تاريخ بعد بلوغه هذا العمر.

2-4- **عقد التأمين المؤقت المؤجل:** وهو عقد يضمن دفع مبلغ التأمين إلى ورثة المتوفي أو المستفيدين بشرط أن تحدث الوفاة خلال مدة معينة بعد وصول المؤمن له إلى عمر معين.

3. عقود تدفع في حالة الوفاة أو الحياة، وتشمل:

1-3- **عقد التأمين المختلط:** يتضمن دفع مبلغ معين، إذا حدثت الوفاة خلال مدة معينة وضعف هذا المبلغ، إذا عاش المؤمن له أو الشخص موضوع التأمين حتى نهاية المدة.

3-2- **عقد التأمين المضاعف:** يتضمن دفع مبلغ معين، إذا حدثت الوفاة خلال مدة معينة وضعف هذا المبلغ، إذا عاش المؤمن له حتى نهاية هذه المدة. لاحظ الباحث أن الاختلاف بين هذه العقود هو حسب نوع الخطر المؤمن ضده وكل من العقود السابقة يمكن أن يتخذ صوراً مختلفة تبعاً لطريقة دفع قسط التأمين، فإذا تم أخذ أي عقد منها، يمكن التمييز بين الصور الآتية:

3-2-1- عقود يدفع بمقتضاها المؤمن له تكاليف التأمين مرة واحدة فقط وهي لذلك بقسط واحد.

3-2-2- عقود تدفع بمقتضاها تكاليف التأمين على أقساط بصفة دورية ومتساوية، وتسمى بالعقود ذات الأقساط الثابتة، ويستمر فيها دفع الأقساط طوال مدة التعاقد.

3-2-3- عقود تدفع بمقتضاها تكاليف التأمين بصفة دورية، ولكنها متغيرة، وتسمى بالعقود ذات الأقساط المتغيرة، ويستمر فيها دفع الأقساط طوال مدة التعاقد.

3-2-4- عقود تدفع بمقتضاها الأقساط المتساوية خلال مدة محددة فقط، وتسمى بالعقود ذات الأقساط الثابتة والمحدودة العدد.

وإذا تم أخذ التأمين البحري، يمكن ملاحظة أن العقود يمكن تقسيمها حسب الشيء موضوع التأمين إلى عقود تأمين السفينة، وهي العقود التي تضمن تعويض أصحابها عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة الأضرار التي تلحق بالسفينة ومعداتنا بسبب الغرق أو التصادم.

وإن أهم خصائص عقد التأمين تتمثل في الآتي:

1. إن عقد التأمين ملزم لطرفيه، فيلتزم المؤمن له بدفع الأقساط حسب الاتفاق، ويلتزم المؤمن بدفع التأمين عند حصول حادث محتمل¹.
 2. إن عقد التأمين رضائي؛ لأنه لا يتم إلا بموافقة إرادة طرفي العقد².
 3. إن عقد التأمين عقد معاوضة؛ لأن كلا المتعاقدين يأخذ مقابل ما أعطى، فالمؤمن يعطي قسط التأمين، والمؤمن له يعطي مبلغ التأمين عند تحقق ما يوجبه. وليست المعاوضة مقابل أمان محض يحصل عليه المؤمن³.
 - ويرأي الباحث ليست كل عقود التأمين عقود معاوضة، فعقود التأمين على الحياة ليست عقود معاوضة؛ لأن الحياة لا تعوض.
 4. إن عقد التأمين احتمالي؛ لأن كل طرف لا يعرف كم سيدفع وكم سيعطى على وجه التحديد؛ لأن ذلك يتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه⁴.
 5. إن عقد التأمين تجاري يهدف المؤمن منه إلى الربح والفائدة من خلال الأقساط المتجمعة لديه، أو عقد تعاوني (تبادلي)⁵.
- ولكن لا بد من إضافة خاصة سادسة لخصائص عقد التأمين برأي الباحث، وهي أنه عقد إذعان، حيث المؤمن وهو الطرف الأقوى الذي يقوم بإملاء شروط العقد مسبقاً، وما على المؤمن له إلا القبول والخضوع لهذه الشروط وإبرام العقد، أو رفضها باستثناء التأمين الإلزامي.

خامساً- أنواع صناعة التأمين

تتنوع صور صناعة التأمين في الوقت الحاضر حتى أصبحت لا تتحصر في نوع واحد وبصفة خاصة مع التطورات السريعة التي يشهدها العالم، حيث أصبحت صناعة التأمين تمتد إلى مجالات لم يكن لها فيها أي دور فيما مضى، ونتعرض فيما يلي إلى أهم أنواع صناعة التأمين، حيث تم تقسيمها إلى أنواع عديدة من أهمها:

¹. جبير هاني (2008)، عقد التأمين: نظرة فقهية موجزة لأبرز مسائله، مجمع الفقه الإسلامي، ص4.

². صليحة فلاق، علي بلعوز (2009)، نظام التأمين بين الرؤية التقليدية والرؤية الشرعية، جامعة حسيبة، الجزائر، ص5.

³. أحمد محمد لطفي (2007)، نظرية التأمين: المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص24.

⁴. سامية معزوز، بلعيد بلعوج (2009)، سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ص5.

⁵. المرجع السابق، ص5.

1. من حيث الشكل

ينقسم التأمين في هذه الحالة إلى:

1-1- التأمين بقسط ثابت (التجاري)

هذا النوع من التأمين تتولاه شركات متخصصة، غالباً ما تأخذ شكل شركات المساهمة، حيث يكون الهدف الرئيسي له من قيام تلك الهيئات بعمليات التأمين هو تحقيق الربح لأصحاب المشروعات على سبيل المثال: حققت شركة الضمان الاجتماعي الأمريكية صافي أرباح 240.7 مليون دولار في عام (2007)¹، كما أن في هذا النوع من التأمين يلتزم المؤمن وهو شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه مقابل أقساط ثابتة يدفعها المؤمن له².

¹. Datamonitor, (2008), American National Insurance Company, p4, on <http://www.anico.com>.

². خالد خلفي (2003)، مذكرة دور التأمين في ترقية الاقتصاد الوطني، الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليلة، ص7.

• هناك تحريم للتأمين التجاري؛ بسبب:

✓ عقد التأمين التجاري ضرب من ضروب المقامرة؛ لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية، ومن الغرم بلا جناية تسبب فيها، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافئ. فإن المستأمن قد يدفع قسطاً من التأمين، ثم يقع الحادث فيُعَرِّم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الخطر، ومع ذلك يَغْنَم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل، وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً، ودخل في عموم النهي عن الميسر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿[المائدة: 90-91].

✓ عقد التأمين التجاري يشتمل على ربا الفضل والنسيئة؛ فإن الشركة إذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود لها، فهو ربا فضل، والمؤمن يدفع للمستأمن بعد مدة فيكون ربا نسيئة، وإذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساً فقط، وكلاهما مُحَرَّم بالنص والإجماع.

✓ عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية المشتملة على الغرر الفاحش؛ لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف - وقت العقد - مقدار ما يُعطى أو يأخذ، فقد يدفع قسطاً أو قسطين، ثم تقع الكارثة، فيستحق ما التزم به المؤمن، وقد لا تقع الكارثة أصلاً، فيدفع جميع الأقساط ولا يأخذ شيئاً، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطي ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده، وقد ورد في الحديث الصحيح "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ" (أخرجه مسلم).

✓ عقد التأمين التجاري من الرهان المحرّم؛ لأن كلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يُبَحَّ الشرع من الرهان إلا ما فيه نصرة للإسلام، وقد حَصَرَ النبي ﷺ رخصة الرهان بعوض في ثلاثة، بقوله ﷺ "لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ"، (أخرجه أبو داود، وصححه الألباني في صحيح أبو داود) وليس التأمين من ذلك ولا شبيهاً به فكان محرماً.

✓ عقد التأمين التجاري فيه أخذ مال الغير بلا مقابل، والأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرّم؛ لدخوله في عموم النهي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 29].

وباختصار التأمين التجاري¹:

- 1-1-1- التأمين التجاري عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه.
- 1-1-2- في التأمين التجاري حملة الوثائق عنصر خارجي عن شركة التأمين، وتقوم شركة التأمين التجاري باستغلال أموال حملة الوثائق بما يعود بالنفع عليها وحدها.
- 1-1-3- تحقيق الأرباح على حساب حملة الوثائق.
- 1-1-4- الفائض التأميني ملك لشركة التأمين التجاري.
- 1-1-5- يؤدي إلى الاحتكار، إذ المؤمن شركات خاصة تسيطر عليها فئة قليلة تتحكم في مدخرات الناس.

1-1-6- هناك تحريم قطعي باتفاق أكثر المجامع الفقهية والغالبية العظمى من العلماء.

1-1-7- لا تأبه بالحلال والحرام والمهم الربح.

2-1- التأمين التبادلي أو التعاوني

في هذا النوع من التأمين يقوم مجموعة من الأشخاص يرتبطون برابطة المصلحة ويتعرضون لخطر معين بدور المؤمن والمؤمن لهم في إطار جمعية تعاونية تجمع بينهم بتعويض الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة الخطر المؤمن منه، ويتم دفع المبلغ المراد تعويضه من مجموعة من الاشتراكات التي يلتزم كل عضو من الجمعية بدفعها، وفي هذا النوع من التأمين تجتمع صفة المؤمن والمؤمن له في كل عضو من أعضاء الجمعية في نفس الوقت، إذ يقوم العضو بدور المؤمن في حالة عدم تعرضه للخطر، حيث يتولى تعويض الذين تعرضوا للخطر من الأعضاء، ويمارس صفة المؤمن له في حالة تعرضه للخطر، حيث يتلقى التعويض من صندوق الجمعية².

وبالتالي يتميز التأمين التعاوني بأن الاشتراك الذي يدفعه العضو أو المساهم، يكون قابلاً للتغير أي ليست أقساط ثابتة، كما يتميز أيضاً بالتضامن بين أعضائه (الهدف ليس الربح، ويقوم على قاعدة ضمان وليس على أسعار فائدة محددة مسبقاً)³.

¹. معمر قوادي فضيلة، الحاج نعاس خديجة (2012)، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول، جامعة حسيبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي السابع، ص6.

². السيد أحمد، حسن عبد اللطيف (1997)، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، السعودية، مركز فقيه للأبحاث والتطوير، ص5.

³. Hale Abdul Kader, Mike Adams , Philip Hardwick(2010), **The Cost Efficiency of Takaful Insurance Companies**, The International Association for the Study of Insurance Economics, p163.

ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية، أي لا يهدف هذا النوع إلى تحقيق الربح، ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها، ولا دخل لإرادتهم في حدوثها، ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها؛ لأن غايته التعاون في دفع الأخطار وليس الربح والكسب المادي.

وعند القول أن التأمين التعاوني لا يهدف إلى الربح، فليس المقصود أن من يتولى إدارة أموال المستأمنين لا يسعى إلى الربح، أو أنه يأخذ أجرة المثل دون حوافز إضافية، فمدير المال شأنه شأن أي مدير مالي يتم التعاقد معه من خلال عقد معاوضة (إجارة) على أن يتولى إدارة صندوق اشتراكات المستأمنين، وهو يطبق في إدارته للصندوق مبادئ الإدارة المالية في ضوء الضوابط الشرعية، وإنما يُراد به أن التأمين التعاوني لا يهدف للربح في مقابل الضمان، أما في مقابل الإدارة فهو معاوضة كسائر المعاوضات.

فشركة التأمين التجاري تريح من جهتين: جهة الضمان وجهة الإدارة، أما شركة التأمين التعاوني فتريح من جهة الإدارة فقط، ولهذا السبب يقال أن التأمين التعاوني لا يُراد به الربح أي في مقابل الضمان، وليس لأنه خالٍ من الربح مطلقاً، ولهذا السبب أيضاً كان القسط في التأمين التجاري أعلى منه في التأمين التعاوني، بفرض تساوي العوامل الأخرى، وذلك لأن القسط في الأول يتضمن تكاليف الإدارة وتكاليف الضمان، بينما في التأمين التعاوني يتضمن تكاليف الإدارة فقط¹.

ومما تجدر الإشارة إليه أن صناعة التأمين التعاوني تتوزع عالمياً كما يلي¹:

- 56% في الشرق الأوسط.

- 36% في جنوب وشرق آسيا.

*. هذا النوع من التأمين التعاوني يُطلق عليه التأمين البسيط ويكاد يكون موجوداً في كل الحضارات والتجمعات البشرية بصورة أو بأخرى، حيث تُشير الدراسات إلى وجود هذا النوع من التأمين التعاوني البسيط في روما القديمة ولدى الفينيقيين وفي الصين منذ خمسة آلاف سنة، ولدى الجاهليين العرب، وهذا النوع من التأمين جائز شرعاً بلا شبهة، مهما كان نوع الخطر المؤمن منه، وقد صدر قرار بجوازه من مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1385هـ-1965م، ومن مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي عام 1392هـ-1972، وهناك أيضاً التأمين التعاوني المركّب وهو المتمثل في شركة متخصصة خاصة بأعمال التأمين التعاوني، ويكون جميع المستأمنين (حملة الوثائق) مساهمين في هذه الشركة ويتكون منهم الجمعية العمومية، ثم مجلس الإدارة.

ويستمد التأمين التعاوني مشروعيته من قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (سورة المائدة، الآية 2)، وقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً" [متفق عليه].

¹. مظهر قنطقجي سامر (2010)، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، جامعة الجزائر، ص3.

- 7% في أفريقيا.

- 1% في باقي مناطق العالم.

ومن الملاحظ برأي الباحث أن 1% فقط تنتشر في باقي المناطق ومنها أوروبا والولايات المتحدة على سبيل المثال؛ لأن الانتشار الواسع فيها للتأمين التجاري.

1-3- التأمين الإسلامي

هو اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين، أو صندوق التأمين)، وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني) على قبوله عضواً في هيئة المشتركين والتزامه بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع به وبعودته لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر طبقاً لوثيقة التأمين والأسس الفنية والنظام الأساسي للشركة¹.

وهو بذلك يختلف عن التأمين التعاوني الذي كان يخص فئة معينة تتعرض إلى الخطر كالتجار أو البحارة أو نحوهما، كما أنه يختلف عنه في الالتزام بأحكام الشريعة، وفي بعض الأسس الفنية التي تخص الأقساط، حيث كانت الأقساط في التأمين التعاوني في البداية غير محددة، ولكنها في التأمين الإسلامي المنظم أصبحت منظمة؛ بسبب الاعتماد على الدراسات الإحصائية الدقيقة.

والتأمين الإسلامي السائد في العالم الإسلامي يقوم على مبدأ التعاون والتبرع، لكنه يختلف عن التأمين التعاوني البسيط والمركب من حيث الهيكلة الإدارية والفنية، حيث أن التأمين الإسلامي تُشكل هيكلته الفنية والإدارية إما على أساس الوكالة بدون أجر أو الوكالة بأجر*.

¹ الحمصي حنان (2008)، توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ص 22.
* لمزيد من المعلومات للمقارنة بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، انظر:

1. Hansman, H. (1996) *The Ownership of Enterprise*, Harvard University Press.

2. السويلم سامي (2002)، وقفات في قضية التأمين، مركز البحث والتطوير، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ص 2-27.

ويورد الباحث أهم الفروق بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي:

(1) العلاقة بين المستأمن وشركة التأمين التقليدية التي ينظمها عقد التأمين هي علاقة مبادلة مالية احتمالية بين الالتزام من المستأمن بالأقساط والالتزام من شركة التأمين بالتعويضات (علاقة تقوم على المعاوضة). وينحصر حق المستأمن في التعويضات عند وجود السبب، مع حق شركة التأمين المطلق في الأقساط دون تدخل المستأمن في استثمارها أو الاستحقاق في الفائض، أما في التأمين الإسلامي فإن علاقة المستأمنين بالشركة هي علاقة تقوم على التبرع، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لمن يصيبه ضرر وهي علاقة تقوم على الوكالة من حيث الإدارة أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة أو وكالة بالاستثمار.

وتتجلى أهم مبررات التأمين الإسلامي بما يلي¹:

1-3-1- حماية المصالح

التأمين يتضمن رغبة الفرد في حماية مصالحه والاطمئنان عليها واستبعاد الخطر أو الحوادث المحتملة التي تحمل سوء الحظ أو فقدان ثروة، والتي قد تحدث بلا توقيت معروف أو بشكل غير متوقع في المستقبل.

(2) الجهة في التأمين التجاري من حيث المؤمن والمؤمن له جهة منفكة، إذ هما طرفان مستقلان يمثلان جهتين بينهما عقد معاوضة، جهة المؤمن له (وهو المشترك)، وجهة الشريك المؤمن (وهي الشركة).

فيتوجه حينئذ النظر إلى هذا العقد من حيث دورانه بين الغنم والغرم والغرم لكل من طرفي العقد، بينما في التأمين التعاوني، فإن الجهة متحدة، فهما طرفان متحدان متعاونان، مؤمن له وهو المؤمن نفسه، فليسا طرفا عقد معاوضة لجهتين منفكتين، فلا يتوجه النظر إلى هذا على أنه عقد بين طرفين مستقلين، بدور كل منها بين الغنم والغرم.

(3) إن محفظة التأمين ليست مستقلة عن أموال الشركة في التأمين التجاري، وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة، بخلاف شركات التكافل، فإن محفظة التأمين فيها منفصلة تماماً عن أموال الشركة، وليست مملوكة لها.

(4) إن عقد التأمين التجاري عقد معاوضة بين المستأمن والشركة، يدفع حامل الوثيقة بموجبه أقساط التأمين إلى الشركة، وتدفع الشركة إليه مبالغ التأمين، عند توافر الشروط، من أموالها المملوكة لها، أما شركات التأمين الإسلامي، فإن المستأمنين فيها يتبرعون بالأقساط إلى محفظة التأمين، وهي تتبرع إليهم بالتعويضات حسب شروطها.

(5) الأرباح الحاصلة من استثمار الأقساط كلها مملوكة في التأمين التجاري للشركة بحكم كون الأقساط مملوكة لها، ولا حق للمستأمنين في هذه الأرباح.

أما ما يستحقونه من مبالغ التأمين أو التعويضات عند الأضرار المؤمن عليها، فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين، لا من حيث إنهم مساهمون في الاستثمار، بخلاف شركات التكافل، فإن أرباح الأقساط فيها ليست مملوكة للشركة، وإنما هي مملوكة لمحفظة التأمين المملوكة للمستأمنين.

(6) لا يستحق المستأمنون في التأمين التجاري أية حصة في الفائض التأميني، فإنه بأسره مملوك للشركة، وهو الربح المقصود لها من وراء عمليات التأمين أما في شركات التكافل، فالفائض كله مملوك للمحفظة، ويوزع كله أو جزء منه على المستأمنين.

(7) تمارس شركات التأمين التجاري كافة أنواع التأمين، بينما تمارس شركات التأمين الإسلامي أنواع التأمين المشروعة التي تقع في مجال الحلال الطيب.

(8) لا تخضع شركات التأمين التجاري للرقابة الشرعية، بينما تخضع شركات التأمين الإسلامية للرقابة الشرعية.

¹. القرعان فادي، شاعر ليال (2010)، دراسة تحليلية لأداء صناعة التأمين الخاص التكافلي في سورية: (شركة العقيلة للتأمين التكافلي أنموذجاً)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.

1-3-2- التعاون

هذه الرغبة عامة يشترك فيها جميع الناس في نفس العائلة أو المجتمع، وأن أي فعل جماعي لابد أن ينشأ عنها. ولهذا يصبح التعاون بين الناس حتمياً، إذا رغبوا في تأمين مصالحهم ضد الأخطار المحتملة التي تحملها أحداث المستقبل غير الملائمة.

وحتمية التعاون في مجال التأمين تتماثل مع حتمية التعاون بين الأفراد التي شرحها ابن خلدون في مجالات الصناعة أو الزراعة منذ قرون عدة مضت، حيث أكد أنها وراء مكاسب تقسيم العمل، فالبشر بطبيعتهم كائنات اجتماعية، وكل واحد في جماعة سيكون رغباً ومستعداً للتعاون مع الآخرين؛ لكي يحصل على ما لا يمكن له الحصول عليه إذا انفرد بنفسه.

1-3-3- السلوك الرشيد

الرغبة في حماية أو تأمين المصالح الخاصة ضد الحوادث المحتملة أو الخسارة مستقبلاً، حينما تتمثل في فعل جماعي مع الآخرين لتحقيق هذا الهدف تصبح معبرة عن سلوك حذر أو سلوك اجتماعي أو بشري رشيد؛ لذلك يقوم مفهوم التأمين على أساس رشيد.

وإن السلوك الفردي الرشيد والتعاون الاجتماعي يمثلان معاً حجر الزاوية لمفهوم التأمين الذي يعني تحويل مخاطر الخسارة المحتملة أو العبء المالي الممكن حدوثه، والذي يمكن أن يبتلى به أي شخص داخل مجموعة إلى أعضاء آخرين داخل نفس المجموعة.

1-3-4- التكافل

إن مفهوم التأمين يعني التعاون بين مجموعة من الناس، كي يتبادلوا ضمان بعضهم البعض. وهذا يعني التكافل بينهم أو تحمل مسؤولية مساعدة بعضهم البعض في حال وقوع حوادث مجهولة الوقت أو أحداث لا يمكن للواحد من المجموعة مواجهتها منفرداً.

2. من حيث الموضوع

وينقسم التأمين في هذه الحالة إلى الأنواع الآتية:

2-1- التأمين البري والبحري والجوي

يقوم هذا النوع على أساس طبيعة المخاطر المؤمن منها، فالتأمين البحري يهدف إلى تأمين مخاطر النقل البحري في السفن، وكذلك التأمين الجوي إذ يغطي أخطار النقل الجوي التي تتعرض لها الطائرة، أما البري فيغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص في نفسه وممتلكاته¹.

2-2- التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص

يقوم هذا النوع على أساس تحقيق صفة التعويض في التأمين، فإذا كان الهدف من التأمين هو تعويض الأضرار المالية التي تلحق بالذمة المالية للمؤمن له، فهنا التأمين يكون تأميناً من الأضرار، أما إذا كان الهدف هو الحصول على مبلغ التأمين بمجرد تحقيق الخطر وبغض النظر عن حجم هذا الضرر، فإن التأمين هنا يكون تأميناً على الأشخاص، أي متعلقاً بالإنسان في حياته وصحته². وبإيجاز يمكن تقسيمها كالآتي:

2-2-1- التأمين من الأضرار

في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن منه منصباً على مال المؤمن له وليس على شخصه، ويهدف هذا النوع إلى تعويض المؤمن له عما قد يلحقه من ضرر جزاء وقوع الخطر المؤمن منه، أي له صفة تعويضه³.

2-2-2- التأمين على الأشياء

هذا النوع من التأمين يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الخسارة التي تلحق بأمواله عند تحقق الضرر المؤمن منه. وبالتالي فإنه لا يكون في هذا التأمين سوى طرفين هما المؤمن والمؤمن له، وهو في نفس الوقت المستفيد من التأمين، والتأمين على الأشياء يشمل طائفة كبيرة من أنواع التأمين منها خطر الحريق وتأمين الماشية من خطر الموت، وتأمين الأموال من السرقة.

¹. نبيلة تاج وآخرون (2008)، إسهام التأمين في النمو الاقتصادي: حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص13.

². خروف عبد الرزاق (1988)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزائر، مطبعة جرد، ص 20.

³. نبيلة تاج وآخرون (2008)، مرجع سبق ذكره، ص14.

2-2-3- التأمين على المسؤولية

في هذه الحالة يهدف التأمين إلى ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه؛ بسبب الأضرار التي تلحق بهذا الأخير من خطأ يرتكبه المؤمن له، ويسبب له ضرراً يوجب مسؤوليته مثل تأمين الشخص من الحريق الذي يمكن أن يصيب بيته، ويمتد إلى الجيران في هذه الحالة، فإن التأمين يهدف إلى تعويض الضرر الذي لحق بالغير¹.

2-2-4- التأمين على الأشخاص

هذا التأمين يتعلق بالشخص المؤمن له ويهدف إلى دفع مبلغ التأمين، إذا وقع خطر معين، ويشمل هذا التأمين المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في حياته أو سلامة جسمه وصحته ومن صورته التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث الجسمية أو البدنية والتأمين ضد المرض².

2-2-5- التأمين على الحياة

ويهدف هذا التأمين إلى مواجهة خطر الموت الذي يتعرض له كل إنسان في كل لحظة، ولا شك أن هذا التأمين يعتبر مظهراً من مظاهر الحيلة للمستقبل، كما أنه يعد أداة من أدوات الائتمان من الآخرين بضمان وثيقة تأمين الحياة أو بإبرامه وثيقة تأمين على الحياة لصالحهم، كما أن هذا النوع وسيلة من وسائل الادخار الفردي والادخار على مستوى المجتمع، كما يشمل مختلف أنواع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان، مثل التأمين لحالة الوفاة.

2-2-6- التأمين ضد الحوادث والإصابات

في هذا النوع من التأمين يلتزم المؤمن - مقابل قسط - بأن يغطي حادثاً معيناً، وذلك عن طريق دفع مبلغ من المال يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مثل التأمين من اعتداء جسماني ينشأ من فعل طارئ؛ بسبب خارجي وهو يغطي الموت أو العجز الدائم أو المؤقت³.

2-2-7- التأمين من المرض

وهو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن نظير أقساط دورية يؤديها المؤمن له بأن يدفع له مبلغ معين من المال في حالة إصابة المؤمن له بمرض أثناء مدة التأمين، وأن يرد له مصروفات العلاج والأدوية، وهذا

¹. محمد يركي (2007)، دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ص11.

². Barbara Nachtrieb Armstrong (1933), *American Academy of Political and Social Science*, Vo170, SocialInsurance, American Academy of Political and SocialScience, p1.

³. Datamonitor (2010), *Company Spotlight: The Hanover Insurance Group Inc*, on: www.datamonitor.com, p44.

التأمين قد يكون تأميناً على شخص واحد وهو المؤمن له ذاته أو شخص آخر غيره وبصفة خاصة أفراد عائلة المؤمن له.

3. من حيث الإيجار والاختيار

يقسم التأمين إلى نوعين:

3-1- التأمين الاختياري¹

ويشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية. أي في هذا النوع تتوفر حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين والفرد أو المنشأة. ويشمل كافة أنواع التأمين التي يتوفر فيها عنصر الاختيار مثل التأمين على الحوادث.

3-2- التأمين الإجباري²

ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها لأفراد أو للمنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها، وذلك بهدف اجتماعي، أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع. أي أن عنصر الإلزام أو الإيجار هو أساس التعاقد من قبل الدولة، ويشمل كافة فروع التأمينات الاجتماعية كالعجز والوفاء.

4. من حيث طريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض

طبقاً لهذا الأساس يوجد نوعان من التأمين³:

4-1- التأمينات النقدية

وتشمل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها، عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر.

وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق؛ لذلك أطلق على تأمينات الحياة بالتأمينات النقدية، أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة المقومة بالنقد مقدماً، والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر.

1. محمد أبو شنب ماجد (2013)، أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة

دكتوراه في الإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، ص4.

2. الجزار جعفر (1998)، الامخار والاستثمار والمضاربة في البورصة، دار النفائس، بيروت - لبنان، ص251.

3. نصيرة بولعراس وآخرون (2008)، مرجع سابق ذكره، ص12.

4-2- تأمينات الخسائر

وتشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع حجم الخسارة الفعلية، ويحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

سادساً- المبادئ الأساسية لصناعة التأمين ومصادرها والآثار الناجمة عنها

1- المبادئ القانونية لصناعة التأمين

حتى لا تكون صناعة التأمين مصدراً للكسب اللامشروع، فقد نظمت القوانين عدداً من المبادئ التي تحكم عملية صناعة التأمين وعقودها، وهذه المبادئ تتمثل في الآتي¹:

1) المصلحة التأمينية

وتعني وجود علاقة بين المؤمن له، وموضوع التأمين؛ حرصاً على بقاء المنفعة المادية وتجنباً للخسارة، مع العلم أن الوقت الذي يشترط فيه توفر المصلحة يختلف من عقد لآخر ففي عقود الممتلكات يشترط توفرها عند حدوث الحادث وتحقيق الخسارة، وغياها في مدة سريان العقد ينقضي بانقضاء التأمين بقوة القانون. أي عند إبرام العقد يتوجب توفر التوقع لوجود المصلحة فقط.

2) مبدأ منتهى حسن النية

فحوى هذا المبدأ أنه يتوجب على المؤمن له إبداء جميع المعلومات التي تهم المؤمن لتقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه، وذلك عند التعاقد وخلال فترة التعاقد، كما أن على المؤمن عدم التضليل على المؤمن له بمعلومات كاذبة لإغرائه بالقبول في التعاقد².

3) مبدأ السبب القريب

السبب القريب هو السبب الذي يكون قادراً على توليد سلسلة من الحوادث التي تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسارة بدون تدخل أي قوة خارجية مستقلة أخرى، وبذلك يشترط أن تنص وثيقة التأمين بوضوح على الخطر المؤمن ضده ومسببات ذلك الخطر التي تدخل ضمن التغطية، والتي لا تدخل (الاستثناءات). وهذا ما يحدث فعلاً في وثائق الشركات التأمينية المحلية، حيث تنص على ذلك واثاقها بوضوح.

¹. عقيل الخطيب عبد الرحمن (2011)، التأمين وحفظ الحقوق، المملكة العربية السعودية، الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، ص11.

². حسن الحسيني فلاح، عبد الرحمن الدوري مؤيد (2006)، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، ص191.

(4) مبدأ التعويض

يقضي هذا المبدأ أنه يتوجب على المؤمن تعويض المؤمن له بما يعادل قيمة الخسارة الفعلية التي لحقت به فقط، ويشترط ألا يتجاوز مبلغ التعويض مبلغ التأمين المتفق عليه، حيث لا يكون وسيلة للإثراء وجني للأرباح، وهذا ما يميز صناعة التأمين عن المقامرة والرهان، وفي وثائق الشركات المحلية نجد ما ينص على ذلك¹.

(5) مبدأ النسبية

يقضي بعدم أحقية المؤمن له الحصول على تعويض كامل للخسارة التي لحقت به ما لم يكن مبلغ التأمين يعادل أو يزيد عن قيمة الشيء موضوع التأمين عند وقوع الخطر المؤمن ضده.

(6) مبدأ المشاركة

يقضي هذا المبدأ أن المؤمن له إذا أمّن على الشيء موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن واحد في نفس الوقت، يشترك المؤمنون رسمياً في دفع التعويض المستحق عند وقوع الخطر موضوع التأمين، ولا ينطبق مبدأ المشاركة، إلا بشرط توافق الوثائق التأمينية جميعها في:

- المصلحة التأمينية.
- الشيء موضوع التأمين.
- الخطر موضع التأمين.
- الشروط الأخرى مثل المدة.

(7) مبدأ الحلول

يقضي بأن يحل المؤمن بعد سداده قيمة التعويض بمقتضى عقد التأمين محل المؤمن له في كافة حقوقه قبل الغير المترتبة على وقوع الحادث المؤمن منه.

2 - مصادر عمليات صناعة التأمين

إن نجاح صناعة التأمين يتوقف على حجم العمليات التأمينية التي تحصل عليها، ومن أجل ذلك تحرص كل شركة من شركات التأمين على جذب العملاء، خاصة في ظل المنافسة في سوق التأمين، حيث تستخدم شركات التأمين حملات إعلانية مختلفة مثل الإعلانات المرئية والمسموعة والجرائد والمجلات وأنظمة الشبكية (الانترنت)، إضافة إلى تقديم بعض المزايا التأمينية المختلفة للعملاء.

¹. محمد أمين مهري (2002)، مرجع سبق ذكره، ص19.

وتوجد ثلاث طرائق لتحقيق الاتصال بين الشركة والمستأمنين، وتتمثل في الآتي¹:

1. اتصال المستأمنين المباشر بالشركة

في هذه الحالة لا توجد حاجة للوسيط، حيث يتم التعاقد على وثيقة التأمين بين المستأمنين والشركة في مقر الشركة أو أحد فروعها.

2. اتصال الشركة بالمستأمنين عن طريق وسطاء (وكلاء)

يتم التعاقد مع وسطاء (وكلاء - مندوبين - سماسرة) التأمين من خلال عقد وكالة، حيث يستطيع بموجبه الوكيل من تمثيل الشركة وتسويق خدماتها التأمينية، وذلك لقاء عمولة. والوسطاء نوعان:

2-1- وسطاء مفوضون تفويضاً كاملاً: يحق لهؤلاء الوسطاء تحصيل قيمة الأقساط من المستأمنين، وإمضاء واستخراج الإيصالات التي تثبت ذلك، ولا يتحمل الوكلاء في هذه الحالة أية مسؤولية نظير تأخر المستأمنين عن سداد بعض الأقساط.

2-2- وسطاء مفوضون تفويضاً جزئياً (غير كامل): في هذه الحالة لا توجد سلطة إجراء التعاقد، إنما فقط استجلاب المستأمنين.

3. اتصال شركات التأمين الأخرى بالشركة

يحدث هذا النوع من الاتصال عند قيام إحدى شركات التأمين لا تباشر نوعاً معيناً من التأمين بتحويلها إلى شركة تقوم بهذا النوع من التأمين المطلوب.

3- آثار صناعة التأمين

تتجلى الآثار الايجابية لصناعة التأمين فيما يلي:

1. تكوين رؤوس الأموال

ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات الإجبارية الضخمة التي تتشكل مجتمعة؛ لتكوّن مدخرات ضخمة تديرها شركات التأمين، ويتم ذلك من خلال تجميع الأقساط الصغيرة بالشكل الذي يحقق قانون الأعداد الكبيرة².

¹. جميل قزعاظ أسيل (2009)، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 19.

². حسن عفانة عامر (2010)، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 2.

2. اتقاء الأخطار

من المعلوم أن شركات التأمين ترغب في تعظيم أرباحها - فعلى سبيل المثال بلغت الأرباح الصافية لدى شركة الضمان الاجتماعي الأمريكي في عام 2009 بحدود 15.6 مليون دولار¹ - وبالتالي تحرص شركات التأمين على عدم حدوث الأخطار، وبذلك تقوم بفرض شروط على المؤمن له؛ للوقاية من حدوث الأخطار، كما أنها تمول وتدعم الدراسات التي تكتشف المزيد من طرق السلامة، وكذلك الإجراءات الوقائية التي تقلص حدوث الأخطار التي تتخذها الدولة وغيرها، كما أن شركات التأمين تلعب دوراً كبيراً في نشر التوعية التأمينية لدى الأفراد والمؤسسات وتساعدهم في تبني وسائلها، وذلك ينعكس إيجابياً على استمرار العمل وعدم توقف الإنتاج وحدوث الخسائر.

3. نشر الأمان وزوال الخوف

إن انتشار الأمن والطمأنينة والراحة والهدوء للجميع يجعلهم مطمئنين إلى أعمالهم وأنفسهم، وهذا يعني استمرار الحركة الاقتصادية وعدم تعطلها، كما أن صناعة التأمين تجعل الأفراد مطمئنين إلى نتائج أعمالهم ونجاحها، فالتاجر مثلاً مطمئن إلى سلامة بضاعته، والعامل لا يخشى انقطاع دخله، والمريض الفقير يجد مكاناً يتعالج فيه في حالة المرض ويكون قادراً على الحصول على الدواء².

4. مساعدة الدولة

عادةً تقوم الدولة أو أي منشأة خاصة بالاقتراض من شركات التأمين؛ لإنشاء مشاريع عامة لا يمكن القيام بها بدون هذه القروض.

أي توفير التمويل الملائم والدعم الفني والإداري للمؤسسات عبر كافة مراحل تطورها (مرحلة الإنشاء أو الانطلاق، التوسع، إعادة بعثها من جديد)³.

5. تنمية التجارة

يلعب التأمين دوراً كبيراً في تنمية التجارة الدولية وتطورها؛ مما يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أن التجارة الدولية - والداخلية كذلك - تقوم على التعامل بالديون، والديون بشكل عام

¹. Datamonitor, (2010), American National Insurance Company, p4, on <http://www.datamonitor.com>.

². ياسمينه زرنوح (2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 113.

³. العايب ياسين (2011)، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 310.

معرضة للمخاطر (مطل المدين، إفلاسه، موته)، فإن التأمين يعمل على التخفيف من تلك المخاطر، إن لم يكن يمنع حدوثها بضمان تلك الديون والعمل على استقرار التعامل بها¹.

6. تنمية الصناعة

للتأمين دور كبير وهام على قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال تأمين توقف الأرباح والذي غالباً ما يكون ملحقاً بوثيقة تأمين أخرى تغطي سبب حدوث هذا التوقف، كأن يكون ملحقاً بوثيقة الحريق، ويغطي توقف الأرباح الناتج عن الحريق، وفي هذه التغطية تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن له عن الأرباح التي سيخسرها في حال توقف منشأته عن العمل².

7. تنمية الزراعة

يساهم التأمين في طمأنة الفلاح بعدم تحمله أية خسارة؛ مما يشجعه على شراء التكنولوجيا واستخدامها في زراعته، كما يلعب التأمين دوراً هاماً في توجيه الفلاحين بدون تردد نحو زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وفقاً لخطط الدولة وسياساتها الزراعية³.

ويضيف الباحث ثلاثة آثار إيجابية لصناعة التأمين هي:

(1) المحافظة على عناصر الإنتاج

ويتم ذلك من خلال إطالة عمر الممتلكات وزيادة عمرها الإنتاجي بالشكل الذي يؤدي إلى استمرار العملية الإنتاجية؛ لأنه إذا تحقق الخطر على الممتلكات قد يؤدي إلى إتلاف الممتلكات، وبالتالي ينعكس ذلك على مالك الممتلكات بالخسارة، وكذلك على اليد العاملة بالبطالة، وعلى المجتمع بانقطاع الإشباع المادي والمعنوي، وعلى الاقتصاد بالتضخم وانخفاض الدخل.

(2) التحكم في التوازن الاقتصادي

ذلك في حالة ما يكون العرض لا يلبي الطلب المتزايد نتيجة وجود السيولة (النقود) في أيدي الأفراد (المستهلكين)؛ مما يحدث اضطراباً اقتصادياً يتمثل في ارتفاع الأسعار، حيث تلعب صناعة التأمين دوراً هاماً في التخلص من تلك المعضلة الاقتصادية عن طريق التوسع في التأمينات

¹. المصري عبد السميع (1987)، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار التوفيق النموذجية، القاهرة، ط2، ص13.

². محمد رافد، شريقي طرفة (2008)، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،

سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 4، ص160.

³. Ripoll,J (2004) ,Contribution Of Agricultural Insurance Towards Economic Development, UNCTAD Reprint Series, No 7, p3.

الإجبارية من جهة واستثمار الأموال إنتاجياً من جهة أخرى؛ حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن، وعلى العكس تماماً في حالة الكساد، حيث يتم فيه زيادة مخصصات المرضى والعاطلين عن العمل؛ مما يعني زيادة الدخل الفردية وبالتالي القدرة الشرائية.

(3) زيادة الائتمان

ويتم ذلك عندما يحتاج الفرد قرضاً من آخر، فإنه لابد أن يقدم له عادةً ضماناً قد يكون أموالاً وقد يكون عقاراً أو منقولات، ومن المصلحة هنا بقاء الضمان؛ لأن ضياعه ضياع للضمان، ولذلك يحرص الأفراد على تأمين الضمانات للحصول على العوض التأميني في حال تلفها.

ويرأي الباحث: كما لصناعة التأمين فوائد وإيجابيات ينظر إليها الكثيرون، فإن لها سلبيات لا ينظر إليها الكثير أيضاً، وذلك للدور الكبير الذي تحضره شركات التأمين في إطفاء الإيجابيات وإخفاء السلبيات؛ سعياً منها إلى كسب الأفراد والتضليل عليهم لاضطرارهم في تأمين ذاتهم وممتلكاتهم، كما أن الأرباح الخيالية التي تحققها شركات التأمين تلعب دوراً كبيراً في ذلك، حيث قد يعتقد من عمت أعينهم عن إدراك الحقائق والمضامين أن التأمين كله إيجابي، وليس من شيء فيه يدعو للحكم بسلبيته والنظر إليها، كما أن الأخذ بما يأتي به الآخر بمجمله الضار منه والنافع قد أدى إلى عدم مناقشة الكثير من الكتاب والمؤلفين الآثار السلبية للتأمين التجاري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تلخيص تلك السلبيات والمساوئ الكثيرة والمتعددة في الأمور الآتية:

• التأمين خسارة اقتصادية

يعتبر التأمين أحياناً خسارة اقتصادية؛ لأن الكثرة الكثيرة هي الجماعة الخاسرة في عملية التأمين، وبالمقابل هناك قلة قليلة هي الرابحة، وذلك لأن أموالاً كثيرة توضع في صندوق التأمين دون سبب حقيقي لهذا التصرف.

وبالتالي فإن القليل ممن حدث لهم الخطر هم من يستفيد من تلك الأموال، وذلك عند زيادة مبالغ التعويض عن الأقساط التي دفعوها فقط، وربما كانت تلك التعويضات من عائدات استثمار تلك الأقساط، وبذلك يمكن استخلاص المعادلة الآتية:

$$\text{مجموع ما يدفعه المؤمن لهم} = \text{أرباح الشركة} + \text{مصاريفها} + \text{التعويضات.}$$

وبذلك يتضح جلياً حجم الخسارة المترتبة على صناعة التأمين والمتمثلة بأرباح شركات التأمين ومصاريفها.

• تكس الأموال في أيدي قلة من الناس

ويتمثل ذلك في انقسام المجتمعات إلى طبقة قليلة من الأغنياء وطبقة كثيرة من الفقراء؛ مما يؤدي إلى تسلط تلك القلة وتحكمهم في مصير الكثرة، كما أن ذلك ينافي مبدأ عدالة التوزيع للمال بقوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} ¹، كما أن ذلك يعد تعطيلاً للمصالح ووسيلة للتسلط والاستعباد بالمجتمع.

• تخويف الناس والتغريب بهم وسلبهم القدرة على مواجهة الحياة

تستغل شركات التأمين مخاوف الأفراد من المستقبل المجهول، وتقوم بتجسيمها أمامهم وتعظيمها في أعينهم، مما يؤدي إلى هروب الأفراد من تحمل مسؤولياتهم الحياتية ومواجهة أدنى المخاطر.

• إنهاك الأموال بنزيفها خارج البلاد

إن الشركات الكبرى المصدرة للتأمين هي المستفيدة الأكبر من التأمين، كما أن شركات إعادة التأمين التي تمتص أقساط التأمين العالمية إليها مقابل عمولات وفوائد على تلك الأقساط تمثل خسارة اقتصادية كبيرة في رحيل الأموال الوطنية إلى الخارج، وتلك الخسارة تكون في رحيل الأموال الوطنية إلى الخارج من جهة وارتفاع الأقساط نتيجة عمولات شركات إعادة التأمين وفوائدها، بالإضافة إلى عمولات الشركات المحلية ومصاريفها من جهة أخرى، وذلك يمثل إنهاكاً للاقتصاد وخسارة كبيرة كان يمكن استغلالها داخلياً باستثمارها أو بقائها بأيدي الشركات المحلية، كما أنها تمثل نزوحاً للعملات الصعبة إلى الخارج.

• عجز بعض المشاريع عن القيام بسبب التكلفة التأمينية

في ظل القوانين الصارمة التي توجب تأمين المشروعات من جميع الأخطار ما يمثل تكديساً لتلك الأموال بدل استغلالها في بناء المشروع، كما أن الأقساط التأمينية المرتفعة تزيد من حدة ذلك فضلاً عن إعادة التأمين.

• التسبب في كثير من الجرائم

تساهم بتفعيل الرشوة والمحسوبيات، ففي الأرجنتين وضعت شركات التأمين خطة تدفع في إطارها الرشوة للمسؤولين للتعجيل بتسديد شركة حكومية لإعادة التأمين المطالبات المتأخرة، فتحولت هذه الخطة إلى نظام من الغش المكشوف الممارس ضد الدولة، والمنظم على يد المسؤولين ².

¹. القرآن الكريم، سورة الحشر.

². مكتب السياسة الإنمائية (1997)، الفساد والحكم الرشيد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص 21.

• التأمين للأغنياء دون الفقراء

ويحدث ذلك عندما لا يستطيع الفقراء دفع أقساط التأمين، بل إنهم قد يتركون حاجاتهم الضرورية؛ بسبب عدم قدرتهم على تكاليف التأمين، إضافة إلى أن الفقراء هم الأكثر تعرضاً للمخاطر المتعلقة بالأشخاص والممتلكات، وكذلك المسؤوليات؛ لأنهم لا يستطيعون توفير العناية الصحية بأنفسهم مثلاً، ولا ادخار مبالغ لأسرهم بعد وفاتهم، وكذلك أموالهم هي الأكثر تعرضاً للاعتداء والسطو.

• إبطال حقوق الآخرين

من الواضح أن معظم شركات التأمين تستخدم أشهر المحامين مقابل مبالغ مالية ليتولوا الدفاع عنها بالحق أو الباطل، كما أنها تستميل الأطباء المقررين وقضاة المحاكم وكل من له أثر في تقرير الحوادث مقابل التخلص من دفع التعويضات الكبيرة المستحقة للأفراد الذين تعرضوا للأخطار المؤمن ضدها.

المبحث الثاني

شركات التأمين وإعادة التأمين

يتناول هذا المبحث شركات التأمين وإعادة التأمين بوصفهما مؤسستين ماليتين تقومان بتجميع الأموال من المؤمن لهم، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي بذلك تسهم في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف الأعمال.

أولاً- شركات التأمين

تمارس شركات التأمين صناعة التأمين التي تقوم بوظيفة الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد خطر الخسائر المادية التي تسببها الكوارث التي تقع للإنسان في المستقبل سواء في الممتلكات، أو التي تقع على الإنسان نفسه.

1- مفهوم شركات التأمين

لقد تم تعريف شركات التأمين بأنها: مؤسسات مالية لها دور مزدوج، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية¹.

وهناك من عرّفها بأنها: مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمؤسسات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرضوا لها بدافع التعويضات المالية لهذه الجهات المتضررة².

2- وظائف شركات التأمين

تتجلى وظائف شركات التأمين في التالي³:

1-2- وظيفة التسعير

تهتم هذه الوظيفة بتحديد القسط الواجب الاستيفاء من المؤمن له نظير خطر معين، وذلك لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة بما يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، كما ويتناسب مع مبلغ

¹. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص (1999)، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص 311-322.

². محمد يرقى، جمال يرقى (2007)، دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة في معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ص73.

³. عزمي سلام أسامة، نوري موسى شقيري (2007)، إدارة الخطر والتأمين، الأردن، دار الحامد، الطبعة الأولى، ص157.

التأمين ومع الظروف المحيطة بالشيء، أو الخطر المؤمن ضده، كما يتناسب بصورة عكسية مع معدل الفائدة*.

2-2- وظيفة الاكتتاب

يهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة، وبالتالي تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق، والمتوقع أن تحصل على أرباح وترفض الطلبات المتوقعة أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية، وتقوم بهذه المهمة الإدارة العليا بالشركة من خلال سياسة واضحة تتماشى مع أهداف الشركة، وقد تكون هذه السياسة الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة التي تعطي ربحاً منخفضاً، أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين التي تعطي ربحاً مرتفعاً، وعادةً ما تقوم الشركة بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقاً وغير ذلك من الأمور.

2-3- وظيفة تسوية المطالبات

تتعلق هذه الوظيفة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن لهم في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده، وتوجد في شركات التأمين جهة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مقدار التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر، وهناك ثلاثة أسس في تسوية المطالبات، وهي:

(1) التحقق من صحة المطالبة المقدمة.

(2) الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات.

(3) تقديم المساعدة للمؤمن لهم.

2-4- وظيفة الإنتاج

وتمثل هذه الوظيفة المبيعات (الخدمة التأمينية)، والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، حيث تقوم شركات التأمين بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية من ضمنها تطوير فلسفة التسويق، وتأهيل فريق فعال من موظفي المبيعات، ووضع خطط تقديم الخدمات التأمينية قصيرة وطويلة

*. إن الشخص الذي يحدد أسعار التأمين يدعى بالاكتراري، وهو شخص له دراية وعلم في الرياضيات والإحصاء، حيث يراعي أن يكون سعر التأمين منافساً من جهة، وكافياً لتغطية الخطر المؤمن ضده ويدر بعض الأرباح.

الأجل، وإجراء الأبحاث التسويقية وتطوير برامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات الزبائن، إضافةً إلى الإعلان عن البرامج التأمينية الجديدة في وسائل الإعلام المختلفة.

2-5- وظيفة الاستثمار

من المعلوم نتيجة تجميع أقساط التأمين في بداية العملية، فقد يتوافر لدى شركات التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها، حيث تلتزم شركة التأمين بأن تعتمد سياسة استثمارية معلنة وشفافة، والمحافظة على ملاءة الشركة، وبقاء وضعها المالي سليماً وقوياً ومتفقاً مع أحكام القوانين والأنظمة النافذة، وبصورة خاصة الأنظمة الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين، ويُراعى عند وضع السياسة الاستثمارية للشركة التزاماتها الناشئة عن عمليات الاكتتاب التي تمارسها، وإمكانية نشوء مطالبة بتعويضات جسيمة أو متراكمة، مع تنويع أدوات الاستثمار الفعلي وتجنب تركيزها في أية جهة، وأن تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في كل وقت من الأوقات دون تعرضها لأي إرباك¹.

2-6- وظيفة إعادة التأمين

تلجأ شركات التأمين إلى إبرام عقود مع شركات إعادة التأمين؛ من أجل نقل جزء من الخطر إلى شركة إعادة التأمين التي تكون أقدر على تحمل هذا الخطر، علماً أنه يمكن لطرفي العقد مناقشة شروط العقد وتعديلها حسب ما يروونه مناسباً (أي يختلف عن عقد التأمين في غياب صفة الإذعان فيه).

3- مصادر أموال شركات التأمين

يمكن تقسيم المصادر الرئيسية لأموال شركات التأمين إلى مصدرين²:

(1) **مصادر تمويل داخلية:** تتمثل في رأس المال المدفوع بالإضافة إلى الاحتياطات المختلفة الناشئة

من تراكمات الأرباح المحتجزة؛ لتدعيم مركزها المالي في مواجهة الظروف الطارئة، وتعتبر هذه

الأموال هامش أمان لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة

ضئيلة من الأموال المستثمرة في شركات التأمين.

(2) **مصادر تمويل خارجية:** وهي الأموال المتجمعة من تحصيل أقساط التأمين، وتنقسم هذه الأموال

إلى مجموعتين:

¹. القرعان محمد فادي، جزوري حسن، بنود محمد خالد (2012)، إدارة المخاطر المالية والمصرفية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 107.

². عبد الغفار حنفي - رسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص 342.

2-1- حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة، ويطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية.

ويعتبر هذا المخصص من أهم مصادر أموال التأمين على الحياة، وهو مخصص طويل الأجل لطول مدد وثائق هذا النوع من التأمين.

وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة، وهناك أيضاً مخصصات للتعويض تحت التسوية والمخصص الإضافي.

2-2- أموال التأمينات العامة وتتمثل أهم مصادرها في مخصص الأخطار السارية، ومخصص التعويضات تحت التسوية، ومخصص التقلبات في معدلات الخسارة.

وهناك بعض المصادر غير مرتبطة بالنشاط التأميني ومنها:

أولاً- رأس مال الشركة

يعبر رأس المال عن الأموال التي يخصصها مالك أو مالكو المشروع لبدء مزاوله الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق الأغراض التي قام عليها المشروع¹.

وبشكل عام يجب أن يكون رأسمال أي شركة كافياً لتحقيق أغراض الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار كل الأمور والظروف التي قد تصادف الشركة من تطور وتوسع في المستقبل، حيث يعتبر كفاية رأس المال عند بداية تأسيس المشروع من الأمور الأساسية والركائز الهامة لنجاح واستمرارية أي نشاط، ويمكن التمييز بين:

أ. **رأس المال المصرح به:** وهو رأس المال الذي صدر بقرار الترخيص وهو الحد الأعلى لرأس المال دون الحاجة إلى الموافقة من الوزارة المختصة.

ب. **رأس المال المصدر:** وهو مجموع رأس مال الشركة المصرح به في نظامها الداخلي الأساسي والذي يحق لها إصداره والحصول عليه بالشكل الذي يفي بحاجاتها سواء عند التأسيس أو التوسع في أعمالها.

¹. جبل علاء الدين، أومري خالد (2004)، المدخل إلى المحاسبة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 65.

ت. الحد الأدنى لرأس المال: ثمة شروط مالية تضعها قوانين الإشراف والرقابة تهدف إلى التأكيد بأن تكون شركة التأمين قادرة دائماً على الوفاء بالتزاماتها التي تتوجب عليها من جراء قيامها بعملها كمؤمن أو كمعيد تأمين، وذلك قبل مباشرتها ذلك العمل¹.

ويقصد به رأس المال المكتتب به الذي بدأت به الشركة أعمالها التجارية، ويجب أن يكون كافياً من الناحية المالية لإقلاع الشركة بمشروعها والاستمرار في أعمالها، وما يتطلبه ذلك من نفقات إدارية عامة تقتضيها مرحلة التأسيس، والبدء بالعمل بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالحسبان احتمال حصول خسائر اكتتابيه مع بدايات عمل الشركة واحتمال سقوط قيمة استثماراتها.

ث. رأس المال على أساس الخطر: ظهرت إدارة الخطر كمفهوم مستقل في الخمسينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطور هذا المفهوم في المؤسسات الاقتصادية التي كانت تشتري التأمين، وتحاول أن تصل إلى تحديد قيم أو حدود مادية لمستويات الأخطار التي تتعرض لها وتقارن ذلك بكلفة التأمين، وبذلك تم التطور في الفكر الفني لشركات التأمين بالجزء الخاص برأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية فظهر رأس المال على أساس الخطر لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين².

ثانياً - قسط التأمين

يعتبر قسط التأمين هو المصدر الأول والواضح بالنسبة لشركات التأمين، حيث أن حجم قسط التأمين يؤثر على السياسة الاستثمارية للشركة. وبالرغم من أن خدمة التأمين تعتبر خدمة آجلة لا يمكن معرفة التكلفة لها إلا في نهاية مدة عقد التأمين؛ لذلك تختلف أسس تسعير خدمة التأمين عن أسس تسعير السلع أو الخدمات الأخرى، حيث أنه عند تسعير السلعة تكون التكلفة الكلية للسلعة معروفة مسبقاً قبل البيع، أما بالنسبة لخدمة التأمين، فإن المؤمن لا يعرف مسبقاً حجم التزاماته إلا بعد وقوع الخطر. وبالتالي فإن قسط التأمين المدفوع من قبل المؤمن له يكون بمثابة مجمل الربح بالنسبة للمؤمن في حال عدم تحقق الربح، وقد يتحقق الخطر ويقوم المؤمن بدفع مبلغ التأمين الذي يكون بالعادة أكبر بكثير من قسط التأمين الذي حصل عليه؛ لذلك عند تسعير خدمة التأمين نحاول التوصل إلى التكلفة المتوقعة

¹. عبود عبد اللطيف (2004)، هيئات الإشراف على التأمين، مجلة التأمين والتنمية، العدد 25، ص 11.

². باسل عبود (2003)، إدارة الخطر والتأمين: الأصل والفرع، مجلة التأمين والتنمية، العدد 6، ص 12.

الناجمة عن الخبرات السابقة، فلا يكون حساب القسط اعتباطياً، وإنما على أسس موضوعية سليمة، بالاعتماد على الأسس الرياضية والإحصائية¹.

والشروط التي يجب توفُّرها ومراعاتها عند تحديد أقساط التأمين²:

1- أن يكون القسط كافياً لتغطية الخسارة المتوقعة حدوثها بسبب الخطر المؤمن ضده، والمصروفات الإدارية والعمولة التي تتحملها شركة التأمين في سبيل قيامها بعملها، وربحاً معقولاً يتحدد وفقاً للأحوال التي تسود النشاط الاقتصادي في مجموعه.

2- أن يكون القسط متناسقاً وعادلاً، بمعنى أن يتناسب ما يدفعه المؤمن عليه مع الخطر المؤمن ضده.

3- أن يساعد القسط الذي تحدده الشركة لكل خطر ولكل فئة من فئاته، وفقاً للعوامل السابقة على المنافسة مع الشركات الأخرى، وذلك حتى تستطيع اجتذاب أكبر قدر من العملاء ليزيد عددهم، وذلك يكون عاملاً من عوامل الاطمئنان للشركة إلى اتجاه الاحتمالات الخاصة بالأخطار الشخصية نحو أن تتفق مع المتوقع لها، واتجاه معدلات الخسائر الخاصة بالأخطار غير الشخصية نحو التوافق مع المتوقع لها.

ويقسم قسط التأمين إلى نوعين:

1- **القسط الصافي:** هو ذلك القسط الذي يكفي لتغطية الخسائر الفعلية في حال حدوثها³. ومن أجل تحديد القسط الصافي يتم النظر في البداية إلى عامل الخطر وإلى العوامل الأخرى، وهي مبلغ التأمين ومدته وسعر الفائدة.

1-1- عامل الخطر

هو العنصر الأساسي الذي يتوقف عليه مقدار القسط الواجب دفعه، والقسط يتحدد بالنظر إلى احتمال تحقق الخطر المراد التأمين ضده، وكذلك مدى جسامته.

فعند تحديد مقدار القسط يُدخل الخبراء في الاعتبار فرص تحقق الكارثة¹.

¹. عزمي سلامة أسامة، نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص 109.

². شاعر ليال (2010)، تأثير التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين الخاصة "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 19.

³. عزمي سلامة أسامة، نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص 110.

وباختصار يمكن القول برأي الباحث: إن هناك علاقة طردية بين الخطر من جهة، وقيمة القسط من جهة أخرى. وبذلك يتوجب تغيير قيمة القسط مع تغيير الخطر المذكور.

1-2- العوامل الأخرى التي تؤثر في تحديد القسط

هناك جملة من العوامل التي تؤثر في تحديد القسط، وهي:

1-2-1- مبلغ التأمين: كلما زاد المبلغ الواجب دفعه للمؤمن عليه (المتضرر) وُجِبَ زيادة القسط

اللازم دفعه للمؤمن (الشركة). أي يُنظر إلى ذلك الخطر بالأخذ بعين الاعتبار الوحدة النقدية التي ستتخذ أساساً للحساب.

1-2-2- مدة التأمين: إن مقدار القسط يتوقف على مدة التأمين؛ لأن عقد التأمين هو من العقود

التي تمتد في الزمان، فمن الطبيعي أن يؤخذ بعين الاعتبار فترة التأمين، سواء أكانت شهر أم سنة، أو طيلة مدة نقل البضاعة أو طالما أنها في الحقل، أو طيلة مدة الرحلة. وقد يحصل التأمين لمدة ساعات محدودة، كما في حالة التأمين ضد الأمطار في حفلة رياضية أو فنية. وعادة ما تكون مدة عقد التأمين لسنة واحدة، غير أن الاتفاق بين الطرفين قد يجعلها أكثر أو أقل.

1-2-3- سعر الفائدة: تُدفع الأقساط مسبقاً إلى شركة التأمين وقبل وقوع الخطر المؤمن عليه؛

لذلك على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة التي سيحصل عليه المؤمن عليه في حال قيامه باستغلال هذه الأموال التي سيدفعها إلى شركة التأمين لتحقيق إيراد من الممكن أن يساعده في مواجهة مصروفات عامة، بحيث يخفف العبء عنه؛ لذلك على شركة التأمين أن تقوم باحتساب ما يمكن أن يحصل عليه من فوائد نظير استغلاله لهذه الأموال، وعليها أن تقوم بتخفيض القسط بمقدار هذه الفوائد، أي بنسبة الزيادة التي ينتظر الحصول عليها، فيما لو قام بتوظيف هذه الأموال.

2- القسط التجاري: هو القسط الصافي مضافاً إليه علاوة القسط التي تتحدد بـ:

1-2- مصاريف اكتتاب العقود: بشكل عام لا يُقدّم الأفراد على التأمين من تلقاء أنفسهم، ولذلك فإن

الشركة تحاول الوصول إليهم عن طريق قيام وسطاء يجلبون العملاء إليها.

¹. غلاييني بديعة، ضناوي عدنان (1992)، التأمين من الخطر: (دراسة مقارنة)، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 91-99.

2-2- مصاريف تحصيل الأقساط.

2-3- مصاريف الإدارة: وهي كافة المصاريف التي تتحملها الشركة في سبيل القيام بعملها.

2-4- الضرائب: عندما تُفرض على الشركة بعض الضرائب تقوم بتحميلها إلى المضمون بواسطة إضافتها إلى القسط.

2-5- أرباح الشركة: بما أن شركات التأمين هي مؤسسات خاصة تجارية تهدف إلى الربح، فإنها تُدخل في اعتبارها عند تحديد الأقساط التي يلتزم بها العملاء ضرورة الحصول على مقدار من الربح.

وغالباً ما تُظهر شركات التأمين في ميزانيتها السنوية ما حققته من أرباح.

ثالثاً- المخصصات أو الاحتياطات

يكون تكوين المخصصات في شركات التأمين لأغراض متنوعة منها¹:

- مخصصات لمواجهة نقص الأصول.
- مخصصات لمواجهة التزامات غير مؤكدة وغير محددة المقدار بدقة.
- مخصصات لمواجهة التزامات محتملة.
- مخصصات لحماية حقوق المؤمن لهم، وتسمى مخصصات فنية*.

رابعاً- مصادر تمويل أخرى

بالإضافة إلى أقساط التأمين التي تحصل عليها شركات التأمين من المتعاقدين، هناك مصادر أخرى تحصل عليها من خلال ممارسة نشاطها التأميني لزيادة أرباحها وقوتها المالية، ومن أهمها²:

- 1- عمولات إعادة التأمين الصادرة.
- 2- عمولات وساطة التأمين مع شركات أخرى.
- 3- فوائد الأموال المودعة لدى المصارف.
- 4- فوائد القروض المقدمة منها بضمانات عقارية ووثائق تأمينات الحياة فقط.

¹. فارس العريبي نضال (1999)، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الورق، عمان، الأردن، ص33.

*. يقصد بالمخصصات الفنية لشركات التأمين ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ويقتصر هذا النوع من المخصصات على شركات التأمين دون غيرها.

². طباحة محمد صالح (2002)، قياس الربح في المؤسسة العامة السورية للتأمين: (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص100.

- 5- أرباح الاستثمارات في الأوراق المالية المتنوعة.
- 6- عوائد الاستثمارات في الأوراق المالية المتنوعة.
- 7- تعويضات الإعادة التأمينية المتنوعة.
- 8- بدلات الإيجارات العقارية العائدة لها.
- 9- إيرادات أخرى: كرسوم إلغاء وثائق التأمين، أو تجديدها، أو التنازل عنها إلى طرف آخر وغيرها، مقابل ما تتحمله الشركة من مصروفات وجهد نتيجة إعداد الوثائق عند إصدارها وتعديلها.

ثانياً - شركات إعادة التأمين

في ضوء الدراسة النظرية، لابد من دراسة نظرية لشركات إعادة التأمين، لكنها ستغيب تماماً في الدراسة العملية، لعدم وجود شركات إعادة تأمين في سورية، وبالتالي سيتناول الباحث وبإيجاز:

(1) مفهوم إعادة التأمين

تعتبر إعادة التأمين وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها شركات التأمين للتوفيق بين رغباتها في تحقيق الأرباح، وبين حاجتها إلى ضمان السيولة والأمان؛ حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، عندما تقدم لها المطالبات المختلفة، نتيجة وقوع الأخطار التي تكون موضوع التأمين في العقود الخاصة بها. وبمعنى آخر تنشأ الرغبة لدى شركات التأمين في إعادة التأمين؛ بسبب حاجتها إلى توزيع الأخطار المؤمنة لديها على عدة مؤمنين، وبذلك تصبح هذه الأخطار غير مركزة عليها وحدها¹. ويمكن إجراء عملية إعادة التأمين على أساس نسبي أو على أساس غير نسبي، وتكون إعادة التأمين نسبية، إذا تمت تجزئة مبلغ التأمين رأسياً أي تحتفظ شركة إعادة التأمين بنصيب لها وتترك للمؤمن الأصلي نصيبه، وتكون إعادة التأمين غير نسبية، إذا تمت تجزئة مبلغ التأمين أفقياً، حيث تلتزم شركة إعادة التأمين بالتعويض عن الخسارة التي تزيد عن مبلغ معين، وتسمى الطريقة الأولى في تنظيم إعادة التأمين بطريقة اقتسام الخطر، حيث يتنازل المؤمن الأصلي لشركة إعادة التأمين عن حصة معينة من مبلغ التأمين، وفي مقابل ذلك يتنازل عن نسبة مماثلة لقسط التأمين، أما الطريقة الثانية فتسمى بطريقة إعادة التأمين الزائد عن حد معين، بمقتضى هذا النوع من الاتفاق يحدد المؤمن الأصلي الحد الأدنى للمبلغ الذي يتحمله من خسارة وقع الخطر موضوع التأمين².

¹. عبود عبد اللطيف (1985)، مدخل إلى إعادة التأمين، مكتب الخدمات الطباعة، دمشق، ص14.

². نبيلة تاج وآخرون (2008)، مرجع سبق ذكره، ص24.

(2) أهمية إعادة التأمين

تتجلى أهمية إعادة التأمين في نقل المخاطر والالتزامات من شركة تأمين إلى شركات تأمين أخرى، ويمكن إيجازها فيما يلي¹:

2-1- يساعد قانون الأعداد الكبيرة على دقة وتقارب النتائج المتوقعة مع النتائج الفعلية أو المحققة في شركات التأمين، وبالتالي تستقر الأقساط والتعويضات ونتائج شركة التأمين، وعملية إعادة التأمين تحقق قانون الأعداد الكبيرة، حيث يمكن لشركة التأمين تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات الخطر، حتى إذا كانت بعض هذه الوحدات مرتفعة الخطورة، ثم تعيد توزيع المخاطر أو نقلها بينها وبين شركات التأمين أخرى.

2-2- تحقيق التوازن في محفظة شركات التأمين مع وجود تشابه في وحدات الأخطار المؤمنة ودرجة التعويض لها، هذا التوازن يحدث عندما تتكون محفظة شركة التأمين من أنواع متعددة من عقود التأمين ولا تتركز في نوع أو أنواع بذاتها، حيث قد يؤدي تحقق الخطر بالنسبة لها إلى إصابة الشركة بخسائر كبيرة. وبدلاً من ذلك تلجأ الشركة لإعادة تأمين بعض أنواع المخاطر مع شركات التأمين الأخرى وشركات إعادة التأمين لإيجاد تنوع في محفظة التأمين.

2-3- إن إعادة التأمين تؤدي إلى توزيع الخسائر بانتظام على فترات مختلفة ومتتالية، بدلاً من تركزها في تاريخ واحد.

2-4- زيادة طاقة الاحتفاظ بالأقساط، وبالتالي منع تسرب العملات الصعبة للخارج، وخير مثال على ذلك ما نص عليه القانون المصري للتأمين على إلزام جميع شركات التأمين المصرح لها بمزاولة نشاطها في مصر، بضرورة أن تعيد نسبة معينة 30% من جميع عملياتها المقبولة من سوق التأمين المصري لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين².

¹. محمد طعمية ثناء (2002)، محاسبة شركات التأمين، إدراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 64.

². ربيع أمين سليمان أسامة (2010)، التنبؤ بمعدل الاحتفاظ بالأقساط في سوق التأمين المصري باستخدام السلاسل الزمنية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، مجلة الباحث، العدد 8، ص 11.

(3) أنواع إعادة التأمين

هناك عدة أنواع لإعادة التأمين من أهمها:

3-1- إعادة التأمين الاختيارية

تكون شركة التأمين حرة في قرارها بالنسبة لإعادة التأمين، وذلك سواء بالنسبة للخطر الذي ترغب في إعادة التأمين ضده أو في تحديد الجزء من مبلغ التأمين الذي تطلب إعادة التأمين بالنسبة له أو في تحديد شركة إعادة التأمين التي ترغب في التعاقد معها؛ لذلك يتطلب عند إتباع هذه الطريقة اتخاذ إجراءات معينة حتى يتم التعاقد مع شركة إعادة التأمين، وهي إجراءات تشبه إلى حد كبير الإجراءات التي يجب اتخاذها لإتمام التعاقد بين المؤمن له وشركة إعادة التأمين على القصاصات التي تتضمن البيانات المختلفة عن العملية التأمينية موضوع التعاقد أو قد يكفي اعتبار العرض مقبولاً من شركة إعادة التأمين، طالما أنها لم تجب بالرفض خلال مدة معينة¹.

وعادة يتم اللجوء إلى إعادة التأمين الاختيارية من قبل الشركة المسندة في الحالات التالية²:

3-1-1- عدم توفر اتفاقية إعادة تأمين بعد للشركة المسندة.

3-1-2- توفير طاقة استيعابية إضافية للشركة المسندة لما يخص الأخطار الكبيرة التي لا تسمح التسهيلات المتاحة لاتفاقيات إعادة التأمين لديها باستيعابها كاملة.

3-1-3- تجنب اتفاقية إعادة التأمين المبرمة خطراً معيناً بسبب طبيعته.

3-1-4- وقوع الخطر المؤمن عليه خارج نطاق تغطيات اتفاقيات إعادة التأمين المتاحة أو في قائمة الاستثناءات لهذه الاتفاقيات.

3-1-5- اكتساب الخبرة والمعرفة الفنية في أمور معينة عادةً ما تكون متوفرة لدى معيد التأمين.

3-1-6- زيادة القدرة التنافسية في السوق التي تعمل فيها الشركة المسندة أو في أي سوق تنوي دخوله والعمل فيه.

3-2- إعادة التأمين التعاقدية

هو اتفاق بين الشركة المباشرة والشركة المعيدة تقوم بموجبه الشركة الأخيرة بإعادة تأمين كافة ما يزيد عن احتفاظ الشركة المباشرة في حقل معين من حقول التأمين كأن تتعهد الشركة المعيدة مقدماً بإعادة

¹ . نبيلة تاج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص25.

² . عماد الدين خليفة محمد (2010)، إعادة التأمين الاختيارية، مجلة التأمين والمعرفة، دمشق، العدد5، ص30.

التأمين الزائد عن حد الاحتفاظ في كل عملية تأمين حريق ترد على الشركة المباشرة، فلو كان حد الاحتفاظ للشركة المباشرة 1000000 ل.س عن كل عمارة تؤمن عليها ضد الحريق مثلاً، فإن الشركة المعيدة تلتزم بطريقة آلية بإعادة تأمين كل عمارة مؤمنة لدى الشركة المباشرة والتي تزيد قيمتها عن 1000000 ل.س، وبالطبع يكون مبلغ إعادة التأمين هو ما يزيد عن المبلغ المذكور¹.

3-3- إعادة التأمين الاختيارية من جانب واحد

تعتبر وسط بين الطريقتين السابقتين، حيث أنها تختلف عن الطريقة الاختيارية في أن شركة التأمين ملزمة بالقبول بموجب الاتفاقية المبرمة، كما أنها تختلف عن الطريقة الإجبارية، حيث لا تكون شركة التأمين ملزمة بإعادة تأمين كل عملية من العمليات التي تشملها الاتفاقية، ويعني ذلك أنه بمقتضى هذه الطريقة تتفق شركة التأمين مع إحدى شركات إعادة التأمين على أن يكون لها الحق في إعادة التأمين لديها، وذلك بالنسبة لنوع معين من العمليات التي تحددها الاتفاقية من حيث نوع الخطر المؤمن ضده ومن حيث المبلغ المطلوب تغطيته، على أن تكون لشركة التأمين الحرية في إعادة تأمين أي عملية من العمليات التي تشملها الاتفاقية دون أن ينقص ذلك من حقها في عدم إعادة تأمين أي عملية، وبشرط أن تكون هيئة إعادة التأمين ملزمة بقبول إعادة تأمين العمليات التي تقدم لها بموجب الاتفاقية².

3-4- إعادة التأمين المشتركة

تلجأ شركات التأمين إلى هذه الطريقة عند ما تحدث أخطار معينة على نطاق واسع، كما هو الحال في حالة الحروب والزلازل، حيث يتم وقوع الخسارة بمعدلات مرتفعة، وبمقتضى هذه الطريقة تتفق شركات التأمين على حساب مشترك يشمل العمليات التأمينية التي تتعاقد عليها مع المؤمن لهم، بمعنى أن كل عملية تأمين تعقدها إحدى الشركات، لا بد أن تدخل ضمن هذا الحساب، وقد يوزع هذا الحساب المشترك على الشركات الداخلة فيه بالتساوي، وقد يوزع عليها تبعاً لنسب معينة تحددها الاتفاقية فيما بينها³.

¹ . نبيلة تاج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص25.

² . المرجع السابق، ص26.

³ . المرجع السابق، ص26.

المبحث الثالث

الثقافة التأمينية

يعد العمل التأميني عملاً دقيقاً ومتميزاً، ويحتاج من العنصر البشري إلى مجهودات كبيرة وبرامج علمية متطورة، ومستوى مناسب من الوعي التأميني، وفيما يتعلق بالثقافة التأمينية، تم التعرض لما يلي:

(1) مفهوم الثقافة التأمينية

إن الثقافة التأمينية تعني: الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته والاقتناع بضرورة مواجهة هذه الأخطار، والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة في هذه الحالة؛ لذلك يجب أن يتحمل تكلفة قليلة عاجلة بدلاً من مواجهة خطر محتمل لا تعرف حدوده، أو مداه واقتناعه بأن يتم من خلال نظام تعاوني يفيد الفرد والمجتمع¹.

(2) أسباب تدني الثقافة التأمينية

تعاني معظم المجتمعات من تدني الثقافة التأمينية لدى أفرادها، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة حديثة بأن 75% يفضلون المنافع التأمينية التقليدية، ونسبة ضئيلة جداً تفضل المنافع التأمينية غير التقليدية (الحديثة)²، وهناك العديد من الأسباب تؤدي إلى عدم انتشار الوعي التأميني، ومن أهمها³:

1-2- عدم وضوح الحكم الشرعي للتأمين، حيث هناك عقيدة يحملها معظم أفراد المجتمعات والتي تحرّم التأمين بكافة أشكاله، حتى إنهم يفضلون لو استطاعوا أن يتخلصوا من فكرة التأمين الإلزامي، متجاهلين بذلك أن التأمين بكافة أشكاله لا يمنع من وقوع الخطر، بل يخفف من آثاره الكارثية أحياناً التي تفوق طاقة الإنسان على تحملها.

2-2- الخوف من عدم الاستفادة من وثيقة التأمين؛ لأن الاستفادة لا تتم إلاّ بتحقيق الخطر المحتمل الوقوع.

¹. زريق كمال (2011)، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، جامعة البليدة (الجزائر)، كلية الاقتصاد، ص4.

². Mark L. Power, Tahira K. Hira(2010), Insurance Company Employees, Financial Expertise and Practices; Implications on Benefit Participation and Satisf Action, Iowa StateUniversity,p3.

³. زريق كمال، مرجع سبق ذكره، ص4.

- 2-3- عدم اهتمام بعض الحكومات بقطاع التأمين، حيث لا تشدد الرقابة على آليات عمل شركات التأمين لمنع الغش والتدليس على المواطنين الذين لا يملكون الخبرة الكافية. وبالتالي تتعدم الثقة بين المواطنين وشركات التأمين.
- 2-4- ضعف البنى الاقتصادية في بعض الدول، حيث يتم الاعتماد على قطاعات إنتاجية تقليدية تمثل المورد الرئيسي للدخل القومي، كما تعاني هذه الدول من بيئة اقتصادية محدودة لا تسمح بإقامة مشاريع ذات مخاطر عالية، وكانت هذه المشاريع محصورة بالجانب الحكومي القادر على تحمل ما ينجم عن الأخطار المحتملة. وبالتالي الابتعاد عن التفكير بالتأمين.
- 2-5- عدم اهتمام شركات التأمين بتطوير منتجاتها، فمثلاً حالة المؤسسة العامة السورية للتأمين في سورية التي كانت رابحة دوماً؛ بسبب سيطرتها واحتكارها التام لسوق التأمين السورية في الأعوام قبل عام 2006، وكذلك نتيجة التأمين الإلزامي فيها، فإنها لم تكن تعتبر أنها بحاجة لتطوير منتجاتها وخدماتها.
- 2-6- عدم أخذ شركات التأمين في الحسبان المفاهيم التسويقية الحديثة، وعدم قدرتها على تصميم منتجات تأمينية تلائم القدرات المادية لكافة مستويات الدخل، وبالتالي عدم السماح لذوي الدخل المنخفضة على التفكير بالتأمين.
- 2-7- عدم توفر المناهج التعليمية والمعاهد الخاصة بالتأمين، حيث من المفترض أن يوجد مناهج خاصة وتخصصات دقيقة بصناعة التأمين على مستوى الجامعات.
- 2-8- الجهل بالقوانين والإجراءات من قبل المواطنين، وهذه مشكلة حقيقية، لأن المواطن يجب أن يكون على دراية بالجوانب القانونية الخاصة بالتأمين، حيث أنه سيكون احد طرفي عقد التأمين.
- 2-9- عدم توفر وسائل الإعلام المناسبة لنشر الثقافة التأمينية. وبالتالي يتم افتقاد دور الإعلام في نشر الوعي التأميني، وكما هو معروف هناك علاقة قوية بين الإعلام وتنمية الوعي التأميني لدى المواطنين.
- 2-10- ضعف أداء العاملين في أسواق التأمين، حيث لا يمتلكون الخبرة الكافية والمؤهلات المطلوبة لإقناع الزبون من ناحية، ولإيجاد المنتج التأميني الملائم له.

3) عوامل اتساع نطاق الثقافة التأمينية

هناك العديد من العوامل تساهم في زيادة انتشار الثقافة التأمينية، ومن أهمها:

أ. الدور الإيجابي للإعلام

يعتبر الإعلام من الحاجات الأساسية للبشر التي أسهمت في تطور البشرية عبر التاريخ، حيث تطور الإعلام عبر التاريخ ليصل إلى شكله الحالي -الإعلام الجماهيري- بوسائله الحديثة كالتلفاز والسينما والراديو والصحف والانترنت.

ومما لا شك فيه أن العصر الحاضر هو عصر الإعلام والاتصال، ليس لأن الإعلام والاتصال ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، بل لأن آثار الوسائل الحديثة للإعلام، قد أصبحت عميقة وواضحة وقوية، فقد تعددت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر وتطورت لدرجة مذهلة، ألغت معه حاجز الزمان والمكان، وما من شك في أن وسائل الإعلام لها أثرها الكبير في تكوين الاتجاهات والمعتقدات، فالمجتمع الإنساني لا يستطيع الحياة دون اتصال¹.

ويعد دور الإعلام في نشر الوعي التأميني دوراً كبيراً، حيث هناك علاقة قوية بين الإعلام وتنمية الوعي التأميني لدى المواطنين، فعلى سبيل المثال تعتمد شركات التأمين على الحياة السويسرية والألمانية في التعريف بخدماتها، وكذلك توزيعها على نظام الشبكة (الانترنت) بشكل كبير².
لكن برأي الباحث: أن الإعلام لا يزال خجولاً ولم يأخذ دوره المطلوب، وخصوصاً في الدول العربية، حيث أنه يعاني من مشكلة التطبيق العلمي الصحيح.

ب. دور الحكومة

تقوم الحكومة بذلك من خلال أجهزة الإشراف والرقابة على التأمين ومن خلال اتحادات التأمين، وكذلك من خلال اعتمادها على شركات التأمين ووسطاء التأمين وخبراء تسوية الخسائر وكل من له تعامل في مجال صناعة التأمين، حيث تكون الحكومة الحاضنة والداعمة في مجال نشر الوعي التأميني واتساع نطاقه، وخصوصاً تدخل الحكومة في فرض تشريعات إلزامية التأمين في المدى القصير على الأقل؛ من أجل الارتقاء بالوعي التأميني إلى المستوى المطلوب، وهذا ما تم تطبيقه في اليابان في مجال

¹. حمد صلاح الدين (2011)، إستراتيجية الإعلام الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول تجاه المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص24.

². datamonitor(2010), Swiss Life Insurance and Pension Company, on www.datamonitor.com, p6.

التأمين الطبي الاجتماعي اعتباراً من عام 1997¹، وكذلك من خلال تطوير تقنيات المعلومات لعرض خدمات الزبائن المتفوقة والمتطورة، وهذا ما طبقته معظم شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً شركة نشين وأيد للتأمين والمجموعة الدولية الأمريكية (AIG) للتأمين².

ويرأي الباحث: على حكومة أي دولة في العالم القيام بحملة دعائية كبيرة تعرّف المواطنين بدور وأهمية صناعة التأمين، وتحاول إزالة الصورة السلبية التي ارتسمت في مخيلة الناس عنها، كما يجب زيادة الأموال المخصصة للبحوث وبذل مزيد من الجهد في الجامعات والمعاهد البحثية من أجل التوصل إلى تكنولوجيا مناسبة لزيادة الوعي التأميني.

أي لابد من وضع برامج عديدة في سبيل نشر الوعي التأميني، أسوةً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان تطور التأمين الاجتماعي لديها من خلال برامج متنوعة، مثل برامج تأمين البطالة والشيخوخة، والأهم برنامج باقون على قيد الحياة³.

ج. دور وكلاء التأمين

في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم، فإن المنافسة في قطاع صناعة التأمين توصلت في مجال التسعير إلى درجة انعدام الأرباح⁴، ولذلك اعتمدت شركات التأمين على وكلاء التأمين لديها في ظل أجواء هذه المنافسات، فعلى سبيل المثال بلغ عدد وكلاء التأمين في شركة نشين وأيد الأمريكية حوالي 60000 وكلياً في نهاية عام 2010⁵.

ويعتبر الوكلاء في قطاع صناعة التأمين همزة الوصل بين العميل وشركة التأمين، ويشير فايلس إلى أن غالبية الأفراد يرون أن وكيلهم الخاص دائماً ما يؤدي دوراً حسناً في رعاية مصالحهم، واختيار الأفضل لحماية أرواحهم وممتلكاتهم، ويرى د. سولومون هيبير الذي أنشأ الكلية الأمريكية للتأمين أن

¹. Atsushi Yoshida, Shingo Takagi(2002), **Effects of the Reform of the social Medical Insurance System in Japan**, the Japanese Economic Review Vol. 53, No4, December, p444.

². datamonitor(2010), **New York Life Insurance Company**, on www.datamonitor.com, p8.

³. Robert J. Myers(1960), **American Risk and Insurance Association**, The Journal of Insurance, Vol. 27, No1, p 11.

⁴. Giovanni Millo, Giacomo Pasini(2010), **Does Social Capital Reduce Moral Hazard? A Network Model for Non-Life Insurance Demand**, University of Trieste, FISCAL STUDIES, vol. 31, no, p361.

⁵. datamonitor(2011), **Nationwide Mutual Insurance Company**, on www.datamonitor.com, p5.

العلاقة المهنية بين وكيل التأمين والعميل يجب أن تعتمد على مبادئ أخلاقية جيدة، وأن نجاح صناعة التأمين يعتمد بالدرجة الأولى على أفراد لديهم المعرفة والأخلاق، حيث لا غنى لأي منهما عن الآخر¹. ومما تجدر الإشارة إليه: أن الأخلاق الجيدة تصنع أعمالاً جيدة، وأن الالتزام بالأخلاق الجيدة دائماً ما ينبع من القمة، ولكن في بعض الأحيان ينتهج وكلاء التأمين أنشطة إجرامية منافية للأخلاق، وفيما يلي بعض النماذج للأنشطة الإجرامية التي ينتهجها وكلاء التأمين، والتي يمكن أن يترتب عليها عقوبات إجرامية²:

أ) التمثيل السيئ

يتمثل في البيان الخاطئ أو غير الدقيق للحقائق أو حذف حقائق جوهرية، ويقسم إلى:

أ-أ- التمثيل السيئ غير المتعمد

هذا قد يؤدي إلى إجراء إداري من قبل هيئة الإشراف والرقابة على التأمين، أو عقوبات مدنية، مثل الإلحاح من قبل بعض المنتجين التابعين للشركة على العملاء لإصدار الوثائق، وعدم توجيه النصيحة والإرشاد من قبل المنتجين بأمانة ومعرفة للعملاء باختيار الوثيقة التي تناسب احتياجات العميل التأمينية وقدرته علي سداد الأقساط خاصة في التأمين على الحياة، واختيار الوثيقة ذات القسط الأعلى والتي تدر له عمولة أكبر.

أ-ب- التمثيل السيئ المتعمد

وهذا أمر مختلف يمكن تنفيذه إدارياً وبطريقة إجرامية في صور عديدة منها: الإصدارات الوهمية والتي يلجأ إليها بعض المنتجين لاستكمال خطط الإنتاج المطلوبة منهم، وتضليل بعض العملاء خاصة غير المثقفين منهم ببعض الحقوق المترتبة على الوثيقة في تأمينات الحياة ومبالغاً فيها مثل الاقتراض بضمان الوثيقة فور إصدارها وبمبلغ يعادل مبلغ التأمين، وقيام بعض المنتجين بإقناع العملاء بتصفية الوثائق المصدرة التي في حوزتهم بزعم عدم ملاءمتها لاحتياجاتهم، ثم استخدام قيم التصفية الخاصة بهذه الوثائق وسدادها أو جزء منها، كقسط أول لوثيقة جديدة.

¹. عبد الجواد عبد العزيز عمر (2006)، أخلاقيات صناعة التأمين في العالم العربي، العلوم المالية والمصرفية، جامعة الزيتونة الأردنية، ص11.

². المرجع السابق، ص27.

ب) تزوير التوقعات

يحدث هذا عندما يلجأ الوكيل إلى التوقيع نيابة عن شخص آخر على المستندات الرسمية المقدمة لشركة التأمين.

ج) تعديل طلبات التغطية

ويتم تعديل طلبات التغطية لأغراض احتيالية، منها تعديل معلومات الاكتتاب للحصول على معدل أكبر للقسط وفي تأمينات الحياة يكون التعديل بهدف تحويل نوع الوثيقة؛ كي يحصل على عمولة أعلى.

د) التداول غير الصحيح للأموال

قد يلجأ الوكيل عند استلامه للأقساط من العملاء إلى الاحتفاظ بها ولا يقوم بتسليمها لشركة التأمين، بل قد يضيفها لحسابه الشخصي، وذلك عندما لا يكون الوكيل مطالباً بتوصيل الأقساط للشركة فور تحصيلها.

هـ) عدم الالتزام بمتطلبات الترخيص

مثل العمل بدون الحصول على تصريح إقامة أو عدم الالتزام بلوائح الأتعاب والاستشارات، أو التبديل في وثائق تأمينات الحياة.

و) الخصم

يحدث هذا عندما يلجأ الوكيل إلى عرض مزايا وهمية غير واردة بالوثيقة، أو التنازل عن جزء من العمولة كحافز للعميل لشراء الوثيقة، الأمر الذي يعد مخالفة إجرامية.

وبرأي الباحث: يجب على وكلاء التأمين تفادي السلبيات السابقة الذكر من خلال الإدراك الجيد والوعي لمختلف القوانين واللوائح التي تنظم صناعة التأمين في أي مجتمع والعمل والالتزام بها.

د. دور شركات التأمين

لابد أن تبدأ شركات التأمين بدراسة الشروط العامة لعقود التأمين المختلفة قبل طرحها في سوق التأمين من النواحي الفنية المختلفة بمجال التغطيات التأمينية الممنوحة للعملاء فضلاً عن النواحي القانونية التي غالباً ما تكون في صالح شركات التأمين في مواجهة عملائها، فمن الضرورة بمكان تنقيح الشروط العامة لوثائق التأمين من المفردات والمصطلحات الغامضة وغير المفهومة في أكثر الأحيان، وما تحتويه من ضعف واضح في الصياغة أثناء الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية والتكرار

غير المطلوب للبعض منها، الأمر الذي يجهد القضاء في محاولة تفسيرها وتضيق معه الجهود والأوقات والحقوق¹.

ويرأي الباحث: لابد أن يظهر الوعي التأميني من داخل شركات التأمين نفسها؛ لذلك يجب أن يكون جميع العاملين في هذه الصناعة رسلاً لنشر الوعي التأميني لدى المواطن، بالإضافة إلى دور كل من هيئات الرقابة على التأمين واتحادات التأمين ولجان الوعي التأميني، ويجب أن تقوم شركات التأمين بالاتصال الشخصي بعملائها، وتعمل على تنشيط مشتريات الأفراد للخدمات التأمينية من خلال السعر العادل والقسط المناسب والملائم اقتصادياً، ومحاولة الشركة أن يكون لحملة الوثائق الدور التسويقي للخدمات التأمينية لمعارفهم وأقربائهم؛ لحثهم على شراء الوثائق التأمينية المناسبة لهم.

¹. عيسى عشتار (2011)، مرجع سبق ذكره، ص41.

خلاصة الفصل

لقد تم في هذا الفصل استعراض أهم الأسس النظرية لصناعة التأمين، من حيث ماهية صناعة التأمين، فتم ذكر أهم المفاهيم الأساسية لصناعة التأمين، وفقاً للتقسيمات السابقة الذكر، ومن ثم استنتاج تعريف شامل لصناعة التأمين، كما تم ذكر معظم نقاط أهمية صناعة التأمين، والتطور التاريخي لصناعة التأمين، وأنواع وخصائص صناعة التأمين، وتم التطرق لأهم مبادئ صناعة التأمين ومصادرها، وتمت مناقشة الآثار الإيجابية لصناعة التأمين وأهم السلبات أيضاً، وتم ذكر ماهية إعادة التأمين، وأهم أنواعها، والثقافة التأمينية، وأسباب تدنيها وعوامل اتساع نطاقها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية مقارنة لصناعة التأمين

السورية

الفصل الثاني

دراسة تحليلية مقارنة لصناعة التأمين السورية

تمهيد

لقد حققت الدول المتقدمة تقدماً كبيراً وملحوظاً في مجال صناعة التأمين، ووفرت له المناخ الملائم، وذلك من خلال توفير شبكة معلومات داخلياً وخارجياً، وكذلك تخصيص الكفاءات الإدارية والفنية اللازمة ذات الخبرة العالية، وتأمين السيولة المالية المطلوبة.

وهذا كله ساعد على اتجاه شركات صناعة التأمين الكبرى في العالم لتعزيز مواقعها في سوق التأمين العالمية، سواء كان ذلك بزيادة رأسمالها، أو من خلال الاندماج مع الشركات الأخرى، وهذا ما جعلها قادرة على تقديم الخدمات التأمينية بمستوى راقٍ وبأسعار منافسة لتساير المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة.

وفيما يتعلق بصناعة التأمين في سورية، ونتيجة التغيرات الاستراتيجية التي طرأت عليها، وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على دخول شركات التأمين الخاصة، فهل استطاعت الجهود المبذولة من قبل الحكومة السورية خلال تلك السنوات أن تعزز الثقة في هذا القطاع من خلال توفير التشريعات والقوانين اللازمة، بما يهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع، لاسيما تلك المتمثلة في النمو المتزايد لأقساط التأمين، وحصة الفرد من هذه الأقساط، ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وهل حقق قطاع صناعة التأمين في سورية الكفاءة النسبية، مقارنةً مع الدول العربية؟

والمباحث الآتية تحاول الإجابة عن التساؤلات السابقة:

المبحث الأول: الإطار النظري لصناعة التأمين في سورية.

المبحث الثاني: مؤشرات صناعة التأمين في سورية ومقارنتها مع الدول العربية.

المبحث الثالث: مقارنة الكفاءة النسبية لصناعة التأمين السورية وصناعة التأمين في الدول العربية.

خلاصة الفصل.

المبحث الأول

الإطار النظري لصناعة التأمين في سورية

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على ماهية صناعة التأمين في سورية، ونشأتها، وفروعها، وشركاتها، ومستوى الوعي التأميني في سورية، حيث قُسم هذا المبحث للفقرات التالية:

أولاً- مفهوم ونشأة صناعة التأمين في سورية

لابد في البداية من بيان مفهوم ونشأة صناعة التأمين في سورية؛ لأن تصور أي ظاهرة ومعرفة ماهيتها في أي بلد (مجتمع الدراسة) يسبق التعمق في دراستها وتحليلها.

1) مفهوم صناعة التأمين في سورية

فيما يتعلق بمفهوم صناعة التأمين من الناحية الاقتصادية، فهو نفس المفهوم الاقتصادي الموجود في الفصل الأول.

ولقد عرّف القانون المدني السوري صناعة التأمين بأنها: "عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن والثاني المؤمن له (أو المستأمن) يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن لمصلحته مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"¹.

ومن خلال التعريف، يُلاحظ أن عقد التأمين:

- عقد معاوضة مالية.
- ملزم للطرفين.
- ليس عقد تبرع؛ لأن نية التبرع معدومة تماماً.
- يقوم على المصلحة الفردية، دون مصلحة الآخرين.

¹. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين: دراسة تحليلية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 3، ص 4.

2) نشأة صناعة التأمين في سورية وتطورها

يمكن تكوين صورة واضحة عن بداية صناعة التأمين وكيفية تطورها ومواكبتها للتطورات الاقتصادية، حيث مرت صناعة التأمين في سورية بعدة مراحل أهمها¹:

1. فترة الانتداب الفرنسي

وفي هذه الفترة دخل التأمين إلى سورية عن طريق وكالات الشركات الأجنبية للتأمين، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى، وبعد صدور قرار المفوض السامي برقم /96/ وتاريخ 1926/1/20، حيث تم بموجبه تنظيم أعمال التأمين وحصر تسجيل شركات التأمين في المفوضية العليا في بيروت وإخضاعها إلى دفع كفالة مالية بلغت 7500 ل.س عن كل فرع من فروع التأمين التي تمارسها هذه الشركات، وهكذا قامت تلك الوكالات بأعمال التأمين في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي، وقد كان نشاطها ضعيفاً أبان الأزمة الاقتصادية العالمية (1929 - 1931)، ولكن أخذت الأحوال تميل إلى الانفراج بعد تلك الأزمة الاقتصادية حتى تم الاستقلال.

2. فترة ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال صدر أول تشريع ينظم مسألة التأمين في سورية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم/112/ تاريخ 8 حزيران 1949، وقد تضمن المبادئ التالية:

1-2- أن يكون لكل شركة تأمين ترغب في ممارسة العمل في سورية مركز مستقل فيها لممارسة نشاطها التأميني، وأن يكون لها ممثل من جنسيتها أو من الجنسية السورية.

2-2- أن تودع الشركة ضماناً مصرفية بمبلغ 10,000 ل.س عن كل فرع من فروع النقل والحريق والطوارئ و 25,000 ل.س عن كل من فرعي الحياة والادخار.

وقد سجل في سورية بالاستناد إلى المرسوم المشار إليه أعلاه أكثر من 60 شركة عربية وأجنبية تمارس مختلف فروع التأمين من بينها شركة الضمان السورية المساهمة المغفلة التي رخص لها بالعمل بموجب المرسوم رقم /226/ تاريخ 1952/8/7 وبرأسمال قدره 750,000 ل.س للقيام بجميع معاملات الضمان وإعادة الضمان.

¹. رشيد جواد ماجد (2008)، المؤسسة العامة السورية للتأمين بين الواقع والتطوير، الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ص8-11.

3. فترة عهد الوحدة بين سورية ومصر

في بداية عهد الوحدة وبعد عدة دراسات متعددة، تم إعداد المشروع الأخير لقانون هيئات التأمين وصدر برقم 195/ لعام 1959، والذي يلغي المرسوم التشريعي رقم 112/ تاريخ 8 حزيران 1949 في سورية، وقد حصر القرار المذكور عمل التأمين في الشركات التي تكون مملوكة بكاملها لمساهمين يتمتعون بجنسية البلاد، وبهذا القرار رفع العلم الوطني لأول مرة فوق تلك الشركات والوكالات الأجنبية التي كانت تمارس التأمين في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ودام الأمر على هذا النحو حتى النصف الثاني من عام 1961، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم 117/ لعام 1961، وبموجبه تم تأمين جميع البنوك وشركات التأمين العاملة في إقليمي الجمهورية وآلت ملكيتها إلى الدولة.

وقد جاء في قانون التأمين المذكور أعلاه أنه قد تم حصر القيام بأنشطة التأمين في الإقليم الشمالي بشركة الضمان السورية كشركة وحيدة تقوم بالمهام التأمينية في مختلف فروع التأمين. وعند صدور هذا القانون كان يعمل في سورية في قطاع التأمين 77/ شركة أجنبية وعربية من جنسيات مختلفة وكانت مراكزها الرئيسية خارج سورية وتمارس أعمال التأمين محلياً بواسطة وكلاء لها يعملون لحسابها، وقد قامت هذه الشركات بسحب كفالاتها المودعة بعد التأمين ضماناً لأعمالها، وبلغ عددها حتى غاية 1970 /46/ شركة مرقنة القيد من سجل شركات التأمين في سورية. أما بقية الشركات فبعضها ظل مستمراً في خدمة وثائق التأمين على الحياة الصادرة قبل التأمين، مثل الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة، كما اتفقت شركات أخرى مع شركة الضمان السورية على تحويل محفظة أعمالها إليها، كما هو الحال بالنسبة لشركتي التأمين العربية المحدودة وشركة الاتحاد الوطني اللبنانيين وشركة الأونيون الفرنسية، أما بالنسبة لشركات التأمين المصرية، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع المؤسسة المصرية العامة للتأمين بتاريخ 1969/4/29 على تصفية التزامات هذه الشركات فيما يتعلق بفروع التأمين العامة وتحويل محافظ الحياة إلى شركة الضمان السورية بموجب اتفاقيات خاصة عقدت بين شركة الضمان السورية والمراكز الرئيسية لشركات التأمين المصرية.

4. فترة ما بعد قيام ثورة الثامن من آذار 1963

في عام 1965 وبعد قيام الثورة بعامين صدر بلاغ عن نائب رئيس مجلس الوزراء برقم 15/ب/728/ أوجب بمقتضاه على كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمصالح الرسمية التأمين

على مستورداتها وصادراتها من وإلى الخارج لدى شركة الضمان السورية ماعدا بعض الحالات التي يتعذر فيها إجراء التأمين مثل استيراد الدواجن والنماذج التي تشحن بالطائرة شريطة الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وهناك بعض الحالات التي يعفى فيها المستورد من شرط التأمين المحلي نصت عليها تعليمات وزارة الاقتصاد مثل البضائع المستوردة بدون تأمين والبضائع المستوردة ضد وثائق الشحن والبضائع التي ترد بدون قيمة تجارية (كالنماذج) والبضائع المستوردة من قبل الشركات الأجنبية المتعتمدة لمشاريع حكومية في سورية.

وبتاريخ 19/7/1967 صدر المرسوم التشريعي رقم 95/ والذي يقضي بوجوب التأمين الإلزامي على المسؤولية المدنية الناشئة عن استعمال السيارة اتجاه الغير، ولكن هذا المرسوم لم ينفذ حتى عام 1974، حيث صدر قانون السير السوري لعام 1974 والذي قضى بالمادتين 203/ و 204/ منه بوجوب التأمين على كافة المركبات السورية المسجلة في دوائر ومديريات النقل وعلى المركبات الأجنبية العابرة للدولة أو الداخلة إليها بغرض المكوث المؤقت ضد الأضرار الجسدية التي تحدثها هذه المركبات للأفراد في سورية، وقد وضعت مؤسسة الضمان السورية هاتين المادتين في موضع التطبيق اعتباراً من بداية الشهر العاشر من عام 1974.

وفي عام 1991 قامت المؤسسة العامة السورية للتأمين بتوسع التأمين الإلزامي ليشمل الأضرار المادية التي تحدثها السيارات السياحية السورية أو المركبات الأجنبية الداخلة على سورية عبوراً أو بأغراض المكوث المؤقت حماية لممتلكات السوريين من حوادث سير تتسبب بها المركبات السياحية أو المركبات الأجنبية في سورية.

5. فترة ما بعد صدور مرسوم إحداث هيئة الإشراف على التأمين رقم 68/ لعام 2004

صدر المرسوم التشريعي رقم 68/ لعام 2004 والقاضي بإحداث هيئة الرقابة والإشراف على التأمين* التي تنظم قطاع التأمين وإعادة التأمين وتشرف عليهما¹، ثم تلا ذلك المرسوم التشريعي رقم

*. هيئة الرقابة والإشراف على التأمين: هيئة حكومية سورية مستقلة أُحدث بموجب المرسوم التشريعي 68/ لعام 2004 والذي حددت المادة 3/ منه هدف الهيئة بتنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات وتغطية المسؤوليات، كذلك الإشراف على تجميع المدخرات الوطنية التي يتيحها النشاط التأميني وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، بما يضمن حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمستثمرين ويوفر الأغذية التأمينية لحماية هذه الحقوق.

/43/ لعام 2005 الذي سمح بالترخيص لشركات التأمين الخاصة لمزاولة أعمالها التأمينية، حيث تم تحديد تاريخ 2005/7/17 يوم البدء باستقبال طلبات الترخيص لتأسيس شركات التأمين الخاصة، ثم تلا ذلك إصدار العديد من القوانين والنصوص النازمة لسوق التأمين والعملية التأمينية من كافة جوانبها، فصدر قانون وكيل التأمين رقم 5/ في 2005/8/2 وقانون وسيط التأمين رقم 6/ في 2005/8/2، ثم نظام شركات إدارة نفقات التأمين الصحي (TPA) رقم 9/ تاريخ 2005/12/9 بالإضافة إلى العديد من الأنظمة الداخلية الخاصة بالهيئة كنظام العاملين في الهيئة وتعليماته التنفيذية والنظام المالي الخاص بالهيئة.

وقد بلغ عدد الشركات التأمينية الخاصة التي تمارس أعمالها في سوق التأمين السورية حتى عام 2011/13/ شركة من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية، كما أنه صدر المرسوم التشريعي رقم 46/ تاريخ 2007/8/30 عن السيد رئيس الجمهورية والمتضمن اعتبار المؤسسة العامة السورية للتأمين مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وبهذا المرسوم فقد أصبح للمؤسسة الحرية في إبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات إعادة التأمين ووساطة التأمين العربية والعالمية بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وموافقة وزير المالية. كما سمح للمؤسسة وفق هذا المرسوم استثمار أموال الاحتياطيات الموجودة لديها ضمن قنوات استثمارية مدروسة والمشاركة في رؤوس أموال مؤسسات وشركات تتشابه في طبيعة عملها مع أعمال المؤسسة، وذلك بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وموافقة وزير المالية، وأُجيز لها بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح وزير المالية وعلى دراسة جدوى اقتصادية، الاستثمار في قنوات استثمارية مختلفة أخرى.

ثانياً - أهمية صناعة التأمين في سورية

تعتبر صناعة التأمين في سورية ناشئة وحديثة الولادة، ولم تأخذ الدور المطلوب منها، لأنها لم تبتد الاهتمام الكافي في مجال تطوير صناعة التأمين، إلاّ خلال السنوات الأخيرة، أي بعد العام 2005، عندما أفسحت في المجال للقطاع الخاص لدخول سوق التأمين؛ لذلك فإن أهميتها في الاقتصاد القومي

¹. General Arab Insurance Federation(2011), Arab Insurance Data Bank, INSURABIA, p1.

*. يهدف المرسوم التشريعي رقم 43/ لعام 2005 وتعليماته التنفيذية التي صدرت لاحقاً إلى حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين وتوفير الخدمات التأمينية بأسعار مقبولة من خلال المنافسة العادلة والسعي لتطوير قطاع التأمين وتوطيد استقراره.

السوري لم ترق إلى الأهمية التي حققتها صناعات التأمين في الدول المتقدمة، حيث اقتصر أهميتها على¹:

1- صناعة التأمين وسيلة لتجميع رؤوس الأموال واستثمارها

إن تراكم أقساط التأمين لدى شركات التأمين يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال لديها، حيث تقوم باستثمارها لتدعيم التنمية الاقتصادية في المجتمع السوري.

2- صناعة التأمين وسيلة لتوفير الأمان والحماية

توفر صناعة التأمين الأمان للمؤمن لهم ضد أخطار معينة قد يتعرضون لها في الأنفس أو الأموال أو من يعينهم أمره.

3- صناعة التأمين وسيلة لزيادة الثقة التجارية

تؤدي صناعة التأمين دوراً هاماً من خلال التأمين على الضمانات المقدمة للائتمان، حيث يُلاحظ أن المصارف لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.

4- مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

تساهم صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، لكن نسبة المساهمة في سورية ما تزال ضئيلة جداً بالمقارنة بمساهمتها في الدول الأخرى، وهذا ما سنراه بشكل مفصل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثالثاً- فروع التأمين في السوق السورية ونمو أقساط التأمين فيها

تقسم فروع التأمين في سوق التأمين السورية إلى العديد من الفروع، بما يواكب التطورات الاقتصادية في سورية.

والجدول (1) يوضح أقساط التأمين في كل فرع من فروع التأمين في سوق التأمين السورية خلال الفترة (2006 – 2010).

¹. المركز الاقتصادي السوري (2007)، التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل، تقرير خاص، دمشق، ص24.

الجدول رقم (1)

أقساط فروع التأمين في سورية (الأرقام بملايين الليرات السورية)

الفرع	2006		2007		2008		2009		2010		معدل النمو (مقدار التغير) (%)
	إجمالي	نسبة الفرع إلى المجموع (%)	إجمالي	نسبة الفرع إلى المجموع (%)	إجمالي	نسبة الفرع إلى المجموع (%)	إجمالي	نسبة الفرع إلى المجموع (%)	إجمالي	نسبة الفرع إلى المجموع (%)	
حياة	42	0.6	69	0.7	151	1.2	181	1.26	256	1.41	57.1
نقل	-	-	949	10.2	1265	10.1	1279	8.90	1161	6.17	-9.22
السيارات إلزامي	4567	61.35	3906	42	5339	42.7	6116	42.60	6544	34.77	7
السيارات شامل			1714	18.5	2542	20.3	2948	20.53	3706	19.69	25.7
الصحي	82	1.1	252	2.7	395	3.2	674	4.70	3536	18.79	156
الهندسي	192	2.6	321	3.5	579	4.6	461	3.20	583	3.10	32
الطيران	167	2.25	188	2	140	1.2	191	1.33	199	1.06	4.5
مسؤوليات	130	1.75	137	1.5	135	1.1	172	1.20	119	0.64	-2.2
تأمين شخصي	-	-	-	-	24	0.2	47	0.33	57	0.31	-
الحوادث العامة	156	2	214	2.30	204	1.6	242	1.70	281	1.50	3.8
الحريق	1181	15.9	1502	16.2	1678	13.4	1995	13.90	2296	12.20	18.1
تأمين السفر	-	-	38	0.4	50	0.4	51	0.35	69	0.37	-
بحري	926	12.45	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	7443	100	9290	100	12502	100	14357	100	18822	100	26.1

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في سورية، التقارير السنوية (2006-2010).

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (1) يُلاحظ ما يلي:

- فيما يتعلق بأقساط التأمين على الحياة، فقد شهدت خلال هذه الفترة معدل نمو بلغ 57.1%، حيث كانت في عام 2006 بحدود 42 مليون، وأصبحت بعام 2010 حوالي 256 مليون، وهذا يعود في معظمه إلى تطور التأمينات على الحياة، وخصوصاً من خلال محاولات الإقناع بشرعية التأمين على الحياة، والعلاقة الاعتمادية بين المصارف وشركات التأمين من خلال مساهمة المصرف في تسويق هذا النوع من التأمينات، بحيث أن أغلب القروض المصرفية تتطلب من ضمن وثائقها وثيقة التأمين على الحياة.

- بالنسبة لأقساط التأمين على السيارات، فقد تم تقسيمها إلى إلزامي وشامل، حيث حظي التأمين الإلزامي في عام 2010 على أعلى نسبة من أقساط التأمين والبالغة 34% من إجمالي أقساط التأمين وهي أعلى نسبة، وإن التأمين الإلزامي على السيارات هو الذي حقق أكبر معدل نمو، ويعود سبب ذلك إلى انتشار السيارات بشكل كبير من جهة، وإلى تعديل التعرفة من قبل هيئة الإشراف على التأمين من جهة أخرى، بينما الشامل حوالي 19.6% من إجمالي الأقساط، ويشير الباحث هنا إلى أن سياسة شركات التأمين، وخصوصاً الخاصة المحدثّة تأخذ بعين الاعتبار مراعاة عدم ازدياد أقساط تأمين السيارات (الإلزامي والشامل) عن نصف زيادة الأقساط الإجمالي، بحيث أن هذين النوعين من الأقساط يمثلان خطراً على الشركة في حالة الازدياد؛ لأنهما من أكثر الأنواع التي تكثر فيها المطالبات.
- بالنسبة لأقساط التأمين الصحي، فقد شهدت في هذه الفترة معدل نمو بلغ 156%، حيث كانت في عام 2006 بحدود 82 مليون، وأصبحت في عام 2010 تقريباً 3536 مليون، وهذا يعزى إلى تطور التأمين الصحي وشموله لمعظم فئات المواطنين، وخصوصاً الموظفين، فمثلاً شركة إيمبا الدوائية للتأمين الصحي في قطاع التربية والتعليم والتي أخذت شكل التأمين الصحي الإلزامي، حيث يتم اقتطاع 250 ل.س شهرياً من دخل كل معلم ومعلمة ومدرس ومدرسة إجبارياً، وذلك لقاء التعويض عن بعض الأمراض التي تؤمن عليها، بحيث إذا أصيب الشخص بأي مرض وذهب إلى طبيب متعاقد مع إيمبا الدوائية، فإنه لا يتحمل إلا 10% فقط من التكلفة، و90% تتحملها شركة إيمبا الدوائية للتأمين لقاء الأقساط التي يدفعها شهرياً. ولكن برأي الباحث وحسب ما تبين له من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المدرسين والمدرسات في محافظة حلب وريفها، وكونه مدرساً ومتعاقداً معها، وتبين له إنها شركة لا تغطي إلا بعض أنواع الأدوية، وفي حال الذهاب للصيديات القليلة المتعاقدة، فإن الصيديات تعتذر لعدم وجود شبكة وفي الآونة الأخيرة معظم الصيديات والأطباء قاموا بإلغاء التعاقد مع شركة إيمبا الدوائية؛ لعدم وفائها بالتزاماتها معهم....
- وفيما يتعلق بباقي أقساط فروع التأمين الأخرى، فهناك معدلات نمو واضحة أيضاً في أقساط التأمين من عام لآخر إلا أن معدلات النمو المرتفعة لأقساط التأمين، قد تعزى إلى

الزيادة في إلزامية التأمين على بعض القطاعات والتي من شأنها رفع حجم الأقساط والمساهمة في تطور وتقديم قطاع التأمين بشكل غير مباشر، خصوصاً بعد صدور القرار رقم (49) في أواخر عام 2009، وتعليماته التنفيذية المتعلقة بإلزامية التأمين للمؤسسات الصناعية والمصانع والمخابز والأفران والمشافي والمخابز والصيدليات ومراكز الأشعة ودور الحضانه ورياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات....

رابعاً- شركات التأمين في سورية وهيكلها التنظيمي

1- شركات التأمين السورية

تتألف سوق التأمين السورية من شركة عامة واحدة والباقي خاصة، حيث بلغ عددها في عام 2010 ثلاث عشرة شركة، حيث وصل مجموع رأسمال شركات التأمين العاملة في سوق التأمين في سورية لغاية عام 2010 إلى 14.55 مليار ل.س، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

رأسمال شركات التأمين في سوق التأمين السورية

شركة التأمين	رأسمال الشركة (الأرقام بملايين الليرة السورية)	نسبة رأسمال كل شركة من الإجمالي %
المؤسسة العامة السورية للتأمين	2000	13.74
الشركة المتحدة للتأمين	850	5.84
الشركة السورية العربية للتأمين	1000	6.87
الشركة السورية الوطنية للتأمين	850	5.84
شركة أروب السورية	1000	6.87
شركة التأمين العربية	1050	7.21
الشركة السورية الكويتية للتأمين	850	5.84
شركة الثقة السورية	850	5.84
شركة المشرق العربي للتأمين	850	5.84
شركة أدير للتأمين	1250	8.59
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	2000	13.74
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	1000	6.87
شركة الاتحاد التعاوني	1000	6.87
المجموع	14550	100
الوسط الحسابي	1119.23	-

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق: يُلاحظ أن مجموع رؤوس أموال شركات التأمين في سوق التأمين السورية بلغ 14550 مليون ليرة سورية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لرأس المال هذه الشركات 1119.23 مليون ليرة سورية، وكانت أعلى قيمة لرأس المال 2000 مليون ليرة سورية ونسبة 13.74% من إجمالي رأس المال الشركات، وهي موجودة في المؤسسة العامة السورية للتأمين التي تمثل قطاع التأمين العام في سورية، وفي شركة العقيلة للتأمين التكافلي التي تعد خطة استراتيجية واضحة من قبل الحكومة السورية لتطوير قطاع التأمين، حيث يشمل معظم شرائح المجتمع، وخصوصاً الجهات الإسلامية، أما أدنى قيمة لرأس المال بلغت 850 مليون ليرة سورية ونسبة 5.84% من إجمالي رأس المال الشركات، وهي في بعض شركات التأمين الخاصة الحديثة. ومن الملاحظ عدم وجود تشتت عن المتوسط، وأن الشركات متقاربة إلى حد ما في رأس مالها.

2- الهيكل التنظيمي لشركات التأمين السورية

يتوزع الهيكل التنظيمي في شركات التأمين السورية، كما يلي¹:

الإدارة: وتشمل عدداً من المديريات والفروع.

المديرية: وتشمل عدداً من الدوائر أو الشعب.

الفرع: ويشمل عدداً من الدوائر والشعب والمكاتب والمراكز الحدودية.

الدائرة: وتشمل عدداً من الشعب.

الشعبة: هي وحدة عمل إداري أو إنتاجي أو خدمي مكونة من مجموعة من العاملين الذين يقومون بعمل متجانس أو متكامل يجري توزيعه حسب شروط العمل.

المكتب: هو وحدة عمل إداري وإنتاجي وخدمي يرتبط بالفرع.

المديريات التنفيذية: تقسم إلى:

1. مديرية أمانة السر العام: تتولى من خلال مكتب أمين السر مجلس الإدارة كل ما يتعلق بأعمال

مجلس الإدارة وما يصدر عنه، وتتولى من خلال دائرة أمانة السر وشعبها كل ما يتعلق بلقاءات

واتصالات المدير العام، وكل ما يتعلق بالمؤتمرات والاجتماعات واللجان، ومتابعة كل ما يتعلق

بوسائل الاتصال الإداري الداخلية والخارجية ويتبع لها:

¹. لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى سجلات التأمين في شركات التأمين، وخصوصاً في سجلات المؤسسة العامة السورية للتأمين.

1-1- وظيفة أمين سر مجلس الإدارة: الذي يقوم بكافة الأعمال التي تتعلق بمجلس الإدارة من الانعقاد إلى جدول الأعمال إلى تدوين محاضر الجلسات ومتابعة قراراته.

1-2- دائرة أمانة السر: شعبة أمانة سر المدير العام - شعبة المتابعة - شعبة الترجمة.

2. مديرية الشؤون الإدارية: تقوم بكل المهام المتعلقة بالقضايا والأعمال الإدارية للشركة وعمليات الاتصال الداخلية والخارجية، وتتولى حسن تطبيق القوانين والأنظمة بالشكل الأمثل، وكل ما يتعلق بوضع الموارد البشرية، وما يتعلق بعمل الآليات من خلال المرآب، وفق الأنظمة والقوانين من التعيين للعاملين والنظافة والتدفئة والنقل والخدمة الطبية، ويتم هذا من خلال دوائرها المقسمة إلى شعب مختلفة، وهي: دائرة شؤون العاملين - دائرة الشؤون الإدارية - دائرة الخدمة الطبية - المرآب.

3. مديرية القضايا والشؤون القانونية: تقوم بمتابعة الأعمال المتعلقة بكل القضايا والشؤون الحقوقية والدعوى المقامة من وعلى الشركة، وتشارك في دراسة وتدقيق وإعداد مشاريع القوانين والمراسيم الخاصة بالشركة والقرارات وكذلك مشاريع العقود المبرمة معها وتقديم الدراسات والاستشارات في القضايا العائدة للشركة، فعملها استشاري قانوني وتوثيقي وهي تتابع وتشرف على عمل المحامين المتعاقدين مع الشركة، وتتبع لها:

3-1- الدائرة القانونية: تتولى تدقيق الأمور القانونية لعمل الشركة وصياغة مشاريع العقود من الناحية القانونية.

3-2- دائرة القضايا: تتولى متابعة كافة الدعاوى والأحكام الصادرة بها والمصالحات وتوجيه المحامين وإحصاء الدعاوى التي تقام على الشركة.

3-3- دائرة الملاحقة: تتولى متابعة دعاوى الملاحقة لمسببي الحوادث لاسترداد المبالغ المالية التي دفعتها الشركة بشكل يتناسب مع مسؤولية مسبب الحادث، ومتابعة الأحكام الصادرة وتوجيه المحامين وإحصاء دعاوى الملاحقة.

4. مديرية الشؤون المالية: تتولى المهام والاختصاصات المتعلقة بالأمور المالية في الشركة، وكذلك الإشراف على أعمال وصيانة وتجهيز عقارات وأبنية مستودعات الشركة، ويكون ذلك من خلال دائرتي الصرفيات واللوازم والأبنية، وتعنى هذه المديرية بكل ما يتعلق بموازنة النفقات الإدارية والتأسيسية ضمن خطة الشركة المالية، ويتبع لها دائرتان: دائرة الصرفيات - دائرة اللوازم والأبنية.

5. **مديرية الحسابات:** تتولى تنفيذ بنود الخطة المالية السنوية، ومسك القيود والسجلات المحاسبية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة، وإعداد الخطة الاستثمارية بالتعاون مع مديرية التخطيط وإعداد وتنظيم التقرير السنوي والميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر وتنفيذ أوامر الصرف والقبض، وهي تضم الدوائر التالية: دائرة المحاسبة العامة - دائرة الحسابات الجارية وشعبهما.

6. **مديرية التخطيط والإحصاء:** تتولى جميع الأعمال ذات الصلة بالإحصاء والتخطيط والتدريب والدراسات الاقتصادية والتأمينية لدى المؤسسة ومتابعة حسن تنفيذ البرامج، كما أنها تنظم علاقة الشركة بمختلف أجهزة الإحصاء والجهات الوصائية من الدولة والمنظمات العربية والدولية، وتزويدها بالبيانات اللازمة والاطلاع على الدراسات من مختلف المنظمات العربية والدولية، كما تساهم في رسم السياسة العامة للشركة، من خلال إعداد الموازنات التقديرية للشركة، وتقديم الدراسات اللازمة عن أسواق التأمين وشركات إعادة التأمين، وكل ما من شأنه توسيع أو تحسين مطالبة الشركة في هذين المجالين، بالإضافة إلى تنظيم الدورات التدريبية والتثقيفية للعاملين، ويتبع لها ثلاث دوائر وهي: دائرة التخطيط والتدريب والدراسات - دائرة التسويق - دائرة الإحصاء.

7. **مديرية الرقابة الداخلية:** تقوم بمهام إعداد وتنفيذ الرقابة المعتمد، والتحقيق في المخالفات، وكل ما يحال إليها، ومتابعة تنفيذ تقارير هيئات الرقابة ومؤازرة عملها والكشف عن مواطن الخلل والهدر ودواعي عدم تنفيذ الخطط والتحقيق في المواضيع التي تحال إليها من الإدارة أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو الجهاز المركزي للرقابة المالية أو شكاوي المواطنين والعاملين والمشاركة في إعداد الخطط وتتبع تنفيذها، ويتبع لها الدوائر التالية: دائرة الرقابة - دائرة التحقيق.

8. **مديرية المعلوماتية والتقانة:** تتولى تشغيل وصيانة التجهيزات المادية الحاسوبية والبرمجيات، واستثمار وصيانة الشبكة ونظام المعلومات لتأمين الأداء الأمثل للشبكة والتجهيزات، ويتبع لها الدوائر التالية:

8-1- **دائرة البرمجيات:** مهامها برمجية كبرمجة تعديلات النظام وصيانة برمجيات الأجهزة

واقتراح البرامج المناسبة لعمل الشركة وتأمين حسن استثمارها من قبل كافة مديريات الشركة.

8-2- دائرة الصيانة: تختص بالإشراف على حسن سير عمل المنظومة المادية وتقييم أدائها بشكل دوري ودراسة إمكانية تحديثها مع توفير الدعم الفني المستمر والصيانات الدورية لتجهيزات الحاسوب العاملة بكافة مرفقاتها.

8-3- دائرة الشبكات: تقوم بالإشراف على تشغيل واستثمار الشبكة الكلية وصيانتها وحمايتها وضمان استقرارها والارتباط بمسؤولي الشبكات في الفروع، وتحقيق الارتباط بدوائر المعلوماتية في الفروع.

9. مديرية التسويق والإعلام: هذه المديرية تم إحداثها مؤخراً مع بداية عام 2008 وتتولى القيام بالأعباء التسويقية للشركة التي تمكنها من الحفاظ على موقعها.

المديريات الفنية (الإنتاجية): وتنقسم إلى:

1- مديرية إعادة التأمين والطيران وأجسام السفن: تتولى مهام تنظيم وتنفيذ أعمال إعادة التأمين وإعداد نصوص الاتفاقيات مع معيدي التأمين وحساباتها والاحتياجات الفنية والحسابية وحسابات الأرباح والخسائر لشركات إعادة وفق الاتفاقيات، وتتولى تأمين الأسطول الجوي السوري وكذلك البحري، وهي تضم الدوائر التالية:

1-1- دائرة الاتفاقيات: تقوم بإعداد دراسة حول حاجة المؤسسة من أغطية إعادة التأمين وإعداد نصوص الاتفاقيات مع معيدي التأمين.

1-2- دائرة الحسابات: تقوم بتنفيذ أعمال الاتفاقيات وإصدار الحسابات الربعية التي تبين أرصدة الشركات المشاركة باتفاقيات إعادة لكل فرع وتتضمن بدلات وعمولات واحتياطيات وفوائد على كل الاحتياطيات المحررة والحوادث المسددة ومتابعة الأرصدة الربعية وتحويل ما هو دائن إلى شركات إعادة التأمين ومطالبة الشركات ذات الأرصدة المدينة.

1-3- دائرة الطيران وأجسام السفن: تقوم بتأمين الطائرات المدنية والعسكرية والزراعية والركاب والمسؤولية المدنية، وتأمين أجسام السفن ضد أخطار البحر والحريق والجنوح والاصطدام وغيرها ودفع التعويضات المترتبة على الحوادث بعد استكمال كافة المستندات المتعلقة بها.

وتتم إعادة للبضائع المنقولة فوق 75 مليون، وللمشاريع الهندسية فوق 150 مليون، وللحريق فوق 250 مليون.

2- مديرية تأمين النقل: تتولى مهام التأمين على البضائع المنقولة براً وبحراً وجواً من خلال فروع الشركة، حيث تشرف وتتابع عمل الفروع إدارياً وفنياً وتقوم بتدقيق العقود والملاحق المحولة من الفروع، وكذلك الحوادث التي تفوق صلاحياتها، ومعالجة حوادث الغرق، وكل ما يتعلق بها، ويتبع لها:

2-1- دائرة إنتاج العقود: تتأكد من عدد العقود وصحتها.

2-2- دائرة التعويضات: للتعويض عن الأضرار الحاصلة للبضائع.

3- مديرية التأمين على السيارات: تقوم هذه المديرية بمهام التأمين على السيارات كافة، وإصدار البطاقة العربية الموحدة لسير المركبات عبر الدول العربية من خلال فروع ومكاتب ومراكز الشركة، وتقوم بمهمة المراقبة والإشراف على عملها، وصرف الحوادث التي تفوق صلاحيات الفروع، ويتبع لها:

3-1- دائرة الإنتاج والتسويق: تقوم بإعداد عقود تأمين السيارات بكافة أنواعه الإلزامي والتكميلي والحدودي مع ملاحقها.

3-2- دائرة التعويضات: تقوم بإجراء الكشف على حوادث السيارات والتعويض عليها.

3-3- شعبة الإحصاء: لإحصاء العقود والحوادث.

3-4- شعبة البطاقة البرتقالية: تقوم بتنفيذ بنود اتفاقية البطاقة العربية الموحدة لسير المركبات عبر البلاد العربية، وتقوم بالتعويض عن حوادث سيارات البطاقة البرتقالية ضمن سورية، ثم التقاص على الحوادث مع المكاتب في الدول العربية.

4- مديرية التأمين على الحياة والادخار: تتولى التأمين المؤقت الجماعي والفردى والتأمين التقاعدي والتأمين المختلط وتأمين السفر والتأمين الصحي والتأمين الشخصي ضد الحوادث، وكذلك كافة أنواع التأمينات الإضافية من عجز كلي وجزئي دائمين وعجز مؤقت واستشفاء بإصدار العقود اللازمة لها وصرف التعويضات المستحقة والحوادث التي تفوق صلاحيات الفروع وتدرس واقع السوق التأميني وتحدد احتياجاته التأمينية في مجال تأمينات الحياة، ويتبع لها الدوائر التالية:

4-1- دائرة الإنتاج والمتابعة: لإنتاج العقود فوق صلاحيات الفروع ومتابعة العقود المنتجة من قبل الفروع.

- 4-2- دائرة التعويضات: للتعويض عن العقود التي تفوق صلاحية الفروع.
- 4-3- دائرة التسويق والدراسات: تدرس عقود التأمين الحالية والبرامج التأمينية في السوق المحلية والأسواق الخارجية وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير وتحسين العمل والأداء استناداً إلى الدراسات والإحصائيات والاهتمام بالدعاية والإعلان.
- 4-4- دائرة إعادة التأمين: تقوم بمراسلة شركات التأمين بشأن الأخطار غير العادية عن طريق مديرية إعادة التأمين.
- 5- مديرية تأمين الحريق والهندسي والأخطار المختلفة: تتولى هذه المديرية مهام التأمين ضد أخطار الحريق والسرقة والحوادث الشخصية والمسؤولية المدنية، وحماية الأسرة والتأمين الهندسي من خلال الإشراف والمتابعة والتدقيق في عمل فروع المؤسسة وتقوم بإنتاج العقود التي تفوق صلاحيات الفروع وكذلك دراسة الحوادث التي تتجاوز صلاحيات هذه الفروع واقتراح تسويقها وتسعير الأخطار غير الموجودة فيعرفة الحريق والهندسي، ويتبع لها الدوائر التالية:
- 5-1- دائرة العقود: لتدقيق جميع أنواع العقود.
- 5-2- دائرة التعويضات: للتعويض عن الحوادث التي تفوق صلاحية الفروع لكل أنواع العقود.
- 5-3- دائرة الإعادة: لإعادة تأمين العقود التي تحتاج إلى إعادة وإبلاغ مدير الإعادة بكل حادث يصيب غطاء الإعادة.
- 5-4- دائرة الكشف: تقوم بإجراء الكشف الأولي على الأخطار المراد تأمينها والكشف على الحوادث والاستعانة بخبراء عند الحاجة.

خامساً- الثقافة التأمينية في سورية

تم التحدث عن الثقافة التأمينية وأهميتها وقصورها وأسباب هذا القصور وعوامل اتساع نطاقه في الفصل الأول، والآن فيما يخص سورية... فهناك بعض الدراسات تناولت الثقافة التأمينية في سورية التي يعد تدنيها من أهم المشكلات التي تعترض سبيل النهوض بقطاع صناعة التأمين في سورية، حيث ترافق قصور الثقافة التأمينية مع انخفاض المستوى المعيشي للمواطن، ومشكلة تحليل وتحريم صناعة التأمين الذي تنادي به فئة كثيرة من المواطنين.

- وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في قصور الثقافة التأمينية في سورية، ومن أهمها¹:
1. العقيدة التي تحملها نسبة ليست بالقليلة من أفراد المجتمع السوري، والتي تحرم التأمين بكافة أشكاله.
 2. الطبيعة السلوكية لأفراد المجتمع السوري التي تتصف بالمشاركة العائلية في حالة حدوث خطر أو كارثة لأحد أفراد الأسرة، الأمر الذي لا يدفع الفرد للبحث عن تغطية تأمينية للمخاطر، وبالتالي الابتعاد عن التأمين ومضمونه.
 3. طبيعة المشاريع الصغيرة في سورية والتي لا تتطوي على جانب كبير من المخاطر.
 4. ضعف الدخول الفردية.
 5. عدم شعور المؤسسة العامة السورية للتأمين التي كانت رابحة دوماً، بسبب التأمين الإلزامي الذي بلغ أكثر من 90% من حجم نشاطاتها، أنها بحاجة لنشر الوعي التأميني وإن كان لها بعض الإعلانات في التلفاز وبعض وسائل الإعلام الأخرى، حيث كانت تقوم بذلك من باب تنفيذ بند من بنود ميزانيتها، كما أنها كانت محكومة بجهات وصائية ورقابية ويقوانين تحد من ممارستها للنشاط التسويقي الذي يعتبر الاستراتيجية الأساسية لنشر الوعي التأميني.
- وخلاصة القول برأي الباحث: إن الحكومة السورية أدركت مؤخراً الخلل الواضح في سوق التأمين، وخصوصاً فيما يتعلق بالثقافة التأمينية، فأصدرت العديد من القوانين التي تخدم صناعة التأمين بالشكل المناسب، فعلى سبيل المثال فتح المجال أمام الشركات المرخص لها بالاعتماد على كوادرات أجنبية بنسبة لا تتجاوز 40% من نسبة عمالها، على أن تأخذ موافقة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين؛ مما يفسح المجال أمام الكوادرات السورية لزيادة خبرتها وكفاءتها بالعمل.
- ويرى الباحث ضرورة نشر الثقافة التأمينية من خلال طرح خدمات تأمينية تتلاءم مع الإمكانيات المادية المتاحة للمواطنين، حيث يمكنهم ذلك من الحصول على تغطية تأمينية مناسبة، كذلك الأمر من خلال المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تتطوي على مخاطر كثيرة تستوجب التأمين، وفسح المجال أمام شركات التأمين الإسلامي التي تناسب الشريحة الأعظم من المواطنين في سورية.

¹. الأشقر فراس، جودت ناصر محمد (2009)، سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31، العدد 1.

المبحث الثاني

مؤشرات صناعة التأمين في سورية ومقارنتها مع الدول العربية

نظراً لأهمية صناعة التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية في سورية، فإن هذا المبحث يهدف إلى دراسة وتحليل تطور حجم سوق التأمين السورية قبل وبعد دخول القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى دراسة نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في سورية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية الأخرى، ومقارنة حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية مع الدول العربية الأخرى.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات التالية.

أولاً- تطور أقساط التأمين في سوق التأمين السورية

من خلال تتبع نشاط صناعة التأمين وتحليل معدل نمو حجم أقساط التأمين خلال الفترة (2001-2010)، يُلاحظ وجود علاقة قوية وواضحة بين عدد شركات التأمين وزيادة حجم الأقساط، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

تطور حجم أقساط سوق التأمين السورية (الأرقام بملايين الليرة السورية)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	العام
18822	14306	12502	9290	7442	6742	6562	5314	5220	4654	حجم السوق
31.6	14.4	34.6	24.8	10.3	2.7	23.5	1.8		-	معدل النمو السنوي (%)
13	13	13	9	6	1	1	1	1	1	عدد الشركات

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (3) يُلاحظ أن قيمة أقساط التأمين ما قبل دخول التأمين الخاص بلغت /4654/ مليون ل.س في عام 2001، وازدادت في عام 2002 بمعدل نمو سنوي 12.2% لتبلغ /5220/ مليون ل.س، ثم ازدادت في عام 2003 بمعدل نمو سنوي قليل جداً 1.8% لتبلغ /5314/ مليون ل.س، ثم ازدادت في عام 2004 بمعدل نمو سنوي 23.5% لتبلغ /6562/ مليون ل.س، وهذه الزيادة الملحوظة تعود في معظمها إلى منح التسهيلات لهذه المؤسسة والدعم والقيام بإعادة التأمين من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم 46 لعام 2004، ثم ازدادت في عام

2005 بمعدل نمو سنوي 2.7% لتبلغ /6742/ مليون ل.س، حيث كان عدد الشركات التأمينية شركة واحدة، وفي عام 2006، صار حجم السوق 7442 مليون ل.س، وعندما استقر السوق عند 13 شركة في عام 2010، وصلت قيمة الأقساط إلى 18822 مليون ل.س.

إذاً هناك معدلات نمو واضحة في أقساط التأمين ناتجة عن التطور الاقتصادي في سورية، وخصوصاً تطور القطاع المصرفي ودخول المصارف الخاصة التي تبيع منتجات التأمين عبر شبكة فروعها، حيث تتضمن هذه المنتجات "التأمينات الشخصية على غير الحياة" و "التأمين على الحياة" و "التوفير والادخار"، حيث يعتبر التأمين المصرفي أقل تكلفة مقارنة مع الطرق الأخرى.

وتعود الحصة الأكبر في أقساط التأمين إلى التأمين الإلزامي على السيارات وبنسبة تتجاوز 63% من أقساط التأمين خلال الفترة، وإن أنواع التأمين الثلاثة (السيارات، الحريق، النقل) سيطرت على أكثر من 80% من حجم السوق، ولكن على الرغم من معدلات النمو الواضحة في حجم السوق، إلا أنه في عام 2009 انزاح عن الوتيرة التي كان يمر بها في باقي السنوات، حيث لم تزداد عن عام 2008، إلا في حدود 1.8 مليار ل.س وبمعدل نمو 14.4% فقط، وهو مؤشر ذو دلالة غير جيدة، حيث وصل عدد الشركات العاملة في السوق إلى الذروة، وقد يعزى إلى تراجع التأمين على الحياة من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حجم أعمال بعض الشركات الخاصة، وخصوصاً تراجع حجم أعمال الشركة الوطنية للتأمين بمقدار مليار ل.س تقريباً عن العام 2008.

إلا أن معدلات النمو المرتفعة لأقساط التأمين في عام 2010 برأي الباحث قد تعزى في الجزء الأكبر منها إلى الزيادة في إلزامية التأمين على بعض القطاعات والتي من شأنها رفع حجم الأقساط والمساهمة في زيادة الوعي والثقافة التأمينية، والتي تؤدي إلى زيادة في تطور وتقديم قطاع التأمين بشكل غير مباشر، خصوصاً بعد صدور القرار رقم (49) في أواخر عام 2009، وتعليماته التنفيذية المتعلقة بإلزامية التأمين للمؤسسات الصناعية والمصانع والمخابز والأفران والمشافي والمخابر والصيدليات ومراكز الأشعة ودور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات، وخصوصاً التأمين الصحي، حيث يعتبر عام 2010 عام التأمين الصحي في سورية؛ نتيجة اشتماله لمعظم العاملين، علماً أن الخزينة العامة للدولة تحملت ما نسبته 62.5% من مجموع أقساط التأمين الصحي ودفع العامل في الدولة فقط 37.5% من قسط التأمين.

كما أن شركات التأمين الخاصة حققت أقساطاً للتأمين الصحي وصلت 852.7 مليون ل.س في عام 2010 مقابل 559.1 مليون ل.س في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي 52.5%.

وخلاصة القول هناك تأثير واضح لشركات التأمين الخاصة على حجم أقساط التأمين في سوق التأمين السورية، والذي تجلى في تحقيق معدلات نمو سنوية واضحة.

ثانياً - قياس أثر تطور أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

من المعلوم إن الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

وخلال فترة الدراسة (2001 - 2010) كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في سورية، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2010)
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي (%)
2001	958674	-
2002	1012726	5.6
2003	1018708	0.6
2004	1089027	7
2005	1156714	6.2
2006	1215082	5
2007	1284035	5.6
2008	1341516	4.5
2009	1420833	5.9
2010	1469703	3.5

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2001-2010).

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (4) يُلاحظ: أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بلغت في عام 2001 حوالي 958674/ مليون ل.س، ومن ثم ازدادت في عام 2002، حيث بلغت

/1012726/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 5.6%، وفي عام 2003 ازدادت، حيث بلغت /1018708/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 0.6%، وارتفعت في عام 2004 لتبلغ /1089027/ مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 7%، وفي عام 2005 بلغت حوالي / 1156714 / مليون ل.س، وارتفعت في عام 2006 لتبلغ / 1215082 / مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 5%، ومن ثم ازدادت في عام 2007، حيث بلغت / 1284035 / مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 5.6%، وفي عام 2008 ازدادت، حيث بلغت / 1339286 / مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 4.5%، وارتفعت في عام 2009 لتبلغ / 1420833 / مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 5.9%.

وظلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام 2010 حوالي /1469703/ مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 3.5%، علماً أنه متأثر بقيمة مكوناته (إجمالي الاستهلاك، وإجمالي الاستثمارات المحلية، وصافي التعامل الخارجي).

ويرأي الباحث لا يخلو الأمر من ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم، وإن اعتماد الاقتصاد السوري على القطاعات الربعية يؤدي إلى عدم قابلية معدلات النمو للاستمرار بنموها بشكل مناسب؛ بسبب تأثرها بعوامل خارجية (الأمطار وأسعار النفط)، وبما أن القطاع الزراعي يستحوذ على نسبة كبيرة من بين القطاعات الأخرى، فهذا يفسر تذبذب معدلات النمو نتيجةً لتذبذب الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار.

ومن الملاحظ وجود تباين في معدلات النمو الاقتصادي والذي يعود إلى الظروف التي مرت بها سورية والمنطقة بشكل عام (مثل سوء العلاقات مع بعض الدول والذي انعكس على المساعدات الخارجية سلبياً، وتراجع إنتاج النفط، وسنوات القحط والجفاف التي أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي خصوصاً بين عامي 2009 و 2010... إلخ) ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري.

وفي البلدان المتقدمة يلعب قطاع التأمين بوحده الإنتاجية المختلفة (شركات تأمين، صندوق التقاعد المدني، هيئات التأمين الاجتماعي) دوراً متنامياً في النمو الاقتصادي وتمثل أحد أهم مكونات البنية الاقتصادية للدولة، حيث تتاط به جملة من المهام والواجبات الاقتصادية والاجتماعية التي من أهمها:

- تشجيع قرارات الاستثمار والحد من ظروف عدم التأكد المصاحبة لها، وذلك من خلال دوره في تقليل الخسائر المحتملة الناجمة عن تحقيق أي من المخاطر المحتملة في مراحل الاستثمار كافة.
 - توفير مناخ آمن ومستقر يمارس فيه كل من أصحاب الأعمال (أو رجال الإدارة بحسب الأحوال) والعاملين أدوارهم المناسبة في عمليات الإنتاج بصورة تنعكس على تحسين الإنتاجية وزيادتها.
 - تيسير حصول المشاريع على التمويل التي تحتاج إليه (الائتمان) من المصادر الخارجية، حيث إن مجرد التأمين على عمليات هذه المشاريع يمنحها مصداقية لدى البنوك وغيرها من مؤسسات التمويل.
 - تجميع المدخرات من قطاع الأعمال والقطاع العائلي وإتاحته للاستثمار، حيث يعتبر قطاع التأمين بما يتولد لديه من فوائض متراكمة مصدراً مهماً جداً لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في كثير من الدول.
- وفيما يأتي عرض لنسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في سورية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5)

نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في سورية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(والأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	أقساط التأمين	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة (%)
2001	4654	958674	0.5
2002	5220	1012726	0.5
2003	5314	1018708	0.5
2004	6562	1089027	0.6
2005	6742	1156714	0.6
2006	7442	1215082	0.6
2007	9290	1284035	0.7
2008	12502	1341516	0.9
2009	14306	1420833	1
2010	18822	1469703	1.3

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين السابقين.

- بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (5) يُلاحظ: وجود نمو ضئيل في نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، حيث كانت نسبة المساهمة في عام 2001 حوالي 0.5 %، ثم ازدادت إلى 1.3 % في عام 2010، وقد تعزى هذه الزيادة إلى:
- نمو أقساط التأمين الناتجة عن التأمينات الإلزامية المتمثلة بتأمين السيارات والتأمين الصحي وبعض أنواع التأمين الهندسي والبحري.
 - مباشرة التأمين الخاص لعمله في سوق التأمين السورية، وإدخاله لبعض أنواع التأمين كالتأمين الصحي وبعض أنواع تأمينات الحياة.
 - الاتفاقيات المعقودة بين شركات التأمين والمصارف بهدف تسويق التأمين، خاصةً من خلال شراء السيارات بقروض مصرفية مقابل التأمين الشامل على تلك السيارات.
 - تطوير أساليب التسويق وجعلها أكثر فاعلية في سوق التأمين السورية؛ نتيجة المنافسة بين شركات التأمين.
 - عودة أقساط التأمين التي كانت تجري في الخارج، حيث أن 60 % من الوثائق المصدرة هي وثائق عائدة إلى سورية بعد أن كانت تحرر في الخارج¹.
- ورغم كل الجهود المبذولة لتطوير هذه الصناعة في سورية سواء من الدولة (التعديلات التنظيمية والتشريعية التي طرأت بعد عام 2005) أو الشركات، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مازالت قليلة وضعيفة، عند مقارنتها ببعض الدول الأخرى.
- والجدول الآتي يوضح نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

¹. محمد رافد، شريقي طرفة (2008)، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 4، ص 168.

الجدول رقم (6)

نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في عام 2007.

الدولة	نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدولة	نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (%)
بريطانيا	15.7	كندا	7
جنوب أفريقيا	15.3	ألمانيا	6.6
كوريا الجنوبية	12	إيطاليا	7
سويسرا	10.5	اسبانيا	6.5
فرنسا	10	ماليزيا	4.5
اليابان	9.6	لبنان	3.5
الولايات المتحدة	9	البرازيل	3
الصين	2.9	الإمارات	1.9
الأردن	2.6	تركيا	1.7
روسيا	2.4	مصر	0.9
سورية*	0.7		

• Swiss Re Company. *The World Insurance 2007*. Sigma, Switzerland, No.3, 2008, 33-42.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (6) يُلاحظ: أن بريطانيا تحتل المركز الأول من حيث نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، بينما فرنسا تحتل المركز الخامس والولايات المتحدة المركز السابع، ومن الواضح أن لبنان يحتل موقعاً ملحوظاً، حيث بلغت مساهمة أقساط صناعة التأمين فيه في الناتج المحلي الإجمالي 3.5% متفوقة في ذلك على جميع الدول العربية ودول الشرق الأوسط؛ نتيجة تطور الوعي التأميني والخدمات التأمينية، حيث بات حاجة ضرورية لدى المواطن اللبناني. أما في سورية لم تتعد نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 0.7% في عام 2007، وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأخرى.

*. النسبة في سورية حسبت من قبل الباحث، وهي موضحة في الجدول رقم (5).

أي لا يزال قطاع صناعة التأمين في سورية ضئيلاً بالمقارنة مع قطاعات التأمين في دول الجوار والعديد من الدول النامية فهو يسهم بنسبة ضئيلة لا تذكر من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورنت بنسبة مساهمته في الدول الأخرى.

ويرى الباحث أن علاقة صناعة التأمين بالنمو الاقتصادي في سورية وفي غيرها من الدول النامية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل لما لهذه العلاقة من أثر على رسم السياسات الاقتصادية للدولة من ناحية وسياسة التأمين من ناحية ثانية، انطلاقاً من حقيقة الدور التنموي المباشر لنظام التأمين في التنمية الاقتصادية المتمثل في تراكم رأس المال والقدرة على توظيفه واستثماره، وطبيعة الحساسية الشديدة التي يتصف بها قطاع التأمين إزاء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي لها آثار سلبية على النشاط التأميني وحجمه داخل هذا البلد أو ذاك.

ثالثاً- حصة الفرد من أقساط صناعة التأمين في سورية

يعتمد هذا المؤشر على تطور عدد السكان من جهة، وعلى تطور حجم أقساط التأمين من جهة أخرى. وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (7) أدناه يُلاحظ: أن حصة الفرد من أقساط التأمين قد حققت معدلات نمو واضحة (لكنها ليس على المستوى المطلوب) من عام لآخر خلال فترة الدراسة؛ متأثرة بأقساط التأمين من جهة، ومن جهة أخرى بالنمو السكاني الواضح على الرغم من توجه الحكومة السورية نحو تنظيم النمو السكاني في سورية. والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (7)

تطور عدد السكان، وأقساط التأمين، وحصة الفرد من أقساط التأمين في سورية.

العام	عدد السكان (مليون نسمة)	أقساط التأمين (ملايين الليرات السورية)	حصة الفرد من أقساط التأمين (بالدولار الأمريكي)	حصة الفرد من أقساط التأمين بالليرة السورية*
2001	16.72	4654	4.3	215
2002	17.13	5220	5	250
2003	17.55	5314	5.8	290
2004	17.92	6562	6.3	315
2005	18.27	6742	7.5	375
2006	18.70	7442	7.9	395

*. حسبت من قبل الباحث بفرض سعر الصرف الرسمي 50 ل.س.

دراسة تحليلية مقارنة لصناعة التأمين السورية

صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق

475	9.5	9290	19.40	2007
685	13.7	12502	19.88	2008
760	15.2	14306	20.36	2009
980	19.6	18822	23.69	2010

- إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية السورية فيما يتعلق بعدد السكان، وعلى بيانات هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في سورية فيما يتعلق بأقساط التأمين، وعلى بيانات الاتحاد العام العربي للتأمين فيما يتعلق بحصة الفرد من أقساط التأمين خلال الفترة (2001 - 2010).

رابعاً - الحصة السوقية لصناعة التأمين في سورية من حجم سوق التأمين العربي

في البداية لابد من معرفة الملامح العامة لأسواق التأمين العربية، حيث يعد قطاع التأمين في الوطن العربي واحداً من القطاعات المكونة للقطاع المالي والذي يحتاج لمزيد من الدراسات لوضع حلول ابتكارية تؤدي إلى نمو هذا القطاع¹، وتجعله قادراً على مواجهة التحديات العالمية، وخاصة أن تحرير تجارة الخدمات الدولية يهدد بتقلص قطاعات خدمية أساسية في بعض الدول العربية ما لم تتعاون بشكل مباشر وفعال لمواجهة المنافسة الأجنبية، وتتصف أسواق التأمين في المنطقة العربية، شأنها في ذلك، شأن غالبية أسواق التأمين في الدول النامية، ببعض ملامح الضعف وعدم التطور، كما يتبين من الحقائق الرئيسية التالية²:

1- تدني حجم أقساط التأمين على الرغم من ضخامة عدد شركات التأمين بالقياس إلى حجم السوق، وهذا واضح بصفة أساسية في أسواق التأمين في كل من المغرب والسعودية والإمارات ولبنان، وهذا ما سنتم ملاحظته في الجدول رقم (8)، حيث سجلت أقساط التأمين نمواً لا بأس به في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، فبلغت معدلات النمو على سبيل المثال 31.6% في سورية و 13.5% في فلسطين، و 12.8% في لبنان، و 12.2% في السعودية، و 11.7% في الأردن.

بينما يُلاحظ أن مجموع الشركات الوطنية والأجنبية في البحرين 52 شركة ومجموع الشركات في لبنان 51. وهذا ما يؤكد وبدقة تواضع أقساط التأمين في معظم بلدان المنطقة العربية.

¹. أحمد عثمان بابكر (2004)، قطاع التأمين في السودان: تقوم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ط2، ص9.

². اتحاد المصارف العربية (2002)، القطاع المالي في المنطقة العربية: الوضع العام ومتطلبات التقوية والتطوير، سلسلة أوراق مركزة للعام 2002 (1)، لبنان، بيروت، ص23-25.

2- عدم التوازن في فروع شركات التأمين، حيث يُلاحظ غياب الأخطار متوسطة الحجم، فالتأمين على السيارات يشكل حوالي 33.7% من أقساط التأمين، كما أن تأمين الأخطار النفطية والمشروعات الكبرى والطيران يشكل هو الآخر حوالي 55% من حجم السوق، وحالة عدم التوازن هذه تجعل شركات التأمين أقل قدرة على مواجهة الانحرافات في معدلات الخسائر من جهة، كما تؤدي من جهة أخرى إلى انخفاض أقساط التأمين المحتفظ بها.

ولقد أدى هذا الوضع إلى أن يصل معدل أقساط إعادة التأمين المسندة من شركات المنطقة إلى حوالي 58% من الأقساط الإجمالية، وإذا تم استبعاد أعمال تأمين السيارات، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ما يقارب 75%¹.

3- ضعف القاعدة المالية لشركات التأمين الوطنية، حيث تشير المعلومات المتاحة إلى أن عدداً من الشركات يقل رأسمالها عن عشرة ملايين دولار أمريكي.

4- تركيز جهد شركات التأمين على تسويق المنتجات التأمينية التقليدية وعنصر المنافسة السعرية دون الاتجاه نحو تطوير هذه المنتجات ضمن الأطر العالمية الحديثة، والاهتمام بمفاهيم قياسات اتجاهات المستهلكين، وأساليب إرضاء العملاء، وتكامل مراحل الخدمة التأمينية والتي ترتبط بأساليب التسويق الحديثة.

5- ضالة الدور الذي تلعبه التأمينات التي تمس الاحتياجات الفردية كالتأمينات على الحياة ففي عام 2007 مثلاً بلغت (18.9%) والحوادث الشخصية والمعاشات (9.2%) والرعاية الطبية (12.1%) في حين أنها تمثل نحو 60% من حجم أقساط التأمين في العالم².

6- لم تهتم شركات التأمين بنشر الوعي التأميني لدى الجمهور، وتوعية الأفراد بحقوقهم التأمينية إلى الدرجة التي يمكن القول معها أن أساليب تعامل شركات التأمين مع الجمهور المؤمن عليهم قد تركت انطباعات وردود أفعال غير مواتية أو مشجعة تجاه صناعة التأمين ذاتها³.

¹. خليل رؤوف عبد الخالق (2009)، واقع شركات التأمين في الوطن العربي. الحلقة العلمية: العلاقة التبادلية بين التأمين والحوادث المروية)، خلال الفترة 16-20 / 5/ 2009م. الاتحاد العربي للتأمين - الأمانة العامة، القاهرة، ص 13.

². الخلف معروف (2013)، دور المؤسسات المالية العربية في تحقيق تنمية اقتصادية عربية مستدامة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 214.

³. الملئقي التأميني الرابع على موقع الاتحاد السورية لشركات التأمين متاح على الموقع: WWW.sif-sy-org تاريخ التصفح

7- تواضع أنظمة المعلومات المستخدمة في العديد من الشركات بكافه أحجامها، والأثر السلبي المترتب على ذلك من جهة ترشيد عملية اتخاذ القرارات الإدارية والفنية والاقتصادية.

8- ضعف وعدم ملائمة التشريعات أو النظم الرقابية المتبعة في مجالات الإشراف والرقابة المنظمة لصناعة التأمين من حيث ضرورة كفاية رأس المال، والاحتياجات والرقابة على اليسر المالي، والارتقاء بالمفاهيم المحاسبية وأساليب تقييم أداء الخدمة التأمينية في كافة مراحلها.

9- الزيادة غير المبررة في حجم العمالة (ظهور البطالة المقنعة) في أسواق التأمين العربية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص في الأسواق التي تخضع للإشراف الحكومي الشامل، الأمر الذي أدى إلى وجود مشكلات إدارية متعددة رافقها ارتفاع تكاليف التشغيل دون مردود اقتصادي حقيقي.

10- نتيجة لافتقار الشركات إلى القدر الكافي من رأس المال والاحتياطات المالية، فإنها لا تستطيع قبول تغطية المخاطر الكبيرة والاحتفاظ بجزء يسير من الأقساط التي تكتتبها، بينما الجزء الأكبر من هذه الأقساط يجد طريقه إلى السوق الدولية¹.

11- تتمتع معظم الشركات بشكل أو بآخر من أشكال الحماية في بعض البلدان مثل العراق وسورية ومصر وغيرها، بينما هناك بلدان أخرى لا يُسمح فيها بالعمل للشركات الأجنبية لاسيما في بعض دول الخليج، وبسبب هذه الحماية، فإن معظم شركات التأمين الوطنية تخشى منافسة الشركات الأجنبية في أسواقها المحلية، علماً بأن الشركات الأجنبية تمتلك إمكانيات وموارد كبرى بالإضافة إلى قدرتها على العمل بتكاليف تنافسية منخفضة مستندة في ذلك على قدرتها البحثية والإنتاجية المتقدمة في تطوير خدمات جديدة. لذلك يُلاحظ أن معظم أسواق التأمين في الدول العربية تكون شركات مملوكة للدول بممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.

ويضم سوق التأمين العربي نحو (470) شركة تأمين موزعة في جميع الدول العربية تنتوع بين شركات عربية وأخرى أجنبية تمارس أعمال التأمين بنوعيه التجاري (التقليدي) والتأمين التكافلي. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹. كمال مصباح (2003)، الدور الاقتصادي للتأمين في عملية التنمية، مجلة التأمين والتنمية، مجلة شهرية خاصة تصدر في دمشق، تموز / آب، دمشق، ص20.

الجدول رقم (8)

توزع شركات التأمين العربية، وحجم أقساط التأمين، وحصّة الفرد من أقساط التأمين، ونسبة مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010

الدولة	شركات التأمين حسب الجنسية			شركات التأمين حسب النظام			أقساط التأمين (مليون دولار)	حصّة الفرد من أقساط التأمين (بالدولار الأمريكي)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
	عربية	أجنبية	المجموع	التجاري	تكافلي	المجموع			
الأردن	27	1	28	25	3	28	579	94.2	2.2
الإمارات	32	27	59				6003	726.5	2
البحرين	41	11	52	45	7	52	558	451.8	2.55
تونس	20	2	22				835	79.2	1.89
الجزائر			16	14	2	16	1162	32.4	0.72
السعودية			34		34	34	4369	158.7	0.98
السودان			14		14	14	-	-	-
سورية			13				405	19.6	1.28
الصومال			1				-	-	-
العراق	28	1	29				-	-	-
عمان	11	11	22				653	191	1.03
فلسطين			10	9	1	10	126	33	1.56
قطر			9				933	549.2	0.73
الكويت	22	10	32	21	11	32	645	150	0.52
لبنان			51				1374	267.3	2.85
ليبيا			10	9	1	10	-	-	-
مصر			29	21	8	29	2188	27.8	1
المغرب			18	15	3	18	2583	81.1	2.83
موريتانيا			9				-	-	-
اليمن			11				-	-	-
المجموع	181	63	470	159	84	243	22413		-

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الاتحاد العام العربي للتأمين (2010)، بنك معلومات التأمين العربي.*

* بالنسبة للبيانات، فتم الحصول عليها من الاتحاد العام العربي للتأمين، فمنها وخصوصاً عدد الشركات في بعض الدول لم يتم توضيح عددها، سواء حسب الجنسية أو حسب النظام.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (8) يُلاحظ ما يلي:

- فيما يتعلق بعدد شركات التأمين في سورية، فهي 13 شركة في عام 2010 من أصل 470 شركة في الوطن العربي. أي النسبة 2.7% من عدد شركات التأمين العربية، وهي نسبة ضئيلة جداً، ويعزى السبب إلى أن صناعة التأمين في سورية كانت محتكرة من قبل القطاع العام (المؤسسة العامة السورية للتأمين) لغاية عام 2005، حيث تم السماح لدخول شركات التأمين الخاصة إلى سوق التأمين السوري الذي مازال يعد في طور التكوين والنمو.
 - فيما يتعلق بحجم أقساط التأمين في سورية، فهي 405 مليون دولار من أصل 22413 مليون دولار في الوطن العربي. أي ونسبة 1.8% من مجموع الأقساط في الدول العربية، وهذا تدنٍ كبير في حجم أقساط التأمين السورية، والذي قد يعزى برأي الباحث إلى: قصور الوعي التأميني، وضعف الدخل الفردي، وأجواء المنافسة في سوق تأمين خام.
 - فيما يتعلق بنسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، لم تتعد نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 1.28%، وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة مساهمة أقساط صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية الأخرى مثل لبنان الذي حققت أعلى نسبة لمساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 2.85%.
- أي لا يزال قطاع صناعة التأمين في سورية ضعيفاً بالمقارنة مع قطاعات التأمين في دول الجوار المتقدمة والعديد من الدول النامية فهو يسهم بنسبة ضئيلة لا تذكر من الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما قورنت بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأخرى.
- ويرى الباحث إن سبب الانخفاض السابق الذكر فيما يتعلق بنسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، يعود للعديد من العوامل التي من أهمها:
1. انخفاض الدخل الفردي لدى المواطن السوري، بالمقارنة مع الدول العربية، وكما تشير التقديرات أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد تحسن لجميع الدول العربية في عام 2010 باستثناء دولة المغرب التي تراجع فيها نصيب الفرد من الناتج بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.3%، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 5035 دولار للفرد في عام 2009 إلى حوالي 5708 في عام 2010،

علماً بأنه تراجع من حوالي 6.002 دولار في عام 2008 إلى حوالي 5.035 دولار عام 2009 مسجلاً بذلك انكماشاً نسبته حوالي 16%، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 44.5%. وبصفة عامة سجلت جميع الدول العربية المصدرة للنفط تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 على خلفية تراجع عوائدها النفطية. وفي مجموعة الدول العربية غير النفطية انخفض الناتج للفرد في كل من تونس بنسبة 4% وموريتانيا بنسبة 16.5%، وسجل أعلى نمو في نصيب الفرد من الناتج في مصر ولبنان بمعدلات بلغت 13% و 12.3% على التوالي، وحققت بقية الدول معدلات نمو لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية تراوحت بين 0.5% في المغرب، و 5.7% في الأردن، و 9% في جيبوتي، ولم يحدث أي تغيير جوهري على ترتيب الدول العربية، خاصة بالنسبة للدول الأعلى دخلاً في الترتيب، والدول العربية الأقل دخلاً، إلا أن نسبة أعلى إلى أدنى دخل انخفضت من حوالي 69 ضعفاً في عام 2008 إلى 65 ضعفاً في عام 2009، وفي عام 2010 سجل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ 13.4% مقارنة مع انكماش بلغ حوالي 16.4% عام 2009. وسجلت قطر أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 26.2% في عام 2010، متبوعاً بعمان والعراق والسودان بمعدلات نمو بلغت 25.3% و 19.8% و 19.7% على التوالي ويعزى ذلك إلى الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية، وحققت بقية الدول العربية معدلات نمو تراوحت بين 16.9% في موريتانيا و 0.6% في تونس. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (9)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-

2010 (الأرقام بالدولار الأمريكي)

الدولة	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطر	28.925	32.656	41.755	47.506	58.003	66.298	76.459	59.983	75.687
الإمارات	23.366	24.419	28.387	33.271	41.032	45.532	52.856	32.968	36.017
الكويت	16.927	19.271	22.430	28.182	33.273	34.437	43.266	30.397	34.685
البحرين	12.582	14.127	13.705	15.140	16.512	17.754	21.668	16.721	17.464
عمان	8.027	9.206	10.196	12.318	14.282	15.180	20.906	14.765	18.504
السعودية	9.247	9.761	11.097	13.640	15.041	15.868	19.152	14.129	16.245
ليبيا	6.130	4.227	5.206	7.186	8.113	9.642	11.860	8.747	9.761
لبنان	4.585	5.225	5.635	5.617	5.729	6.553	7.466	8.469	9.515
تونس	2.244	2.539	2.845	3.216	3.398	3.811	4.349	3.920	4.518
الجزائر	1.801	2.131	2.638	3.133	3.503	3.940	4.915	3.989	4.330
الأردن	1.742	1.949	2.130	2.300	2.614	2.971	3.630	4.174	4.198
العراق	871	403	910	1.296	1.891	2.501	3.568	3.031	3.632
المغرب	1.288	1.655	1.862	1.973	2.152	2.439	2.857	2.871	2.863
سورية	1.159	1.236	1.392	1.571	1.781	2.108	2.505	2.680	2.857
مصر	1.573	1.205	1.276	1.279	1.505	1.770	2.161	2.450	2.776
السودان	430	635	771	994	1.253	1.519	1.599	1.452	1.739
اليمن	622	605	680	935	1.091	1.201	1.399	1.250	1.265
جيبوتي	813	839	868	895	942	1.007	1.131	1.126	1.202
موريتانيا	405	453	614	623	884	902	1.105	924	1.080
متوسط الدول	2.540	2.592	2.935	3.705	4.318	4.884	6.002	5.035	5.708

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

ولم يطرأ أي تغيير يذكر على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية، حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاثة الأولى، وحافظت كل من موريتانيا وجيبوتي واليمن على المراتب الثلاثة الأخيرة بين الدول العربية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كي يحصل المواطن السوري على خدمة تأمينية واحدة وظيفياً، ليحقق المستوى المتوسط بين الدول العربية، يترتب أن تكون حصته من أقساط التأمين حوالي 76 دولار، في حين تشير الإحصاءات أن حصة المواطن السوري من وثائق التأمين في عام 2007 لم تتجاوز 8 دولار فقط، بينما بلغ هذا الرقم في الإمارات العربية 200 دولار وفي أوروبا 6000 دولار¹.

2. عدم القناعة بشرعية التأمين.

3. عدم اهتمام شركات التأمين بالشكل المناسب بنشر الوعي التأميني.

4. عدم اهتمام شركات التأمين بتطوير المنتج التأميني.

5. عدم اهتمام شركات التأمين بمفاهيم إرضاء العميل.

6. ضعف الكوادر البشرية في شركات التأمين.

- فيما يتعلق بحصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، لم تتجاوز 19.6 دولاراً أمريكياً في عام 2010، في حين بلغت 726.5 دولاراً أمريكياً في بعض الدول العربية في عام 2010، وهذا مؤشر آخر على حجم الهوة التأمينية بين سورية وبعض الدول العربية.

خامساً- اختبار الفرضيات

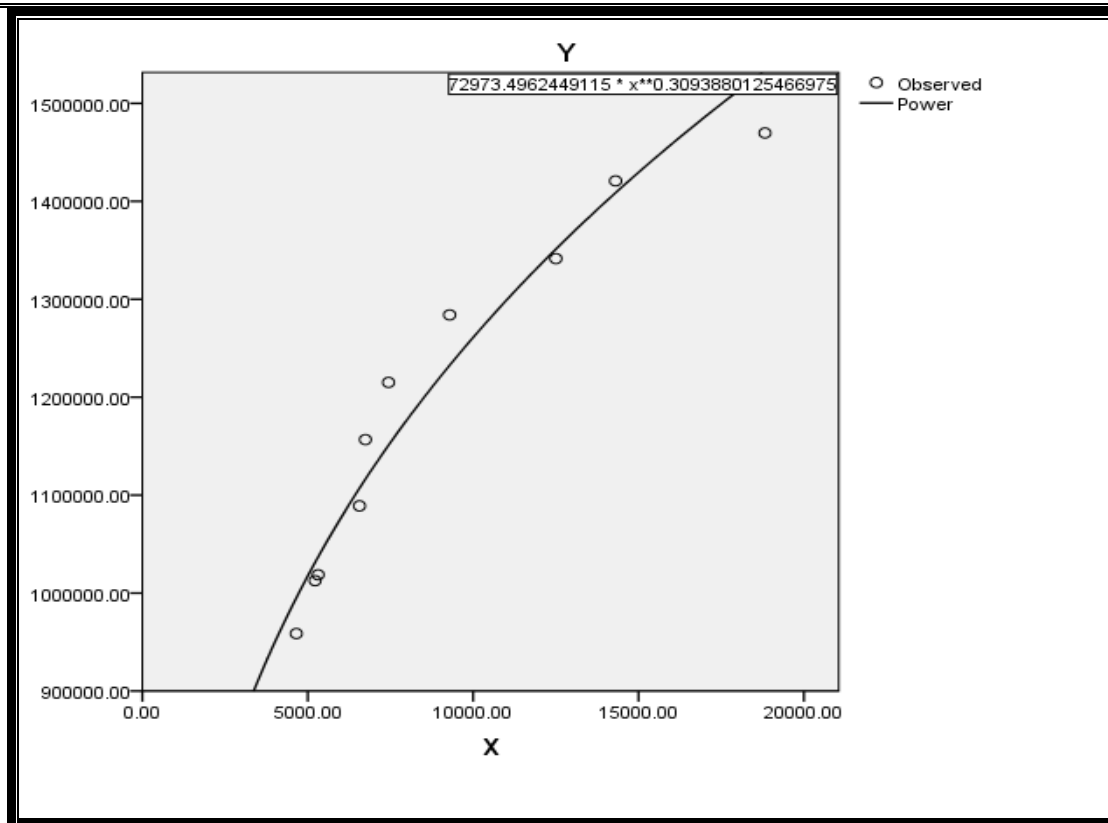
في ظل الوصول للنتائج المناسبة من هذا المبحث، لابد من اختبار الفرضيات التالية:

1- اختبار الفرضية الأولى: تهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور أقساط التأمين في سورية، وسوف يتم التحليل من خلال دراسة العلاقة بين متغيرين من خلال علاقة دالية تأخذ الشكل التالي:

$$Y = f(X)$$

والتي يمكن من خلالها تحديد التغير في أحد المتغيرين على أساس تأثره في المتغير الآخر، وقد أدخل متغير حجم أقساط التأمين كمتغير مستقل (X)، وأدخل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (Y). ومن خلال دراسة شكل انتشار حجم أقساط التأمين مع الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول على الشكل التالي:

¹. المركز الاقتصادي السوري (2007)، التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل، دمشق، ص18.



الشكل رقم (1): نقاط انتشار الناتج المحلي الإجمالي مع أقساط التأمين خلال الفترة 2001 - 2010

يُلاحظ من شكل الانتشار أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هي علاقة لوغاريتمية من الشكل التالي: $Y = \ln(x)$

وبالتالي معادلة الانحدار بين تطور الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية (المتغير المستقل)

$$Y = 37364 \ln(X) - 2169000$$

وباستخدام برنامج Spss 18 من أجل تقدير المعاملات في المعادلات، تم الحصول على النتائج الحاسوبية التالية.

Model Summary			
R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.924	.854	.835	.061

The independent variable is x.

• Y: المتغير التابع (تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية)، X: المتغير المستقل (معدل النمو السنوي لأقساط التأمين).

ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.172	1	.172	46.660	.000
Residual	.030	8	.004		
Total	.202	9			

The independent variable is x.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
x	1.000	.000	.397	230991.619	.000
(Constant)	1.104E-6	.000		22.843	.000

The dependent variable is ln(GDP).

من خلال التحليل الإحصائي السابق، يُلاحظ ما يلي:

(1) إن معامل الارتباط $/0.924/$ وهو ارتباط قوي بين تطور أقساط التأمين وتطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

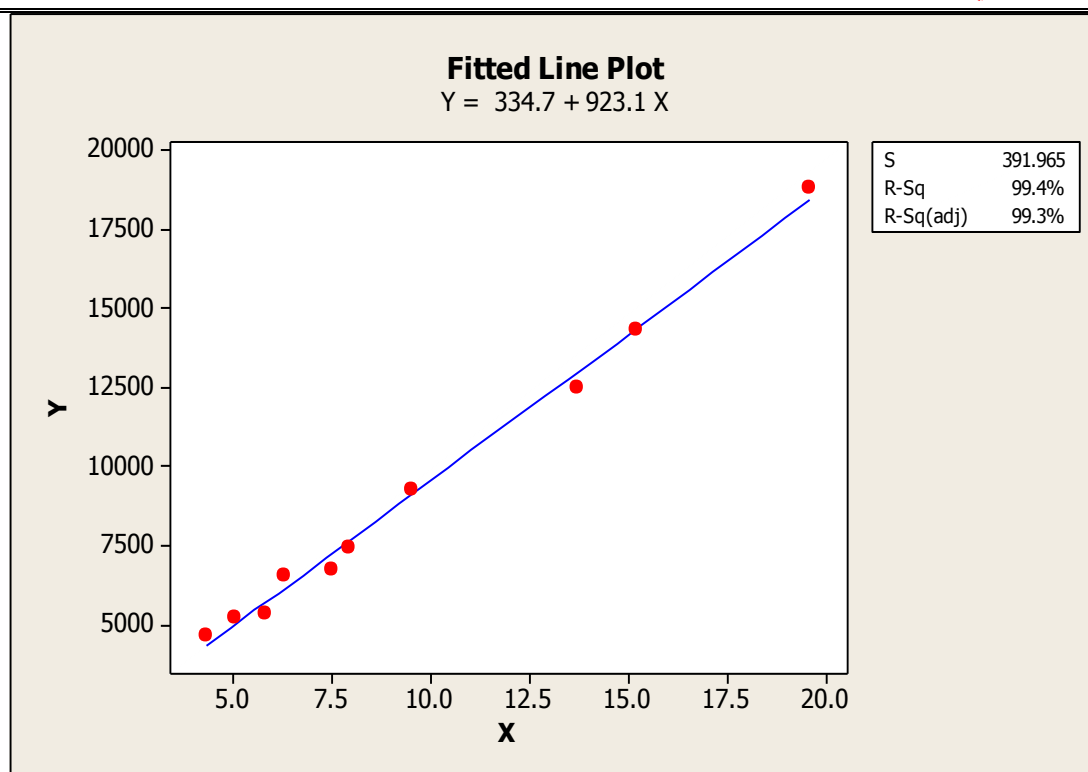
(2) إن معامل التحديد $/0.854/$ وهو عبارة عن قيمة ما فسره تطور أقساط صناعة التأمين من تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة.

(3) إن قيمة Sig $/0.000/$ وهي أصغر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) معنوية وذات دلالة إحصائية، ويوجد تأثير قوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

(4) إن قيمة F $/46.660/$ وهي تفيد عند اختبار الفرضية. أي أن قيمة Sig $/0.000/$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية خلال فترة الدراسة. وتُرفض فرضية العدم (لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية).

2 - اختبار الفرضية الثانية: تهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطور أقساط التأمين وتطور مقدار حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية.

ومن خلال دراسة شكل اتجاه نقاط انتشار أقساط التأمين مع حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية الموضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (2): نقاط انتشار حصة الفرد من أقساط التأمين مع أقساط التأمين خلال الفترة 2001 - 2010
يُلاحظ من الشكل أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هي علاقة خطية من الشكل:

$$Y_t = a + bx$$

$$Y = 334.7 + 923.1x$$

وقد تم استخدام برنامج Mini tab. 14 من أجل تقدير ثوابت المعادلة، فتم الحصول على النتائج الحاسوبية التالية:

Regression Analysis: Y versus X

The regression equation is

$$S = 391.965 \quad R-Sq = 99.4\% \quad R-Sq(adj) = 99.3\%$$

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	195903883	195903883	1275.11	0.000
Error	8	1229094	153637		
Total	9	197132976			

من خلال التحليل الإحصائي السابق، يُلاحظ ما يلي:

(1) إن معامل الارتباط $/0.988/$ وهو ارتباط قوي بين تطور أقساط التأمين وتطور حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية.

(2) إن معامل التحديد $/0.994/$ وهو عبارة عن قيمة ما فسّره تطور أقساط صناعة التأمين من تطور حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية خلال سنوات الدراسة.

(3) إن قيمة معامل التحديد المعدل $/0.993/$ وهو يعد أكثر دقة من معامل التحديد.

(4) إن قيمة $/0.000/$ Sig وهي أصغر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) معنوية وذات دلالة إحصائية، ويوجد تأثير قوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

وبالتالي: توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين تطور حصة الفرد من أقساط التأمين وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية خلال فترة الدراسة. وتُرفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور حصة الفرد من أقساط التأمين وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية).

ويمكن الاستنتاج من المعادلة السابقة أن زيادة أقساط التأمين بمقدار وحدة واحدة (مليون ليرة سورية) يؤثر في زيادة حصة الفرد من أقساط التأمين بمقدار 923 دولاراً.

3- اختبار الفرضية الثالثة: تهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أقساط التأمين في سورية، وأقساط التأمين في الدول العربية.

من خلال التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (10)

الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي بالنسبة لأقساط التأمين وحصة الفرد منها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في سورية وفي الدول العربية.

مساهمة أقساط التأمين	حصة الفرد	أقساط التأمين	القيم الفعلية	N
14	14	14		
1.5814	204.4143	1600.9286	الوسط الحسابي للدول العربية	
1.28	19.6	405	الوسط الحسابي لسورية	
0.80614	219.99800	1691.07533	الانحراف المعياري	
0.650	48399.120	2859735.764	التباين	

يتضح من الجدول رقم (10): أن قيم الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي بالنسبة لأقساط

التأمين كانت على التوالي: (1691.07533، 1600.9286، 405) وتطبيق علاقة توزيع ستودنت T:

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{\sigma/\sqrt{n}} = \frac{405 - 1600.9286}{1691.07533/\sqrt{14}} = -2.646$$

من العلاقة السابقة: أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية، وهي (2.16)

عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 13.

الأمر الذي يدل على وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين أقساط التأمين في سورية، وأقساط التأمين في الدول العربية عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي ترفض فرضية العدم القائلة: (بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أقساط التأمين في سورية، وأقساط التأمين في الدول العربية) عند مستوى دلالة 5%.

4- اختبار الفرضية الرابعة: تهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، وحصة الفرد من أقساط التأمين في الدول العربية.

بالعودة إلى الجدول رقم (10) يُلاحظ أن: قيم الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي بالنسبة لحصة الفرد من أقساط التأمين كانت على التوالي: (219.998، 204.4143، 19.6) وبتطبيق علاقة توزيع ستودنت T:

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{\sigma/\sqrt{n}} = \frac{19.6 - 204.4143}{219.998/\sqrt{14}} = -3.143$$

يُلاحظ من العلاقة السابقة: أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية، وهي (2.16) عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 13.

الأمر الذي يدل على وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، وحصة الفرد من أقساط التأمين في الدول العربية عند مستوى دلالة 5%.

وبالتالي ترفض فرضية العدم القائلة: (بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حصة الفرد من

أقساط التأمين في سورية، وحصة الفرد من أقساط التأمين في الدول العربية) عند مستوى دلالة 5%.

5- اختبار الفرضية الخامسة: تهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ومساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

بالعودة إلى الجدول رقم (10) يُلاحظ أن قيم الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي بالنسبة لنسبة مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، كانت على التوالي: (0.80614،

1.28، 1.5814) وبتطبيق علاقة توزيع ستودنت T:

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{\sigma/\sqrt{n}} = \frac{1.28 - 1.5814}{0.80614/\sqrt{14}} = -1.39$$

يُلاحظ من العلاقة السابقة: أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة أصغر من القيمة الجدولية،

وهي (2.16) عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 13.

الأمر الذي يدل على عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ومساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة: بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ومساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقابل رفض الفرضية البديلة.

وخلاصة القول برأي الباحث:

- وجود نمو ضئيل في نسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، حيث كانت نسبة المساهمة في عام 2001 حوالي 0.5 %، ثم ازدادت إلى 1.3 % في عام 2010. أي لا يزال قطاع صناعة التأمين في سورية ضئيلاً بالمقارنة مع قطاعات التأمين في دول الجوار المتقدمة والعديد من الدول النامية فهو يسهم بنسبة ضئيلة لا تذكر من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورنت بنسبة مساهمته في الدول الأخرى.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور حصة الفرد من أقساط التأمين وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية خلال فترة الدراسة.
- وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين أقساط التأمين في سورية، وأقساط التأمين في الدول العربية.
- توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، وحصة الفرد من أقساط التأمين في الدول العربية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ومساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

المبحث الثالث

مقارنة الكفاءة النسبية لصناعة التأمين السورية وصناعة التأمين في الدول العربية

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى قياس الكفاءة النسبية لصناعة التأمين السورية في عام 2010 بعد أن طرأت تغيرات استراتيجية على صناعة التأمين في سورية، وبعد مرور عدة سنوات على دخول شركات التأمين الخاصة التي بلغ عددها في عام 2010 اثنتا عشرة شركة - مقارنةً مع كفاءة صناعة التأمين في الدول العربية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، وتم استخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة؛ لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإخراجي، وتم استخدام أقطار التأمين، وعدد شركات التأمين كمدخلات للنموذج، وحصة الفرد من أقطار التأمين كمخرج للنموذج.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى:

(1) الجانب النظري: لمحة موجزة عن أسلوب تحليل مغلف للبيانات

إن مصطلحات التحليل التطويقي للبيانات¹ أو تحليل مغلف البيانات² أو نظريف البيانات³ تعبر عن موضوع واحد، وإن مصدر الاختلاف نابع من خلاف الكتاب حول ترجمة كلمة (Envelopment)، ويلاحظ أن الخلاف لغوي لا يصل إلى بناء الموضوع على الإطلاق، فجميع من كتب عن الموضوع باللغة العربية أو الإنكليزية يعرفون الأسلوب على أنه⁴: Data Envelopment Analysis (DEA) " أداة تستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومجموعة مخرجات لوحدة إدارية Decision Making Units (DMUs) متماثلة الأهداف، أو لنفس الوحدة لعدة فترات زمنية، وذلك بناءً على الأداء الفعلي لهذه الوحدات.

ويعد هذا الأسلوب أسلوباً تطبيقياً يقلل من الحاجة إلى الفروض والقيود على أساليب التحليل التقليدي لقياسات الكفاءة، وقد تم استخدام الأسلوب أساساً لقياس الكفاءة للوحدات التي لا تهدف إلى

¹. بابكر مصطفى (2002)، مؤشرات الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 8.

². الشدوخي هند ناصر، محمد باهرمز أسماء (1997)، دراسة كفاءة البنوك باستخدام تحليل مغلف البيانات: دراسة تطبيقية لأحد البنوك السعودية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، ص 207-239.

³. العزاز عبد الله بن سليمان (2000)، استخدام نظريف البيانات في إدارة الأداء، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة الزقازيق، العدد 1.

⁴. حمادي الدليمي فريح (2008)، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، ص 14.

الربح والوحدات الحكومية، ومنذ إدخال الأسلوب تم تطويره وتوسيع استخدامه ليشمل الكثير من الوحدات التي تهدف إلى الربح، والتي لا تهدف إلى الربح.

وكانت بداية هذا الأسلوب مع طالب الدكتوراه Edwardo Rhodes الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية لمقارنة أداء مجموعة من طلاب الأقليات (السود والأسبان) المتعثرين دراسياً في المناطق التعليمية المتماثلة، وكان التحدي الذي واجهه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها.

وللتغلب على هذه المشكلة قام Edwardo Rhodes ومشرفوه بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR، حيث يعتمد هذا الأسلوب على أساس تقييم كل وحدة بالنسبة لأفضل الوحدات، أو ما يطلق عليه الأداء الأفضل Best practice¹، وعلى الرغم من أن تحليل تطويق البيانات ليس أفضل الحلول في كافة الأحوال، فإن له الكثير من المزايا في بعض الحالات، ويفترض تحليل تطويق البيانات بأنه لا يوجد هناك أخطاء في عملية القياس للمتغيرات، حيث يقدم تحليل تطويق البيانات تقييماً موضوعياً للكفاءة لعدد من الوحدات المتماثلة الأهداف إلى بعضها البعض، ويتم اشتقاق الكفاءة من خلال عدد من الوحدات التي تشكل سوية المنحنى الحدودي Performance frontier الذي يطوق كل المشاهدات، حيث تتمتع الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي بالكفاءة في عملية توزيع مدخلاتها وإنتاج مخرجاتها، بينما تعد الوحدات التي لا تقع على المنحنى الحدودي غير كفؤة.

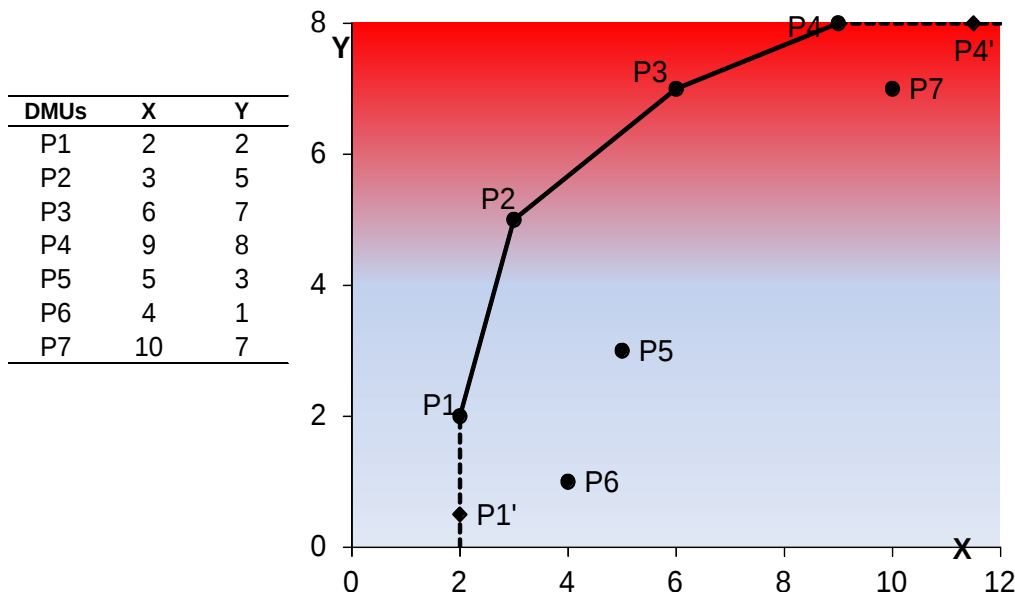
ومما تجدر الإشارة إليه: أن الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي تمثل الأداء المحقق وليس الأداء الأمثل (Optimal) بمفهومه النظري، ومن ثم فإن الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي تعكس الأنماط الفعلية لعملية توزيع الموارد والإنتاج وليس الأنماط النظرية المثالية، بالإضافة إلى تقديمه مقياساً للكفاءة النسبية لكل وحدة وفي توجيه هذه الوحدات لتحسين أدائها.

والميزة الخاصة للتحليل التطويقي للبيانات أنه يقدم مفهوم وحدات مناظرة (Peer) لكل وحدة غير كفؤة ومثل هذه الوحدات الكفؤة يمكن أن تكون مفيدة في تحديد أنماط التشغيل الكفؤة، والتي من خلال كشفها لكل الوحدات غير الكفؤة لتحسين أدائها.

¹ Charnes, A., Cooper, W.W. and Rhodes, E. (1978), "Measuring the Efficiency of Decision-making Units." European Journal of Operations Research, 2, No. 6, 429-444.

ويتم تصنيف الوحدات على أساس مستويات الكفاءة المحققة على أساس أن أفضل أداء بين مفردات المجموعة يحصل على قياس يساوي 100% أو (1)، أما الوحدات الأقل كفاءة فتحصل على قيم أقل، وهكذا كلما انخفض القياس المحسوب للوحدة، كلما انخفضت كفاءتها والعكس صحيح.

ولتوضيح مفهوم التحليل التطويقي للبيانات، نستعين بالشكل رقم (4)، حيث نفترض أنه لدينا سبع وحدات تستخدم هذه الوحدات مدخلات ومخرجات متشابهة X : يمثل المدخلات، و Y : يمثل المخرجات لجميع الوحدات، وحسب مفهوم DEA تحسب الكفاءة النسبية لكل وحدة اقتصادية بالمقارنة مع كل الوحدات الأخرى في المجموعة، ونلاحظ أن الوحدات $P1, P2, P3, P4$ هي وحدات كفوة تقع على سطح المنحني الحدودي للأداء الذي يطوق أو يغلف البيانات (المدخلات / المخرجات)، أما الوحدات التي تقع أسفل المنحني الحدودي، فتعد وحدات غير كفوة استخدمت مدخلات أكثر لإنتاج نفس مخرجات الوحدات الأخرى.



الشكل رقم (3) يوضح مفهوم مغلف البيانات

إن الخاصية المهمة لأسلوب DEA هي إمكانية تحديد مستويات التحسين المطلوبة (المدخلات، المخرجات) وتحديد الوحدات المرجعية في الوحدات غير الكفوة، وهذا يتم من خلال إسقاط كل وحدة غير كفوة على منحني الكفاءة الحدودي، ومن ثم يمكن تحديد مستويات التقليل في المدخلات أو الزيادة في مستويات المخرجات لتحقيق الكفاءة الكاملة، كما تبين من الشكل السابق.

ويعتمد أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في جوهره على مبدأ أمثلية باريتو Pareto Optimality والذي ينص على أن: "أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفاء، إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون زيادة في أي مورد آخر"¹.

وتكون الوحدة الإدارية لها كفاءة باريتو إذا تحقق العكس، وتحسب الكفاءة النسبية Relative efficiency بإيجاد معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات الموزونة، وحسب مفهوم DEA يمكن حساب الكفاءة لـ n من وحدات اتخاذ القرار التي لها مدخل واحد ومخرج واحد وفق الصورة الآتية²:

$$\frac{\text{المخرج للوحدة } J}{\text{المدخل للوحدة } J} = \text{الكفاءة}$$

ولإيجاد الكفاءة لمجموعة من المدخلات والمخرجات، نفرض أن m_1 تمثل المدخلات و m_2 تمثل المخرجات، وسيكون متجه المدخلات والمخرجات، وفق الآتي³:

$$x_i = \begin{bmatrix} x_1^j \\ \vdots \\ x_{m_1}^j \end{bmatrix}, y_j = \begin{bmatrix} y^j \\ \vdots \\ y_{m_2} \end{bmatrix} \quad j = 1, 2 \dots n$$

حيث: X_i ، Y_j هي المدخلات والمخرجات لوحدة اتخاذ القرار ولنفرض $\sigma_1, \dots, \sigma_{m_2}, \pi_1, \dots, \pi_{m_1}$ تمثل الأوزان أو المضاعفات للمدخلات والمخرجات على التوالي.

ولحساب مؤشر الكفاءة للوحدة j^* سيكون كالآتي:

$$E = \frac{\sigma_1 y_1^{j^*} + \dots + \sigma_{m_2} y_{m_2}^{j^*}}{\pi_1 x_1^{j^*} + \dots + \pi_{m_1} x_{m_1}^{j^*}}$$

أما نموذج البرمجة الخطية الرياضي لإيجاد مؤشر الكفاءة يكون كالآتي:

¹. Charnes, A. Cooper, W. Golany, B., Seiford, L. and Stutz, J. (1985), "Foundations of Data Envelopment Analysis for Pareto-Koopmans Efficient Empirical Production Functions." Journal of Econometrics, 30, No. 1-2, p: 91-290.

². الداوي الشيخ (2010)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 7، ص 221.

³. Farrell, M.J. (1957), "The Measurement of Productive Efficiency." Journal of the Royal Statistical Society, Series A, 120, No. 3, p: 253-290.

$$\text{Max} \frac{(\sigma.y^{j*})}{(\pi.x^{j*})}$$

Subject to

$$j = 1, 2 \dots n \quad \frac{(\sigma.y^{j*})}{(\pi.x^{j*})} \leq 1$$

إن النموذج السابق هو نموذج برمجة كسرية يمكن تحويله إلى نموذج برمجة خطية، ويكون وفق الصيغة الآتية:

$$\text{Max}(\sigma.y^{j*})$$

S. to

$$-(\pi.x^{j*}) + (6.y^{j*}) \leq 0 \quad : j = 1, 2 \dots n$$

ويشكل عام يوجد لأسلوب تحليل مغلف البيانات نموذجان أساسيان هما¹:

1. نموذج العوائد الثابتة contestant return scale: ويستخدم لإيجاد مؤشرات الكفاءة الفنية أو ما يسمى بنموذج CCR، وهو كما ذكر سابقاً ينسب إلى Charnes-Cooper-Rhodes وهو يصاغ وفق توجيهين هما التوجه الإدخالي (تقليل المدخلات مع بقاء المخرجات نفسها)، والتوجه الإخراجي (تعظيم المخرجات مع بقاء المدخلات نفسها)، وحسب مؤشر الكفاءة للوحدة j^* باستخدام نموذج التوجه الإدخالي/ الإخراجي تحل مسألة البرمجة الخطية الآتية:

1-1 - التوجه الإدخالي: يكون الشكل الرياضي له كالتالي:

$$\min(\pi.x^{j*})$$

s.t.

$$(\pi.x^j) - (\partial.y^j) \geq 0, j = 1 \dots n :$$

$$(\partial.y^{j*}) = 1 :$$

$$\pi, \partial \geq 0.$$

إن نموذج البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الإدخالي يهدف إلى تقليص متجه المدخلات للوحدة j^* تناسبياً إلى أقل حد ممكن مع الإبقاء على نفس مستوى المخرجات.

¹. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبدالرحمن (2013)، قياس الكفاءة النسبية لأداء المؤسسة العامة السورية للتأمين باستخدام نموذج مغلف البيانات، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، العدد 5، كانون الثاني، ص 9.

2-1- التوجه الإخراجي: يكون الشكل الرياضي له كالتالي:

$$\begin{aligned} & \max(\partial \cdot y^{j*}) \\ & s.t. \\ & (\partial \cdot y^j) - (\pi \cdot x^j) \leq 0, j = 1 \dots n : \\ & (\pi \cdot x^{j*}) = 1 : \\ & \pi, \partial \geq 0. \end{aligned}$$

إن نموذج البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الإخراجي يهدف إلى تعظيم متجه المخرجات للوحدة j^* تتناسباً مع الإبقاء على نفس مستوى المدخلات.

2. نموذج العوائد المتغيرة Variation return scale¹: يستخدم لإيجاد مؤشرات الكفاءة الحجمية، أو ما يسمى بنموذج (BCC): وينسب هذا النموذج إلى كل من Banker, Charnes, & Cooper (عام 1984)، وهو يفرق بين الكفاءة الفنية Technical Efficiency (النسبة بين المخرجات إلى المدخلات) والكفاءة المرتبطة بحجم معين من العمليات Scale Efficiency.

وأيضاً تتم صياغته وفق توجيهين:

2-1- التوجه الإدخالي ويكون الشكل الرياضي له كالتالي:

$$\begin{aligned} & \min(\pi \cdot x^{j*}) + \varepsilon \\ & s.t. \\ & (\pi \cdot x^j) - (\partial \cdot y^j) + \varepsilon \geq 0, j = 1 \dots n : \\ & (\partial \cdot y^{j*}) = 1 : \\ & \pi, \partial \geq 0. \end{aligned}$$

إن نموذج البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الإدخالي يهدف إلى تقليص متجه المدخلات للوحدة j^* إلى أقل حد ممكن مع الإبقاء على نفس مستوى المخرجات.

2-2- التوجه الإخراجي ويكون الشكل الرياضي له كالتالي:

$$\begin{aligned} & \max(\partial \cdot y^{j*}) + \varepsilon \\ & s.t. \\ & (\partial \cdot y^j) - (\pi \cdot x^j) + \varepsilon \leq 0, j = 1 \dots n : \\ & (\pi \cdot x^{j*}) = 1 : \\ & \pi, \partial \geq 0. \end{aligned}$$

¹. Banker, R.D., Charnes, A. and Cooper, W. (1984), "Some Models for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis." Management Science, 30, No. 9, p: 1078-1092.

إن نموذج البرمجة الخطية لنموذج التوجه الإخراجي يهدف إلى تعظيم متجه المخرجات للوحدة z^* مع الإبقاء على نفس مستوى المدخلات.

ولقد تم تعميم تقنيات تحليل مغلف البيانات في استخدامات عديدة منها¹:

1. ديناميكية الحالات التي تتضمن مدخلات كبيرة ينتج عنها مخرجات على فترات زمنية متعددة.
2. الحالات العشوائية التي يتم فيها تحليل توزيع الكفاءة؛ لإدراك حد التباين عن مستوى الكفاءة المتوسط أو الوسيط.
3. برمجة الهدف، حيث تمتد الوظيفة الموضوعية لنموذج تحليل مغلف البيانات؛ لكي تحتوي على الأوزان المتفاوتة على الأهداف الكبرى أو الثانوية للمدير، وهذه الأهداف لم تكن في الاعتبار من قبل.
4. حالة الكفاءة الموزعة ومناطق الجودة التي تتضمن معلومة السعر عن المدخلات والمخرجات، عندما يتوفر ذلك أيضاً يضم قيوداً إضافية على المضاعفات النهائية؛ لكي تعكس أفضليات وحدات اتخاذ القرار.

وهناك بعض القيود التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق هذا الأسلوب، وهي²:

1. نتائج تطبيق هذا الأسلوب تكون على عينة معينة (وحدات متجانسة).
 2. خطأ القياس قد يتسبب في مشاكل ذات أهمية بالغة، خصوصاً إذا كان هناك نقاط متطرفة في العينة المختارة.
 3. نتائج هذا التحليل نسبية وليست مطلقة، فهو يبين أفضل الممارسات التي تمت المقارنة بينها، وليست أفضلها على الإطلاق.
 4. تحليل أسلوب مغلف البيانات لا معلمي، فتحديد الفرضية الإحصائية فيه صعوبة.
- ويسمى أسلوب DEA للمنشأة المراد قياس كفاءتها بوحدة اتخاذ القرار DMU، وبشكل عام فإن وحدة اتخاذ القرار (DMU): هي كل كيان مسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات، والذي يمكن تقييم أدائه وقياس كفاءته، والتي يمكن أن تتضمن: المصارف، وأقسام المخازن، والأسواق المركزية، والشركات،

¹ . Sarafidis, V. (2002), *An Assessment of Comparative Efficiency Measurement Techniques*, Europe Economics, Office of Water Services, UK.

² . إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2014)، قياس الكفاءة النسبية لأداء صناعة التأمين في أسواق التأمين العربية باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات، *مجلة جامعة صنعاء*، العدد 42.

والمستشفيات، والجامعات، ومراكز الرعاية الصحية... إلخ، و بالتالي فإن مفهوم وحدة اتخاذ القرار واسع، بشرط أن تمتلك كل DMU درجة معينة من الحرية الإدارية في اتخاذ القرارات¹.

ولإجراء عملية تقويم كفاءة ناجحة، أساسها تقديم تحسينات واقعية قابلة للتطبيق المباشر بالنسبة لشركات التأمين غير الكفوة يتعين توفر ثلاثة شروط مهمة أساسية هي²:

1- اختيار الوحدات المتماثلة: وأساس هذا الشرط أن لشركات التأمين على سبيل المثال شروط وقوانين تحكم نشاطها وموارد متساوية يمكن الحصول عليها ومخرجات متساوية، كذلك يمكن الاختيار في إنتاجها، وهو ما لا يتوفر لغيرها من المؤسسات.

2- العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات: أي توفر العلاقة الطردية بين المدخلات والمخرجات، أي نظرياً يجب أن تساهم زيادة المدخلات إلى زيادة في المخرجات، والعكس صحيح. أي أن انخفاض المخرجات يجب أن يكون نتيجة لانخفاض المدخلات.

3- علاقة المتغيرات بحجم العينة: يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة، وتشير دراسة جرت سنة 2006 على أنه لنجاح استعمال أسلوب DEA يجب تحقق القاعدة التالية³: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، وإلا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفوة والوحدات غير الكفوة.

$$SS \geq I * O$$

حيث:

SS: وحدات اتخاذ القرار (DMU).

I: المدخلات.

O: المخرجات.

(2) الجانب التطبيقي: إن تطبيق أسلوب DEA على بيانات صناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية، يتطلب الأخذ بالخطوات التالية:

¹ W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Ton, (2007), *Data Envelopment Analysis*, 2nd ed. Springer Science + Business Media, USA. p. 22.

² العبيد عبدالله (2012)، دراسة الكفاءة النسبية لمراكز الرعاية الصحية الأولية باستخدام تحليل مغلف البيانات، رسالة ماجستير في الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 68.

³ A. Manzoni, S.M.N. Islam, 2009, *Performance Measurement in Corporate Governance*, Physica-Verlag Heidelberg,.

1. نماذج DEA التي يتم تطبيقها

من بين نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات الأربعة، تم استخدام نموذجي CCR (نموذج عوائد الحجم الثابتة)، و BCC (نموذج عوائد الحجم المتغيرة) لقياس الكفاءة النسبية لأداء صناعة التأمين في سورية مقارنةً مع أداء صناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010.

2. تحديد المدخلات والمخرجات

يعتبر الاختيار الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات مرتكزاً هاماً في تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؛ لأن ذلك يؤثر على النتائج¹، ويشير Bowlin (1998) إلى أن هناك قواعد عامة لتحديد المدخلات والمخرجات الصحيحة لتحليل مغلف البيانات، منها²:

الأولى: لا بد أن يكون هناك أساس للاعتقاد بوجود علاقة تربط بين المدخلات والمخرجات، على سبيل المثال أن زيادة احد المدخلات، سيترتب عليه زيادة واحد أو أكثر من المخرجات.

والثانية: أن يكون كل من المدخلات والمخرجات تتسم بالشمولية Comprehensive، بمعنى أن يكون لديها القدرة على أن تعكس أنشطة المنظمة التي يتم تقويم أدائها.

والثالثة: أن تكون البيانات الخاصة بتلك المتغيرات مراقبة بشكل شامل، من خلال المراجعين، وعمليات إعادة التقويم المستمر، بحيث لا تكون البيانات عرضة للتلاعب، إذ يمكن أن تتأثر قياسات الكفاءة إذا كانت البيانات غير دقيقة.

وتم تحديد مدخليين ومخرج واحد:

(1) المخرجات: اقتصرت على مخرج واحد، هو حصة الفرد من أقساط التأمين.

(2) المدخلات: (1- أقساط التأمين. 2- عدد شركات التأمين).

وتم تحديد مجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات التي تم الاعتماد عليها في دراسة الكفاءة النسبية، ومن خلال هذه المدخلات والمخرجات التي تم اختيارها استبعدنا جميع الدول التي تحتوي على متغيرات صفيرية، أو لا يوجد بيانات في مدخلاتها ومخرجاتها؛ لأن المتغيرات الصفيرية في المدخلات والمخرجات، وحسب رأي

¹ Lewin, A.Y., Morey, R.C. and Cook, T.J. (1982), "Evaluating the Administrative Efficiency of Courts." OMEGA, 10,p: 401-411

² Bowlin, W. E. (1998) "Measuring Performance: An Introduction to Data Envelopment Analysis (DEA)" Journal of Cost Analysis (Fall), pp. 3-27.

Cooper, Seiford, Tone (2003)¹ تسهم في تضليل النتائج في أسلوب تحليل مغلف البيانات، وعليه تم تطبيق البحث على مجموعة من الدول العربية.

وتم استخدام برنامج (SIAD)² (SISTEMA INTEGRADO DE APOIO A DECISÃO)

أو ما يسمى (ISYDS – INTEGRATED SYSTEM FOR DECISION SUPPORT)

أو برنامج (النظم المتكاملة في دعم القرار) في الحصول على النتائج، وفي هذا الخصوص هناك العديد من حزم البرامج الأخرى التي تُستخدم في حل نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات، يمكن ذكر بعض هذه الحزم، بحيث يتضمن (اسم البرنامج وموقعه الإلكتروني – نماذج DEA التي يحلها كل برنامج – أهم المزايا لكل برنامج، وهل يتوفر بنسخ مجانية أم نسخ تجارية)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11)

بعض حزم البرامج التي تُستخدم في حل نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات

اسم البرنامج وموقعه الإلكتروني	نماذج DEA التي يحلها	مزاياه
Frontier Analyst (http://www.banxia.com/famain.html)	CCR and BCC models.	Good graphic interface. The weights are not available. Data entry through editor or Excel. Commercial software.
DEAP (http://www.uq.edu.au/economics/cepa/deap.htm)	CCR and BCC models Allocative and overall efficiency models Malmquist index	Windows interface. Calculates Malmquist indexes, but other widely used model (such as weight restrictions) are not available. Free software.
EMS (http://www.wiso.unidortmund.de/lsg/or/scheel/ems/)	CCR and BCC models, Super efficiency, Non-discretionary variable models, Weight restrictions, Free Disposal Hull, Non-increasing and Non-decreasing return to scale models.	Weight restrictions only for Assurance Regions I, although often the results are different from those obtained running each LPP individually. Data entry only using Excell or ASCII. This package uses the interior point model for solving LPPs. Calculates Malmquist indexes. Free software.
WARWICK DEA (http://research.abs.aston.ac.uk/mgtsc1/dea_software.html)	CCR and BCC models Exogenous variable models, Weight restrictions, Super efficiency, non discretionary variables for BCC.	Weight restrictions only for Assurance Regions I. The software requires input in the form of an ASCII file containing the input/output levels of the unit assessed. Commercial software.
IDEAS 6.1 (http://www.ideas2000.com)	CCR, BCC, Additive and Multiplicative models (Arquimedian and	Data entry trough Editor. Commercial software.

¹. Cooper, Seiford, Tone (2003), **Data Envelopment Analysis: A comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Kluwer Academic Publishers Group, Norwell, Massachusetts 02061 USA.

². SIAD v.3.0 - Sistema Integrado de Apoio à Decis.o v.3.0, En Ligne sur: <http://www.uff.br/decisao>.

	Non-arquimedean models), Super efficiency, Non-discretionary and categorical variables models, Weight restrictions (Assurance Regions I).	
IDEAL – Interactive Data Envelopment Analysis Laboratory (http://pepserv.pep.ufrj.br/~dea/download/Downloads.html)	CCR and BCC models.	Visual tool for tridimensional problems. Free software .
DEAxI (http://pepserv.pep.ufrj.br/~dea/download/Downloads.html)	CCR and BCC models Cross Evaluation.	Without weight restrictions of any kind. It has an option for showing the individual LPP for each DMU. It is add-in for Microsoft Excell and needs this software to be installed in the computer in order to run. Free software.
DEAFrontier/DEA Excel Solver (http://www.deafontier.com/software.html)	CCR and BCC models, Input and Output oriented.	Uses Excel Solver and does not set any limits on the number of DMUs, inputs or outputs. Free software.
OnFront (http://www.emq.com/software.html)	CCR and BCC models, Input and Output oriented, Malmquist productivity indexes, Strong and weak disposability.	Was developed by the originators of the Malmquist productivity index. Simulation capability and Malmquist productivity, including decomposition into efficiency and technical change. Commercial software.
SIAD (http://www.uff.br/decisao)	CCR and BCC models, Input and Output oriented, Inverted Frontier, Weight Restrictions.	Weight restrictions available for assurance regions (with or without previous normalization) and virtual weights. Data entry through editor or ASCII file. No graphics available. Cut, copy and paste options are not available. Free software.

المصدر: SIAD v.3.0 - Sistema Integrado de Apoio à Decis.o v.3.0, En Ligne sur: <http://www.uff.br/decisao>

والأشكال التالية توضح نوافذ برنامج **SIAD** المستخدم في حل نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات الذي استخدمه الباحث في دراسته.

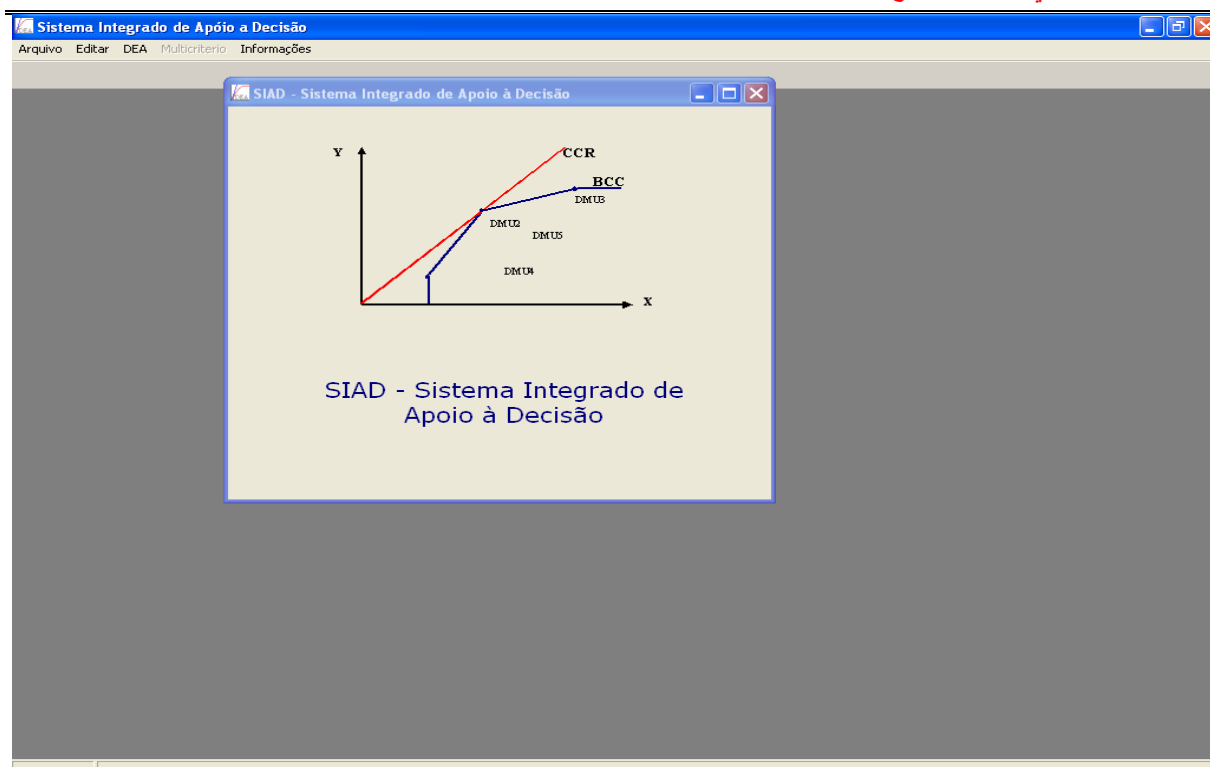


Figure 1 – SIAD's open window.

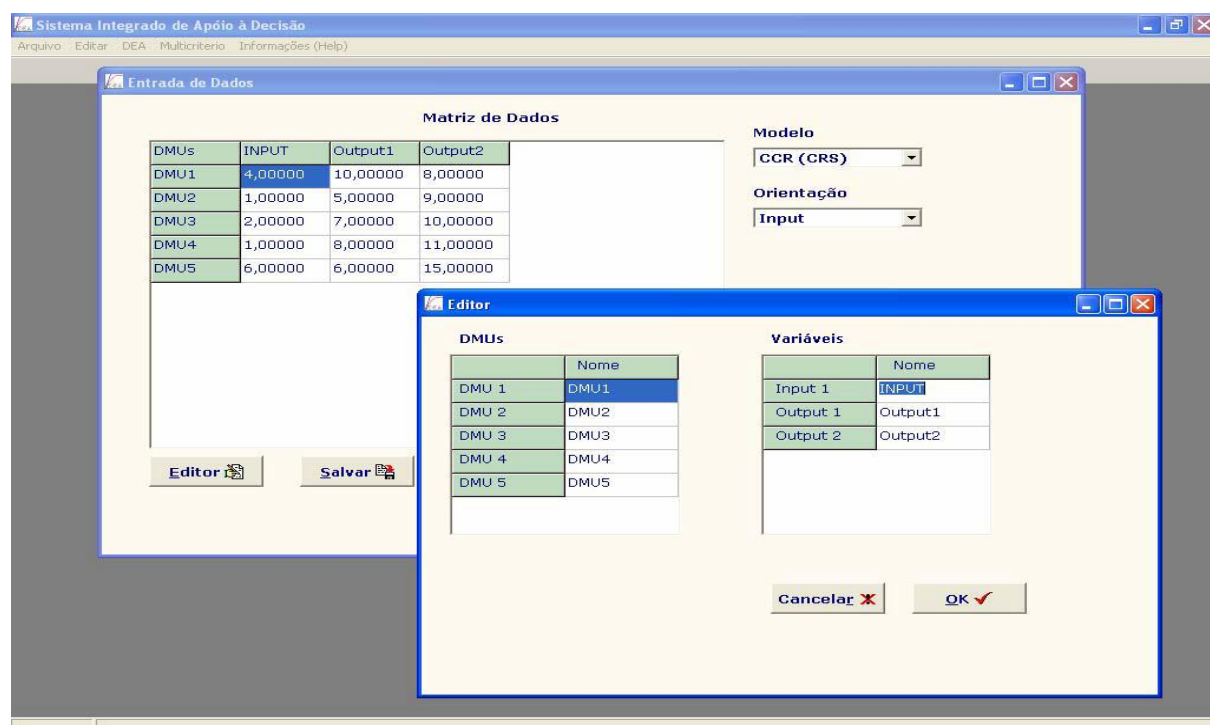


Figure 2 – Editing window.

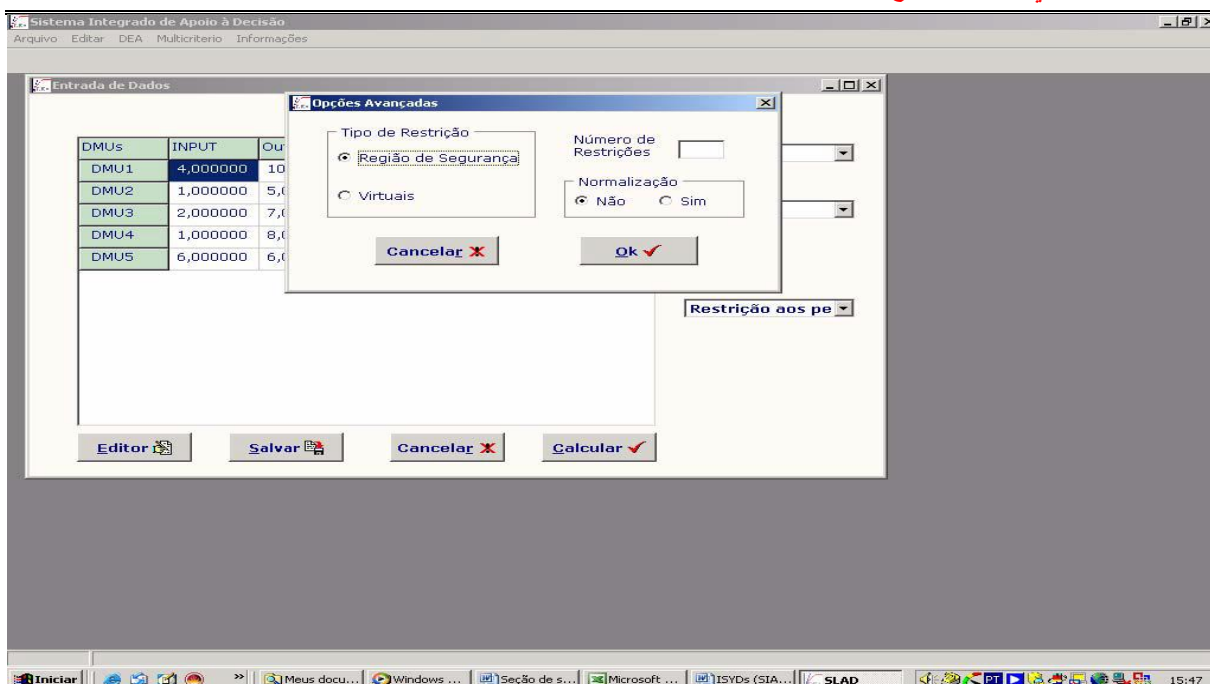


Figure 3 – Weight restrictions window.

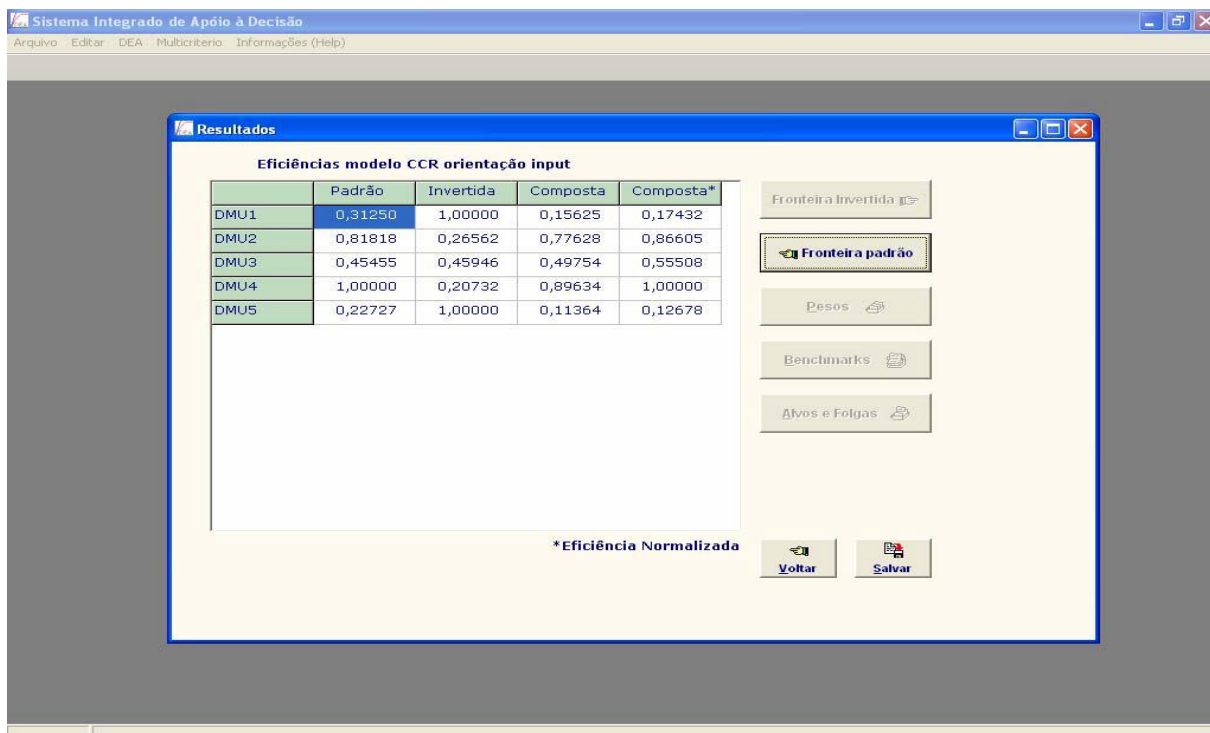


Figure 4 – Efficiency results window of ISYDS (SIAD).

والجدول رقم (12) يبين مدخلات ومخرجات صناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010.

الجدول رقم (12)

مدخلات ومخرجات صناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010.

المخرجات	المدخلات		الدولة
	عدد الشركات	الأقساط (مليون دولار)	
حصة الفرد من الأقساط (دولار)			
94.2	28	579	الأردن
726.5	59	6003	الإمارات
451.8	52	558	البحرين
79.2	22	835	تونس
32.4	16	1162	الجزائر
158.7	34	4369	السعودية
-	14	-	السودان
19.6	13	405	سورية
-	1	-	الصومال
-	29	-	العراق
191	22	653	عمان
33	10	126	فلسطين
549.2	9	933	قطر
150	32	645	الكويت
267.3	51	1374	لبنان
-	10	-	ليبيا
27.8	29	2188	مصر
81.1	18	2583	المغرب
-	9	-	موريتانيا
-	11	-	اليمن
	470	22413	المجموع

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاتحاد العربي للتأمين.

3. تحليل النتائج

إن استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يوفر العديد من المعلومات التفصيلية التي تفيد الإدارة في اتخاذها للعديد من القرارات المتعلقة بالوحدات الإدارية محل التقييم، وهي:

3-1- معلومات تتعلق بمؤشرات الكفاءة والوحدات المرجعية لكل وحدة غير كفاءة

تم حساب مؤشرات الكفاءة حسب التوجه الإخراجي لأسلوب DEA، وتم استخدام برنامج

.IDEAS, Software by I Consulting, Inc. Version 5.1, 1995.

والجدول رقم (13) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإخراجي لنماذج عوائد

الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وذلك بالتطبيق على بيانات صناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010. الموضحة في الجدول السابق.

الجدول رقم (13)

قياس الكفاءة النسبية لصناعة التأمين في سورية وصناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010.

الدولة	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج CRS	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج VRS
الأردن	0.230927	البحرين - قطر	0.240042	البحرين - فلسطين - قطر
الإمارات	0.20543	البحرين - قطر	1	-
البحرين	1	-	1	-
تونس	0.149884	البحرين - قطر	0.151218	البحرين - قطر
الجزائر	0.046507	البحرين - قطر	0.058147	الإمارات - قطر
السعودية	0.076491	قطر	0.248805	الإمارات - قطر
سورية	0.074679	البحرين - قطر	0.088023	البحرين - فلسطين - قطر
عمان	0.448438	البحرين - قطر	0.463055	البحرين - فلسطين - قطر
فلسطين	0.338772	البحرين - قطر	1	-
قطر	1	-	1	-
الكويت	0.334915	البحرين - قطر	0.340273	البحرين - فلسطين - قطر
لبنان	0.29417	البحرين - قطر	0.473414	الإمارات - قطر
مصر	0.02124	البحرين - قطر	0.046873	الإمارات - قطر
المغرب	0.073835	قطر	0.13956	الإمارات - قطر

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

3-2- معلومات تتعلق بمصدر عدم الكفاءة لكل وحدة غير كفوة

من خلال المقارنة بين مؤشر الكفاءة وفق نموذج CCR أو CRS (عوائد الحجم الثابتة) التوجه الإِدخالي، ومؤشر الكفاءة وفق نموذج BCC أو VRS (عوائد الحجم المتغيرة) التوجه الإِخراجي (مؤشر الكفاءة الإنتاجية الداخلية)، يتم تحديد مصدر عدم الكفاءة، فإذا كان المؤشران أقل من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن سبب عدم الكفاءة خارجي يتعلق بالظروف والبيئة الخارجية، وكذلك داخلي يتعلق بالعمليات الداخلية للإدارة، أما إذا كان مؤشر الكفاءة وفق نموذج CCR أو CRS (عوائد الحجم الثابتة) التوجه الإِدخالي أقل من الواحد ومؤشر الكفاءة وفق نموذج BCC أو VRS (عوائد الحجم المتغيرة) التوجه

الإخراجي (مؤشر الكفاءة الإنتاجية الداخلية) يساوي الواحد، فهذا يعني أن سبب عدم الكفاءة خارجي يعود إلى العوامل الخارجية والبيئية فقط¹.

والجدول رقم (14) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإخراجي لنماذج عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وسبب عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها.

الجدول (14) يوضح مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها

الدولة	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS (CCR)	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS (BCC)	سبب عدم الكفاءة
الأردن	0.230927	0.240042	خ، د
الإمارات	0.20543	1	خ
البحرين	1	1	لا يوجد
تونس	0.149884	0.151218	خ، د
الجزائر	0.046507	0.058147	خ، د
السعودية	0.076491	0.248805	خ، د
سورية	0.074679	0.088023	خ، د
عمان	0.448438	0.463055	خ، د
فلسطين	0.338772	1	خ
قطر	1	1	لا يوجد
الكويت	0.334915	0.340273	خ، د
لبنان	0.29417	0.473414	خ، د
مصر	0.02124	0.046873	خ، د
المغرب	0.073835	0.13956	خ، د

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

• د: السبب هو العمليات الداخلية، خ: السبب هو البيئة الخارجية.

يلاحظ من الجدولين (13) و (14): أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى (دول عربية ذات صناعة تأمينية كفؤة): وتشمل هذه المجموعة دولتين هما: البحرين وقطر؛ لأن مؤشر الكفاءة النسبية في كلا الدولتين يساوي الواحد الصحيح.
- المجموعة الثانية (دول عربية ذات صناعة تأمينية غير كفؤة لأسباب داخلية وخارجية): وتشمل هذه المجموعة الدول التالية: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب.
- المجموعة الثالثة (دول عربية ذات صناعة تأمينية غير كفؤة لأسباب خارجية فقط): وتشمل هذه المجموعة الدولتين التاليتين: الإمارات، وفلسطين.

¹. بهاء الدين محمد شامل (2009)، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 1، العدد 1، ص 296.

– عند البحث بالأسباب الخارجية، تبين أن من أهمها: ضعف الوعي التأميني لدى المواطنين، وعدم تولد قناعة لدى الكثير من الأفراد بشرعية التأمين، وانخفاض الدخل الفردي لدى شريحة كبيرة من المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتهم على شراء وثائق التأمين، واقتصار ذلك على فئات التجار وأصحاب الدخل المرتفعة، والتشريعات القانونية غير الملائمة، وعدم وجود المناخات الاستثمارية المناسبة....

3-3- معلومات تتعلق بمستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات لكل وحدة غير كفاءة

إن الجدول رقم (15) يبين مستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للدول العربية غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS والمتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإخراجي:

الجدول (15)

مستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للدول العربية غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS والمتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإخراجي لصناعة التأمين في الدول العربية.

Efficient Output Target VRS	Efficient Output Target CRS	DMU Name
حصة الفرد من الأقساط	حصة الفرد من الأقساط	
292.5331	307.726597	الأردن
-	2809.99	الإمارات
444.5461	449.209771	تونس
524.8082	664.274236	الجزائر
479.15	1916.06	السعودية
203.0695	242.857498	سورية
221.4779	234.922523	عمان
-	64.410567	فلسطين
290.8219	297.875445	الكويت
297.322	641.357484	لبنان
565.2879	1281.03	مصر
500.014	1017.3	المغرب

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

بالنظر إلى معلومات الجدول السابق يُلاحظ: أنه يمكن تحسين كفاءة صناعة التأمين في الدول العربية غير الكفاءة، ومنها سورية من خلال مستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للدول العربية غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS والثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإخراجي، وفقاً للتحسينات الموضحة في الجدول.

وخلاصة القول:

- إن صناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010، وفقاً لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإخراجي في حالتها عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، كانت كفاءة فقط في دولتي قطر والبحرين، بينما كانت غير كفاءة في معظم الدول العربية الأخرى، وذلك يعود لأسباب داخلية وخارجية.
- بلغت أدنى قيمة لمستوى الكفاءة النسبية لصناعة التأمين وفقاً لنموذج عوائد الحجم الثابتة، في مصر وبقية 0.02124، وأعلى قيمة في دولتي قطر والبحرين بقيمة 1.
- بلغت أدنى قيمة لمستوى الكفاءة النسبية لصناعة التأمين، وفقاً لنموذج عوائد الحجم المتغيرة، في مصر وبقية 0.046873 وأعلى قيمة في كل من دولة الإمارات وفلسطين وقطر والبحرين وبقية 1.

خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل محتوى ومضمون صناعة التأمين في سورية بشكل مفصل من حيث المفهوم والنشأة والأهمية والفروع التأمينية ونمو أقساط التأمين في كل فرع والهيكل التنظيمي لشركات التأمين السورية والثقافة التأمينية في سورية، ثم تم إجراء دراسة تحليلية لمؤشرات صناعة التأمين في سورية وتمت مقارنتها مع الدول العربية من حيث تطور أقساط التأمين ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من أقساط التأمين، كما تمت مقارنة الكفاءة النسبية لصناعة التأمين السورية وصناعة التأمين في الدول العربية باستخدام أسلوب DEA، وتم الوصول إلى العديد من الاستنتاجات. وسيستخدم هذا الأسلوب لتقييم واقع أداء صناعة التأمين في سورية في الفصل الثالث، حيث تم استخدامه في تقييم واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين، ومن ثم في تقييم واقع أداء شركات التأمين السورية الخاصة ومقارنتها مع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.

الفصل الثالث

تقييم واقع أداء صناعة التأمين في
سورية وآفاقها المستقبلية، باستخدام
نموذج إحصائي.

الفصل الثالث

تقييم واقع أداء صناعة التأمين في سورية وآفاقها المستقبلية، باستخدام نموذج إحصائي

تمهيد

في ظل دراسة واقع وآفاق صناعة التأمين في سورية، لابد من دراسة تحليلية لشركات التأمين العامة والخاصة والمقارنة فيما بينها، ومن ثم دراسة إحصائية مناسبة، وفي هذا الصدد تم استخدام نموذج تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة النسبية لشركات التأمين في سوق التأمين السورية؛ للوصول إلى أهداف البحث وعرض النتائج التي تم الوصول إليها من خلال الدراسة التطبيقية وصولاً إلى تقديم جملة من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث والتي تمثل بحد ذاتها آفاقاً مستقبلية لصناعة التأمين في سورية.

ويتألف هذا الفصل من المباحث الآتية:

المبحث الأول: تقييم واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.

المبحث الثاني: تقييم واقع أداء شركات التأمين السورية الخاصة، ومقارنتها مع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لصناعة التأمين السورية.

خلاصة الفصل.

المبحث الأول

تقييم واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال الفترة 2001-2010، حيث طرأت تغيرات استراتيجية على صناعة التأمين في سورية، وبعد مرور عدة سنوات على دخول شركات التأمين الخاصة التي بلغ عددها في عام 2010 اثنتا عشرة شركة، والتي استحوذت على حصة سوقية بلغت في عام 2010 تقريباً 54% من حجم سوق التأمين السورية، ومع ذلك بقيت المؤسسة العامة السورية للتأمين محتفظة بالحصة الأكبر من سوق التأمين السورية، وبالتالي يثار التساؤل عن كفاءة أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين في محاولة لدراسة مدى تأثير كفاءة أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين بدخول القطاع الخاص كعامل خارجي، ويكون ذلك باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، وسيتم استخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة؛ لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإدخالي، واستخدام (أقسام التأمين، والنفقات الإدارية، والتعويضات) كمداخلات للنموذج، و(الأرباح) كمخرج للنموذج، ومن ثم وضع الرؤية المستقبلية.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات التالية:

1) المؤسسة العامة السورية للتأمين وفروعها التأمينية¹

بدأت المؤسسة العامة السورية للتأمين عملها منذ عام 1952 تحت اسم شركة الضمان السورية بموجب مرسوم إحداثها رقم /226/ لعام 1952 وتعديلاته، وبموجب قانون التأمين رقم /117/ لعام 1961 آلت ملكية شركة الضمان السورية إلى الدولة، واحتكرت وحدها أعمال التأمين في سورية، ثم تم تعديل اسمها، حيث أصبح المؤسسة العامة السورية للتأمين بموجب المرسوم /1650/ لعام 1977، وبموجب المرسوم /155/ تاريخ 2002/5/19 تم نقل مقر المؤسسة (الإدارة المركزية) من دمشق إلى حمص.

وبقيت هي مؤسسة التأمين الوحيدة في سورية لحين صدور المرسوم التشريعي /43/ لعام 2005 الذي سمح بتأسيس شركات خاصة للتأمين وإعادة التأمين والتأمين التكافلي، وتبع ذلك المرسوم التشريعي رقم /46/ تاريخ 2007/8/30 والمتضمن اعتبار المؤسسة العامة السورية للتأمين مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وبهذا المرسوم فقد أصبح

¹. رشيد جواد ماجد (2008)، المؤسسة العامة السورية للتأمين بين الواقع والتطوير، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، سورية، ص 17.

للمؤسسة الحرية في إبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات إعادة التأمين ووساطة التأمين العربية والعالمية بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وموافقة وزير المالية، كما سمح للمؤسسة وفق هذا المرسوم استثمار أموال الاحتياطيات الموجودة لديها ضمن قنوات استثمارية مدروسة والمشاركة في رؤوس أموال مؤسسات وشركات تتشابه في طبيعة عملها مع أعمال المؤسسة، وذلك بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وموافقة وزير المالية، وأجيز لها بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح وزير المالية وعلى دراسة جدوى اقتصادية الاستثمار في قنوات استثمارية مختلفة أخرى. وتتبع المؤسسة إدارياً إلى السيد وزير المالية عن طريق مكتب شؤون المصارف والتأمين، وبلغ رأسمال المؤسسة المدفوع (1) مليار ليرة سورية حتى عام 2007، وبحسب المادة 4/ من المرسوم التشريعي رقم 46/ لعام 2007 أصبح رأسمال المؤسسة (2) مليار ليرة سورية¹.

أما أنواع التأمين في المؤسسة العامة للتأمين، فيمكن إيضاحها باختصار بالشكل التالي:



الشكل رقم (4): أنواع التأمين في المؤسسة العامة السورية للتأمين *

¹. لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى التقرير السنوي للتأمين لعام 2010 الصادر عن هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في سورية، موقع الاتحاد السوري للتأمين.

*. إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المركز الاقتصادي السوري (2007)، واقع التأمين في سورية..بين الواقع وآفاق المستقبل، دمشق، ص5.

(2) تحليل النشاط التأميني في المؤسسة العامة السورية للتأمين

لقد شهد العام 2005 تحولاً استراتيجياً هاماً على مستوى قطاع التأمين في سورية، حيث أن التغيرات التي طرأت على هذا القطاع تمثل انطلاقة جادة من قبل الحكومة السورية نحو سوق تأمينية متطورة تؤدي دوراً فاعلاً في رفد مسارات التنمية من خلال تدعيم عمليات الادخار والاستثمار بما يتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لهذا القطاع.

ويمكن دراسة النشاط التأميني في المؤسسة العامة السورية للتأمين كالتالي:

أولاً- الأقساط المكتتبة

في الجدول رقم (16) نبين قيمة الأقساط المكتتبة لخمس سنوات قبل دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2001-2005)، وقيمة الأقساط المكتتبة لخمس سنوات بعد دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2006-2010)، والتطور الحاصل فيها، والأرقام بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (16)

قيمة الأقساط المكتتبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها

ما بعد دخول التأمين الخاص					ما قبل دخول التأمين الخاص					البيان
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
8658	6866	6250	6503	6996	6742	6562	5314	5220	4653	الأقساط
26	9.8	3.8-	7-	3.8	2.7	23.5	1.8	12.2	-	معدل النمو السنوي (%)
7054.6					5698.2					المتوسط الحسابي
23.8					-					معدل النمو (%)

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين، التقارير السنوية خلال الفترة (2001-2010) بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (16) يُلاحظ أن قيمة الأقساط المكتتبة قبل دخول التأمين الخاص بلغت /4653/ مليون ل.س في عام 2001، وازدادت في عام 2002 بمعدل نمو سنوي 12.2% لتبلغ /5220/ مليون ل.س، ثم ازدادت في عام 2003 بمعدل نمو سنوي قليل جداً 1.8% لتبلغ /5314/ مليون ل.س، ثم ازدادت في عام 2004 بمعدل نمو سنوي 23.5% لتبلغ /6562/ مليون ل.س، وهذه الزيادة الملحوظة تعود في معظمها إلى منح التسهيلات لهذه المؤسسة والدعم والقيام بإعادة التأمين من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم 46 لعام 2004، ثم ازدادت في عام 2005 بمعدل نمو سنوي 2.7% لتبلغ /6742/ مليون ل.س، بينما بلغت قيمة البدلات الصافية ما بعد دخول التأمين الخاص

/6996/ مليون ل.س في عام 2006، بمعدل نمو سنوي 3.8%، حيث شركات التأمين الخاصة ما زالت في طور التأسيس، ثم انخفضت في عام 2007 بمعدل نمو سنوي -7% لتبلغ /6503/ مليون ل.س، ثم انخفضت أيضاً في عام 2008.

وذلك قد يعزى إلى تخفيض أسعار التأمين المفروضة من قبل المؤسسة؛ نتيجة ظهور منافسة القطاع الخاص، إضافة إلى إلغاء بدل قدم السفينة وتبديل السفينة اللذين كانت تستوفيهما المؤسسة في تأمين النقل البحري واللذين كانا يعودان على المؤسسة بمبالغ ضخمة.

كما أن قلة المنتجات التأمينية لها دور بارز في ذلك، فمن المعروف أن تنوع المنتجات التأمينية الخاصة بصناعة التأمين في سورية مازال محدوداً مقارنة مع ما وصلت إليه دول أخرى مجاورة (الأردن - لبنان - دول الخليج). فالأردن مثلاً حققت حوالي 17 مليار ليرة سورية كأقساط مكتتبة وهو عدد كبير جداً بالنسبة لحجم السوق الأردنية¹.

وزدادت في عام 2009 بمعدل نمو سنوي 9.8% لتبلغ /6866/ مليون ل.س، ثم ازدادت في عام 2010 بمعدل نمو سنوي 26% لتبلغ /8658/ مليون ل.س. أي إن المؤسسة العامة السورية للتأمين ما زالت محتفظة بنشاطها التأميني في سوق التأمين، على الرغم من منافسة شركات التأمين الخاصة لها، حيث أن الجانب القانوني يصب في مصلحة المؤسسة العامة السورية للتأمين من خلال العقود التي يتم إبرامها، فمثلاً التأمين الصحي، حيث يعتبر عام 2010 عام التأمين الصحي في سورية؛ بسبب اشتماله لمعظم العاملين في مؤسسات الدولة، إضافة إلى التأمين الإلزامي على السيارات وتأمين الحريق.

ثانياً - الحصة السوقية

تعتبر الحصة السوقية مؤشراً اقتصادياً هاماً للحكم على فعالية استثمار المال وإمكانية المنافسة في السوق، والتي تعبر عن نسبة أقساط التأمين في المؤسسة العامة السورية للتأمين إلى إجمالي أقساط التأمين في سوق التأمين السورية.

والجدول رقم (17) يبين مقدار الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين من حجم سوق التأمين السورية لخمس سنوات قبل دخول التأمين الخاص.

¹ القرعان فادي، شاعر ليال (2010)، تحليل أداء شركات التأمين في سورية: بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 68.

أي خلال الفترة (2001-2005)، ومقدار الحصة السوقية لها لخمس سنوات بعد دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2006-2010)، والتطور الحاصل فيها.

الجدول رقم (17)

الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها

ما بعد دخول التأمين الخاص					ما قبل دخول التأمين الخاص					البيان
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
46.8	48	64	70	94	100	100	100	100	100	الحصة السوقية (%)
%64.5					%100					المتوسط الحسابي

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين، التقارير السنوية خلال الفترة (2001-2010).

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (17) يُلاحظ أن الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين بقيت بنسبة 100% أي في حالة احتكار تام لسوق التأمين السورية لنهاية عام 2005، وبعدها تم إدخال شركات التأمين الخاصة لسوق التأمين السورية، فاستحوذت على جزء من الحصة السوقية، وبالتالي في عام 2006 انخفضت الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين، حيث بلغت /94%/ من سوق التأمين السورية؛ نتيجة دخول 5 شركات تأمين خاصة في عام 2006 مستأثرة بحصة سوقية 6%، وانخفضت هذه الحصة في باقي الأعوام، حتى بلغت في عام 2010 بحدود /46.8%/ من سوق التأمين السورية، حيث صار عدد شركات التأمين الخاصة 12 شركة.

وبلغ متوسط الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين خلال السنوات التي تلت دخول التأمين الخاص لسوق التأمين السورية حوالي 64.5% من حجم سوق التأمين السورية، وبقيت حصتها الحصة الأعلى وسطياً في سوق التأمين السورية؛ لأنها الشركة صاحبة الخبرة الأعلى في مجال التأمين بين الشركات الأخرى؛ نظراً لسيطرتها على سوق التأمين قبل دخول شركات التأمين الخاصة، وأنها كانت الشركة الوحيدة قبل صدور المرسوم التشريعي رقم /43/ لعام 2005، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي تكون ملزمة من خلال عقود الإذعان للتعامل مع المؤسسة العامة السورية للتأمين.

ثالثاً- التعويضات (الحوادث المسددة)

في الجدول رقم (18) نبين قيمة التعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين لخمس سنوات قبل دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2001-2005)، وقيمة التعويضات فيها لخمس سنوات بعد

صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق تقييم واقع أداء صناعة التأمين في سورية، وآفاقها المستقبلية، باستخدام نموذج إحصائي.

دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2006-2010)، والتطور الحاصل فيها، والأرقام بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (18)

قيمة التعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها

ما بعد دخول التأمين الخاص					ما قبل دخول التأمين الخاص					البيان
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
3470	3455	3433	3322	3494	2789	2157	2280	1802	1889	التعويضات
3434.8					2183.4					المتوسط الحسابي للتعويضات
57.3					-					معدل النمو (%)

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين، التقارير السنوية للتأمين خلال الفترة (2001-2010).
بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (18) يُلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي للتعويضات المدفوعة في المؤسسة العامة السورية للتأمين قبل دخول التأمين الخاص بلغت /2183.4/ مليون ل.س، ثم ازدادت هذه القيمة ما بعد دخول التأمين الخاص، حيث بلغت /3434.8/ مليون ل.س. أي بزيادة قدرها 57.3% وهذه الزيادة في التعويضات ناتجة عن التطور الجذري الحاصل في سوق التأمين السورية والمتمثل بدخول قطاع التأمين الخاص بعد عام 2006 وهو منافس قوي للمؤسسة العامة السورية للتأمين الذي فرض عليها تقديم الخدمات المناسبة وبالأسعار المناسبة لتحافظ على بقائها في السوق، وكذلك التأمين الصحي وتطوراتهِ وخصوصاً في عام 2010، ويعود الجزء الأكبر من التعويضات إلى زيادة الحوادث المسددة من قبل المؤسسة نتيجة ارتفاع حوادث السير والعمل.

رابعاً- النفقات الإدارية والعمومية

في الجدول رقم (19) نبين قيمة النفقات الإدارية والعمومية في المؤسسة العامة السورية للتأمين لخمس سنوات قبل دخول التأمين الخاص.
أي خلال الفترة (2001-2005)، وقيمة النفقات الإدارية والعمومية فيها لخمس سنوات بعد دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2006-2010)، والتطور الحاصل فيها، والأرقام بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (19)

قيمة النفقات الإدارية والعمومية في المؤسسة العامة السورية للتأمين ومعدل نموها السنوي

ما بعد دخول التأمين الخاص					ما قبل دخول التأمين الخاص					البيان
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
335	324	315	278	285	234	225	220	215	210	النفقات الإدارية
3.3	2.8	13.3	4.5-	21.8	4	2.3	2.3	2.3	-	معدل النمو السنوي (%)
307.4					220.8					المتوسط الحسابي للنفقات
39.2					-					معدل النمو (%)

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين، التقارير السنوية خلال الفترة (2001-2010).

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (19) يُلاحظ ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط الحسابي للنفقات الإدارية ما قبل دخول التأمين الخاص /220.8/ مليون ل.س، ثم ازدادت بمعدل نمو بلغ 39.2%؛ لتصبح 307.4 مليون ل.س ما بعد دخول التأمين الخاص. أي حصل تطور كبير جداً في زيادة قيمة النفقات الإدارية والعمومية، وهذه الزيادة ناجمة عن التطور التقني والتكنولوجي، حيث تم شراء تجهيزات حاسوبية وتجهيزات إدارية ومكتبية جديدة في ظل التصدي لمنافسة شركات التأمين الخاصة.

خامساً- الأرباح

تعتبر الأرباح (خاصة من وجهة نظر المساهمين) مؤشراً للحكم على فعالية استثمار المال وتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل المخاطر. والجدول رقم (20) يبين قيمة الأرباح قبل اقتطاع الضريبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين لخمس سنوات قبل دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2001-2005)، وقيمتها لخمس سنوات بعد دخول التأمين الخاص. أي خلال الفترة (2006- 2010)، والتطور الحاصل فيها، والأرقام بملايين الليرات السورية.

الجدول رقم (20)

قيمة الأرباح في المؤسسة العامة للتأمين ومعدل نموها

ما بعد دخول التأمين الخاص					ما قبل دخول التأمين الخاص					البيان
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
1695	1000	696	1516	1818	2472	2893	2422	2265	1707	الأرباح
1345					2352					المتوسط الحسابي للأرباح
42.8-					-					معدل النمو (%)

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العامة للتأمين، التقارير السنوية خلال الفترة (2001-2010).
- بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (20) يُلاحظ ما يلي:

بلغت قيمة متوسط الأرباح في المؤسسة العامة للتأمين ما قبل دخول التأمين الخاص /2352/ مليون ل.س، وانخفضت ما بعد دخول التأمين الخاص، حيث بلغت /1345/ مليون ل.س. أي انخفضت بنسبة 42.8 %، في ظل ظهور شركات التأمين الخاصة، حيث باتت منافساً قوياً للمؤسسة العامة السورية للتأمين، واحتلت شركات التأمين الخاصة في عام 2008 حصة سوقية بلغت 36% من سوق التأمين السوري، وأبقت 64% للمؤسسة العامة السورية للتأمين¹.

والسبب الأساسي لتراجع الأرباح يعود إلى:

* انخفاض الأقساط المكتتبة.

* زيادة التعويضات المدفوعة.

* زيادة النفقات الإدارية.

والتحليل الإحصائي التالي يوضح ذلك، حيث تم استخدام برنامج SPSS من أجل تقدير ثوابت المعادلة، وتم الحصول على النتائج الحاسوبية التالية، والتي سوف يتم استعراضها من خلال اختبار فرضيات البحث.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
194.628	.919	.946	.972(a)	1

a Predictors: (Constant), النفقات الإدارية, الأقساط المكتتبة, التعويضات

¹. القرعان فادي (2011)، تقييم أداء المؤسسات المالية (صناعة التأمين في سورية: دراسة تحليلية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 77.

ANOVA(b)

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Model
.000(a)	34.830	1319368.513	3	3958105.539	Regression	1
		37880.144	6	227280.861	Residual	
			9	4185386.400	Total	

a Predictors: (Constant), الأقساط المكتتبة، النفقات الإدارية، التعويضات

b Dependent Variable: الأرباح

Coefficients(a)

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.000	7.932		436.360	3461.083	(Constant)	1
.001	6.539	.978	.090	.591	الأقساط المكتتبة	
.603	-.549	-.135	.236	-.130	التعويضات	
.002	-5.452	-1.363	3.485	-19.000	النفقات	

a Dependent Variable: الأرباح

وبالتالي معادلة الانحدار المتعدد الخطي بين تطور الأرباح (المتغير التابع) وتطور الأقساط المكتتبة والتعويضات والنفقات الإدارية والعمومية (المتغيرات المستقلة) في المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال سنوات الدراسة، تأخذ الشكل التالي:

$$Y = 3461.08 + 0.59x_1 - 0.13x_2 - 19x_3$$

ويُستنتج من المعادلة أنه من أجل زيادة قيمة الأرباح في المؤسسة العامة السورية للتأمين بنسبة 1%، يجب زيادة قيمة الأقساط المكتتبة بنسبة 0.59%، وإنقاص قيمة التعويضات بنسبة 0.13%، وإنقاص النفقات الإدارية بنسبة 19%.

وتهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضيات التالية:

(1) اختبار الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور الأقساط المكتتبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010). ومن خلال التحليل الإحصائي السابق يُلاحظ ما يلي:

Y-: المتغير التابع (الأرباح)، و x1: الأقساط المكتتبة، x2: التعويضات، x3: النفقات الإدارية والعمومية.

- إن قيمة Sig / 0.001 / وهي أصغر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) ذات دلالة إحصائية، وتُرفض فرضية العدم.
- (2) اختبار الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور التعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010). ومن خلال التحليل الإحصائي السابق يُلاحظ ما يلي:
- إن قيمة Sig / 0.603 / وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) ليست ذات دلالة إحصائية، ولا ترفض فرضية العدم.
- (3) اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور النفقات الإدارية في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010). ومن خلال التحليل الإحصائي السابق يُلاحظ ما يلي:
- إن قيمة Sig / 0.002 / وهي أصغر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) ذات دلالة إحصائية، وتُرفض فرضية العدم.
- وفي ضوء ما تقدم يتبين للباحث: حدوث تغيير جوهري على المتغيرات محل البحث بالنسبة لأداء المؤسسة العامة السورية للتأمين بعد دخول القطاع الخاص إلى سوق التأمين السورية، والذي تمثل بالآتي:
- ✓ انخفاض أقساط التأمين: بلغت قيمة أقساط التأمين ما بعد دخول التأمين الخاص /6996/ مليون ل.س في عام 2006، بمعدل نمو سنوي 3.8%، حيث أن شركات التأمين الخاصة ما زالت في طور التأسيس، ثم انخفضت في عام 2007 بمعدل نمو سنوي -7% لتبلغ /6503/ مليون ل.س، ثم انخفضت أيضاً في عام 2008.
- أي هناك نزيف واضح من قبل المؤسسة العامة السورية للتأمين بالنسبة لأقساط التأمين المتاحة في السوق لصالح الشركات الخاصة.
- ✓ زيادة التعويضات المدفوعة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي للتعويضات المدفوعة في المؤسسة العامة السورية للتأمين ما قبل دخول التأمين الخاص /2183.4/ مليون ل.س، ثم ازدادت هذه القيمة ما بعد دخول التأمين الخاص، حيث بلغت /3434.8/ مليون ل.س. أي بزيادة قدرها 57.3%.

✓ زيادة النفقات الإدارية والعمومية: بلغت قيمة المتوسط الحسابي للنفقات الإدارية ما قبل دخول التأمين الخاص/220.8/ مليون ل.س، ثم ازدادت بمعدل نمو سنوي 39.2%؛ لتصبح 307.4 مليون ل.س ما بعد دخول التأمين الخاص. أي حصل تطور كبير جداً في زيادة قيمة النفقات الإدارية والعمومية.

✓ انخفاض الحصة السوقية: كانت بنسبة 100% وسطياً قبل دخول التأمين الخاص، ثم أصبح المتوسط الحسابي لها 64.5% ما بعد دخول التأمين الخاص، لكن الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين بقيت الحصة الأكبر في سوق التأمين السورية.

✓ انخفاض الأرباح: بلغت وسطياً /2352/ مليون ل.س، ثم أصبحت /1345/ مليون ل.س. أي انخفضت بنسبة 42.8%. أي هناك تأثير سلبي لظهور شركات التأمين الخاصة على المؤسسة العامة السورية للتأمين تمثل في انخفاض الأرباح.

✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور الأقساط المكتتبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010)، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور النفقات الإدارية والعمومية في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010)، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

✓ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور التعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010)، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

(3) قياس الكفاءة النسبية للمؤسسة العامة السورية للتأمين

إن تطبيق أسلوب DEA على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين، يتطلب الأخذ بالخطوات

التالية:

1. نماذج DEA التي يتم تطبيقها

من بين نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات الأربعة، تم استخدام نموذجي CCR (نموذج عوائد الحجم الثابتة)، و BCC (نموذج عوائد الحجم المتغيرة) لقياس الكفاءة النسبية لأداء المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال سنوات الدراسة.

2. تحديد المدخلات والمخرجات

يعتبر الاختيار الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات مرتكزاً هاماً في تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؛ لأن ذلك يؤثر على النتائج¹، وتم تحديد ثلاثة مدخلات ومخرج واحد.

(1) المخرجات: اقتصر على مخرج واحد، هو الأرباح.

(2) المدخلات: (1- أقساط التأمين. 2- النفقات الإدارية والعمومية. 3- التعويضات).

والجدول رقم (21) يبين مدخلات ومخرجات المؤسسة العامة السورية للتأمين التي تم اختيارها خلال الفترة (2001-2010).

الجدول رقم (21)

مدخلات ومخرجات المؤسسة العامة السورية للتأمين (الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	المدخلات			المخرجات
	الأقساط	النفقات الإدارية والعمومية	التعويضات	
2001	4653	210	1889	1707
2002	5220	215	1802	2265
2003	5314	220	2280	2422
2004	6562	225	2157	2893
2005	6742	234	2789	2472
2006	6996	285	3494	1818
2007	6503	278	3322	1516
2008	6250	315	3433	696
2009	6866	324	3455	1000
2010	8658	335	3470	1695

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال الفترة (2001-2010).

3. تحليل النتائج

إن استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يوفر العديد من المعلومات التفصيلية التي تفيد الإدارة في اتخاذها للعديد من القرارات المتعلقة بالوحدات الإدارية محل التقييم، وهي:

3-1- معلومات تتعلق بمؤشرات الكفاءة والوحدات المرجعية لكل وحدة غير كفاءة:

تم حساب مؤشرات الكفاءة حسب التوجه الإجمالي لأسلوب DEA، وتم استخدام برنامج IDEAS, Software by I Consulting, Inc. Version 5.1, 1995.

والجدول رقم (22) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإجمالي لنماذج عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وذلك بالتطبيق على بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين

¹ Lewin, A.Y., Morey, R.C. and Cook, T.J. (1982), "Evaluating the Administrative Efficiency of Courts." OMEGA, 10,p: 401-411.

الموضحة في الجدول السابق.

الجدول رقم (22)

قياس الكفاءة النسبية في المؤسسة العامة السورية للتأمين

العام	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج CRS	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج VRS
2001	0.811012	2003-2004	1	-
2002	0.978764	2003-2004	1	-
2003	1	-	1	-
2004	1	-	1	-
2005	0.830008	2003-2004	0.854476	2004
2006	0.571895	2003-2004	0.628413	2004
2007	0.511485	2003	0.528088	2003-2004
2008	0.24433	2003	0.250788	2003-2004
2009	0.319554	2003	0.345662	2004
2010	0.434951	2003-2004	0.585897	2004

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

3-2- معلومات تتعلق بمصدر عدم الكفاءة لكل وحدة غير كفاءة

إن الجدول رقم (23) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإدخالي لنماذج عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وسبب عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها، حيث تكون أحياناً داخلية، أي تعود للمتغيرات التي تم اختيارها.....وأحياناً خارجية تعود لعوامل غير المتغيرات التي تم اختيارها.

الجدول (23)

مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها في المؤسسة العامة السورية للتأمين

العام	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS (CCR)	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS (BCC)	سبب عدم الكفاءة
2001	0.811012	1	خ
2002	0.978764	1	خ
2003	1	1	لا يوجد
2004	1	1	لا يوجد
2005	0.830008	0.854476	خ، د
2006	0.571895	0.628413	خ، د
2007	0.511485	0.528088	خ، د
2008	0.24433	0.250788	خ، د
2009	0.319554	0.345662	خ، د
2010	0.434951	0.585897	خ، د

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

• د: السبب هو العمليات الداخلية للمؤسسة، خ: السبب هو البيئة الخارجية للمؤسسة.

يُلاحظ من الجدولين السابقين ما يلي:

– تعتبر المؤسسة العامة السورية للتأمين في عامي 2001 و 2002 غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية فقط، ومن أهمها ضعف الوعي التأميني لدى المواطن السوري، وعدم تولد قناعة لدى الكثير من الأفراد بشرعية التأمين، وانخفاض الدخل الفردي لدى شريحة كبيرة من المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتهم على شراء وثائق التأمين، واقتصار ذلك على فئات التجار وأصحاب الدخل المرتفعة.

– أما في عام 2003 و 2004 فكانت كفؤة نسبياً؛ لأن مؤشر الكفاءة النسبية في كلا العامين يساوي الواحد الصحيح.

– أما بعد عام 2005 فكانت غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية وداخلية... فمن أهم الأسباب الخارجية ظهور شركات التأمين الخاصة، خصوصاً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 43/ لعام 2005 الذي سمح بالترخيص لشركات التأمين الخاصة لمزاولة أعمالها التأمينية، وعدم اهتمام المؤسسة العامة السورية للتأمين بتطوير أي منتجات تأمينية جديدة، ومن الملاحظ أن غالبية التغطيات الموجودة هي تغطيات تقليدية تماماً وبسيطة.

3-3- معلومات تتعلق بمستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات لكل وحدة غير كفاءة

إن الجدول رقم (24) يبين مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للأعوام غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

الجدول (24)

مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للأعوام غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي للمؤسسة العامة السورية للتأمين.

العام	الأقساط	النفقات	التعويضات	Efficient Output Target CRS
2001	3,773.64	1,532.00	150.05594	1,707.00
2002	5,109.15	1,763.73	181.1587	2,265.00
2005	5,595.91	1,872.56	194.2219	2,472.00
2006	4,000.98	1,679.24	162.9902	1,818.00
2007	3,326.19	1,427.12	137.7044	1,516.00
2008	1,527.06	655.1941	63.22048	696
2009	2,194.05	941.3708	90.83402	1,000.00
2010	3,765.81	1,471.88	145.7087	1,695.00

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

والجدول رقم (25) يبين مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للأعوام غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغير VRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

الجدول (25)

مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للأعوام غير الكفوة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة VRS وفق نموذج التوجه الإدخالي للمؤسسة العامة السورية للتأمين.

Efficient Output Target VRS	Efficient Input Target VRS			
الأرباح	التعويضات	النفقات	الأقساط	العام
2,472.00	218.2962	1,919.01	5,662.35	2005
1,818.00	210.9946	1,871.69	4,765.79	2006
1,707.00	210	1,889.00	4,653.00	2007
1,707.00	210	1,889.00	4,653.00	2008
1,707.00	210	1,889.00	4,653.00	2009
1,707.00	210	1,889.00	4,653.00	2010

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

بالنظر إلى المعطيات التي تم الحصول عليها في الجداول السابقة، يُلاحظ ما يلي:

1. إن المؤسسة العامة السورية للتأمين، وفقاً لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإدخالي في حالتها عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، كانت غير كفوة في عامي 2001 و 2002، وذلك يعود لأسباب داخلية فقط، حيث كانت هي الشركة الوحيدة في سوق التأمين السورية.
2. إن المؤسسة العامة السورية للتأمين، وفقاً لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإدخالي في حالتها عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، كانت كفوة فقط في عامي 2003 و 2004.
3. إن المؤسسة العامة السورية للتأمين، وفقاً لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإدخالي في حالتها عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، كانت غير كفوة بعد عام 2005، وذلك يعزى لأسباب داخلية، وأسباب خارجية في مقدمتها دخول شركات التأمين الخاصة التي بلغت في عام 2010 (12) شركة.
4. يمكن تحسين كفاءة المؤسسة العامة السورية للتأمين من خلال مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات، ومستويات الزيادة المستهدفة من المخرجات للأعوام غير الكفوة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS والثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي، كما في الجدولين السابقين.

المبحث الثاني

تقييم واقع أداء شركات التأمين السورية الخاصة ومقارنتها مع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين.

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع أداء شركات التأمين السورية الخاصة في عام 2010، حيث طرأت تغيرات استراتيجية على صناعة التأمين في سورية، وبعد مرور عدة سنوات على دخول هذه الشركات الخاصة التي بلغ عددها في عام 2010 اثنتا عشرة شركة، والتي استحوذت على حصة سوقية بلغت في عام 2010 تقريباً أكثر من 50% من حجم سوق التأمين السورية.

وبالتالي يثار التساؤل عن كفاءة أداء شركات التأمين السورية الخاصة في ضوء أحدث البيانات المتاحة^{*}، ومقارنتها مع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين من خلال استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، حيث تم استخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة؛ لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإدخالي، وتم استخدام أقساط التأمين، والنفقات الإدارية والعمومية، والتعويضات كمداخل للنموذج، والأرباح كمخرج للنموذج.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات التالية:

1) أهم شركات التأمين السورية الخاصة وفروعها التأمينية

إن أهم شركات التأمين السورية الخاصة العاملة في سوق التأمين السورية:

1-1- شركة الاتحاد التعاوني للتأمين: وهي شركة مساهمة مغفلة حصلت على الترخيص بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 52 عام 2008، وبلغ رأس مالها 1 مليار ل.س، وتسعى لتطوير منتجاتها التأمينية وفقاً لحاجات المؤمن لهم، وتقدم مجموعة من الخدمات التأمينية، إضافة إلى خدمة الوثائق الجماعية (شركات - مدارس - جامعات)، وتمارس نشاطها في أربع محافظات هي دمشق، وحلب، وحمص، واللاذقية، وتعد هذه الشركة أول شركة تأمين تأسس فيها قسم للمخاطر، وتحفظ الشركة باحتياطي أقساط مناسب حسب قرارات هيئة الإشراف على التأمين، حيث يمكن هذا الاحتياطي من الأقساط الشركة من الالتزام بمطالباتها في حال حصولها.

*. لقد تم الحصول على بيانات سبع شركات تأمين خاصة من أصل 12 شركة، وذلك بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها سورية...

1-2- **الشركة الوطنية للتأمين:** وهي شركة مساهمة مغفلة حصلت على الترخيص بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 9 عام 2006، حيث بلغ رأس مالها 1 مليار ل.س، وتتنوع فروعها في معظم المحافظات السورية، وتعتمد على خدماتها الفنية المتميزة وسياسة الاكتتاب المدروسة المنتقاة والمحافظة على الأسعار مع مراعاة الحالة التنافسية في سوق التأمين، كما اكتسبت هذه الشركة السمعة الممتازة في السوق السوري والأجنبي (المحلي والخارجي)؛ نتيجة تقديمها الخدمة الأفضل للمتعاملين معها وتعاونها التام مع الشركات المحلية القائمة، وإثبات مصداقيتها مع شركات إعادة التأمين العالمية مثل شركة swiss re السويسرية، وشركة arab re اللبنانية، حيث انعكس هذا إيجاباً على حجم الأقساط المتحققة¹.

1-3- **الشركة المتحدة للتأمين:** وهي شركة مساهمة مغفلة حصلت على الترخيص بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 11 عام 2006، حيث بلغ رأس مالها 850 مليون ل.س²، وتعد الشركة الأولى ذات الملكية الخاصة في سوق التأمين السوري، والمساهمان فيها هما الشركة المتحدة للتأمين في لبنان والمملكة العربية السعودية، مركز نشاطها الرئيسي في دمشق ولها العديد من الفروع في باقي المحافظات³.

1-4- **الشركة السورية الكويتية للتأمين:** وهي شركة مساهمة مغفلة حصلت على الترخيص في عام 2006، حيث بلغ رأس مالها 850 مليون ل.س، وهذه الشركة لم تلتزم بقرارات وأنظمة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين المتعلقة بنسبة قيم وثائق التأمين الإلزامي على السيارات، حيث نص القرار رقم 100-131 على أن الحد الأعلى المسموح به على هذه الوثائق هو 45% من إجمالي أقساط الوثائق المصدرة من قبل الشركة خلال الفترة⁴.

1-5- **الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية):** تأسست الشركة عام 2006، ورأس مال قدره 1 مليار ل.س، ومن أبرز المساهمين فيها شركة آروب لبنان، بنك لبنان والمهجر، بنك سورية

¹. الحميدي نور وآخرون (2012)، دور معدل هامش ربح الاكتتاب في تقييم محفظة التأمينات العامة لشركات التأمين السورية الخاصة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 81.

². الحميدي نور، حسين حساني (2012)، استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية، جامعة حسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 6.

³. تقرير الهيئة العامة العادية للشركة المتحدة للتأمين (2010)، ص 36.

⁴. التقرير السنوي للشركة السورية الكويتية للتأمين (2010)، ص 3.

والمهجر، ومن أهم الخدمات التي تقدمها تأمين الأموال بأنواعه، والتأمين الهندسي، والعديد من أنواع التأمين الأخرى¹.

1-6- شركة المشرق العربي للتأمين: وهي شركة مساهمة مغفلة، تأسست في عام 2006، وبلغ رأس مالها 850 مليون ل.س، وتقوم بتقديم كافة أنواع التأمين القصيرة والطويلة الأجل والتي تغطي أخطار الحياة والحريق والحوادث والأخطار البحرية وأية أخطار أخرى، كما أنها تستثمر رأس المال والممتلكات في مختلف مجالات الاستثمار المالي والعقاري².

1-7- شركة العقيلة للتأمين التكافلي: وهي شركة مساهمة مغفلة حصلت على الترخيص بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 86 عام 2006، وبلغ رأس مالها 2 مليار ل.س، وتمارس نشاط التأمين التكافلي بأساليب ووسائل لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية³.

(2) قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التأمين الخاصة

إن تطبيق أسلوب DEA على بيانات مؤسسات التأمين الخاصة، يتطلب الأخذ بالخطوات التالية:

1. نماذج DEA التي يتم تطبيقها

من بين نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات الأربعة، تم استخدام نموذجي CCR (نموذج عوائد الحجم الثابتة)، وBCC (نموذج عوائد الحجم المتغيرة) لقياس الكفاءة النسبية لأداء مؤسسات التأمين الخاصة خلال عام 2010.

2. تحديد المدخلات والمخرجات

يعتبر الاختيار الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات مرتكزاً هاماً في تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؛ لأن ذلك يؤثر على النتائج. وتم تحديد ثلاثة مدخلات ومخرج واحد.

(1) المخرجات: اقتصر على مخرج واحد، هو الأرباح.

(2) المدخلات: (1- أقساط التأمين. 2- النفقات الإدارية والعمومية. 3- التعويضات).

والجدول رقم (26) يبين مدخلات ومخرجات مؤسسات التأمين الخاصة التي تم اختيارها خلال

العام (2010).

¹. الحميدي نور وآخرون (2012)، التحليل الإحصائي لمعدل الخسارة بفرع التأمين الصحي في شركة آروب سورية للتأمين، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 2.

². التقرير السنوي لشركة المشرق العربي للتأمين (2009)، ص 7.

³. التقرير السنوي لشركة العقيلة للتأمين التكافلي (2010)، ص 9.

الجدول رقم (26)

مدخلات ومخرجات مؤسسات التأمين الخاصة (الأرقام بملايين الليرات السورية)

المخرجات	المدخلات			المؤسسة
	الأرباح	التعويضات	النفقات الإدارية والعمومية	الاقساط
12	20.5	14.2	139.5	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
59	567	52	978	الشركة الوطنية للتأمين
102	285	61.3	834	الشركة المتحدة للتأمين
25	243	112	355	الشركة السورية الكويتية للتأمين
130	166	40	820	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)
147	44	145	847	شركة المشرق العربي للتأمين
109	113	104	580	شركة العقيلة للتأمين التكافلي

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسات التأمين السورية الخاصة لعام 2010.

3. تحليل النتائج

إن استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يوفر العديد من المعلومات التفصيلية التي تفيد الإدارة في اتخاذها للعديد من القرارات المتعلقة بالوحدات الإدارية محل التقييم، وهي:

3-3- معلومات تتعلق بمؤشرات الكفاءة والوحدات المرجعية لكل وحدة غير كفوءة

تم حساب مؤشرات الكفاءة حسب التوجه الإدخالي لأسلوب DEA، وتم استخدام برنامج IDEAS, Software by I Consulting, Inc. Version 5.1, 1995.

والجدول رقم (27) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإدخالي لنماذج عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وذلك بالتطبيق على بيانات مؤسسات التأمين السورية الخاصة الموضحة في الجدول السابق.

الجدول رقم (27)

قياس الكفاءة النسبية في شركات التأمين السورية الخاصة وتحديد المجموعات المرجعية

الشركة	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج CRS	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج VRS
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	0.518552	الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.	1	-
الشركة الوطنية للتأمين	0.378168	الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية).	0.470698	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، والشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية).
الشركة المتحدة للتأمين	0.745274	الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية).	0.762823	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، والشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.374725	لا يوجد	0.559257	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)	1	-	1	-
شركة المشرق العربي للتأمين	1	-	1	-
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	1	-	1	-

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

3-4- معلومات تتعلق بمصدر عدم الكفاءة لكل وحدة غير كفاءة

إن الجدول رقم (28) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإدخالي لنماذج عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وسبب عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها، حيث تكون أحياناً داخلية، أي تعود للمتغيرات التي تم اختيارها.....وأحياناً خارجية تعود لعوامل غير المتغيرات التي تم اختيارها.

الجدول (28)

مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها في شركات التأمين السورية الخاصة

الشركة	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS (CCR)	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS (BCC)	سبب عدم الكفاءة
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	0.518552	1	خ
الشركة الوطنية للتأمين	0.378168	0.470698	خ ، د
الشركة المتحدة للتأمين	0.745274	0.762823	خ ، د
شركة السورية الكويتية للتأمين	0.374725	0.559257	خ ، د
الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	1	1	لا يوجد
شركة المشرق العربي للتأمين	1	1	لا يوجد
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	1	1	لا يوجد

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

• د: السبب هو العمليات الداخلية للمؤسسة، خ: السبب هو البيئة الخارجية للمؤسسة.

يُلاحظ من الجدولين السابقين ما يلي:

- تعتبر شركة الاتحاد التعاوني للتأمين غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية فقط، ومن أهمها حادثة هذه الشركة، حيث تحتاج لفترة زمنية مناسبة لتسويق خدماتها التأمينية، كذلك هذه الشركة تجارية ولم تتولد قناعة لدى الكثير من الأفراد السوريين بشرعية التأمين التجاري، وضعف الوعي التأميني لدى المواطن السوري، وانخفاض الدخل الفردي لدى شريحة كبيرة من المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتهم على شراء وثائق التأمين، واقتصار ذلك على فئات التجار وأصحاب الدخل المرتفعة.
- تعتبر كل من الشركة الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب داخلية وخارجية ومن أهمها: ارتفاع النفقات الإدارية والعمومية وكونها حديثة النشأة في ظل المنافسة في سوق التأمين السورية، ونظراً لسيطرة المؤسسة العامة السورية للتأمين على ما يزيد عن 50% من الحصة السوقية.
- تعتبر كل من الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية) وشركة المشرق العربي للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي كفؤة، ويعود ذلك للعديد من العوامل التي من أهمها: كفاءة أجهزة الاكتتاب والتسعير والتحصيل في هذه الشركات، والتوزيع الزمني المناسب للوثائق المصدرة، وكفاءة الإدارة في متابعة استرداد حقوق الشركات لدى الغير، وكذلك النشر للوعي التأميني المناسب، وخصوصاً العقيلة للتأمين التكافلي، حيث معظم شرائح المجتمع السوري يميلون للتأمين التكافلي اعتقاداً منهم بحرمانية

التأمين التجاري، كما أن التأمين على السيارات كان الفرع ذا الأهمية الأكبر بين فروع التأمين بهذه الشركات وهذا ساعد على زيادة أقساط التأمين لديها، فمثلاً استحوذ فرع التأمين على السيارات بشركة أروب سورية 79.36% من نشاطها التأميني بقيمة قدرها 885409239 ل.س.¹

3-3- معلومات تتعلق بمستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات لكل وحدة غير كفاءة

إن الجدول رقم (29) يبين مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي:

الجدول (29)

مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

Efficient Input Target CRS			
DMU Name	الأقساط	النفقات	التعويضات
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	72.33805	7.363443	10.63032
الشركة الوطنية للتأمين	369.848	19.66472	74.777
الشركة المتحدة للتأمين	621.5589	45.68532	124.9318
الشركة السورية الكويتية للتأمين	133.0275	23.85321	25.91743

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

والجدول رقم (30) يبين مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغير VRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

¹. التقرير السنوي لشركة أروب سورية للتأمين لعام 2010.

الجدول (30)

مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

Efficient Input Target VRS			
DMU Name	الأقساط	النفقات	التعويضات
الشركة الوطنية للتأمين	410.5466	24.47627	78.45339
الشركة المتحدة للتأمين	636.1944	46.76105	126.3835
الشركة السورية الكويتية للتأمين	198.5361	26.23505	32.89691

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

بالنظر إلى المعطيات التي تم الحصول عليها في الجداول السابقة، يُلاحظ ما يلي:

1. يمكن تقسيم شركات التأمين السورية الخاصة إلى ثلاث مجموعات:
 - المجموعة الأولى (شركات تأمين سورية خاصة ذات صناعة تأمينية كفاءة): وتشمل هذه المجموعة ثلاث شركات، وهي: الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية) وشركة المشرق العربي للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي؛ لأن مؤشر الكفاءة النسبية فيها يساوي الواحد الصحيح.
 - المجموعة الثانية (شركات تأمين سورية خاصة ذات صناعة تأمينية غير كفاءة لأسباب داخلية وخارجية): وتشمل هذه المجموعة الشركات التالية: الشركة الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين.
 - المجموعة الثالثة (شركات تأمين سورية خاصة ذات صناعة تأمينية غير كفاءة لأسباب خارجية فقط): وتشمل هذه المجموعة شركة الاتحاد التعاوني للتأمين.
2. يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية الخاصة غير الكفاءة نسبياً من خلال مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS والثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي، كما في الجدولين السابقين.
3. إن المجموعات المرجعية لشركات التأمين الخاصة غير الكفاءة تتجلى بالتالي:
 - لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.

- للشركة الوطنية للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وحسب نموذج VRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
- للشركة المتحدة للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وحسب نموذج VRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
- للشركة السورية الكويتية للتأمين حسب نموذج CRS لا يوجد، وحسب نموذج VRS هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.

(3) قياس الكفاءة النسبية لشركات التأمين السورية الخاصة ومقارنتها مع الكفاءة النسبية للمؤسسة العامة السورية للتأمين

إن تطبيق أسلوب DEA على بيانات مؤسسات التأمين الخاصة والعامة، يتطلب الأخذ بالخطوات التالية:

1. نماذج DEA التي يتم تطبيقها

من بين نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات الأربعة، تم استخدام نموذجي CCR (نموذج عوائد الحجم الثابتة)، و BCC (نموذج عوائد الحجم المتغيرة) لقياس الكفاءة النسبية لأداء مؤسسات التأمين السورية العامة والخاصة خلال عام 2010.

2. تحديد المدخلات والمخرجات

يعتبر الاختيار الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات مرتكزاً هاماً في تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؛ لأن ذلك يؤثر على النتائج. وتم تحديد ثلاثة مدخلات ومخرج واحد.

(1) المخرجات: اقتصرت على مخرج واحد، هو الأرباح.

(2) المدخلات: (1- أقساط التأمين. 2- النفقات الإدارية والعمومية. 3- التعويضات).

والجدول رقم (31) يبين مدخلات ومخرجات مؤسسات التأمين العامة والخاصة التي تم اختيارها خلال العام (2010).

الجدول رقم (31)

مدخلات ومخرجات مؤسسات التأمين السورية العامة والخاصة (الأرقام بملايين الليرات السورية)

المؤسسة	المدخلات			المخرجات
	الأقساط	النفقات الإدارية والعمومية	التعويضات	
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	139.5	14.2	20.5	12
الشركة الوطنية للتأمين	978	52	567	59
الشركة المتحدة للتأمين	834	61.3	285	102
الشركة السورية الكويتية للتأمين	355	112	243	25
الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	820	40	166	130
شركة المشرق العربي للتأمين	847	145	44	147
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	580	104	113	109
المؤسسة العامة السورية للتأمين	8658	335	3470	1695

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسات التأمين السورية العامة والخاصة لعام 2010.

3. تحليل النتائج

إن استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يوفر العديد من المعلومات التفصيلية التي تفيد الإدارة في اتخاذها للعديد من القرارات المتعلقة بالوحدات الإدارية محل التقييم، وهي:

3-1- معلومات تتعلق بمؤشرات الكفاءة والوحدات المرجعية لكل وحدة غير كفؤة

تم حساب مؤشرات الكفاءة حسب التوجه الإجمالي لأسلوب DEA، وتم استخدام برنامج IDEAS،

Software by I Consulting, Inc. Version 5.1, 1995.

والجدول رقم (32) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإجمالي لنماذج عوائد

الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وذلك بالتطبيق على بيانات مؤسسات التأمين السورية العامة والخاصة الموضحة في الجدول السابق.

الجدول رقم (32)

قياس الكفاءة النسبية في شركات التأمين السورية العامة والخاصة وتحديد المجموعات المرجعية

الشركة	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج CRS	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS	المجموعة المرجعية حسب نموذج VRS
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	0.514963	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.	1	-
الشركة الوطنية للتأمين	0.308149	لا توجد لها أية شركة مرجعية	0.445361	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
الشركة المتحدة للتأمين	0.6335	شركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي	0.703485	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.359716	لا توجد لها أية شركة مرجعية	0.559257	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	1	-	1	-
شركة المشرق العربي للتأمين	1	-	1	-
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	1	-	1	-
المؤسسة العامة السورية للتأمين	1	-	1	-

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

3-2- معلومات تتعلق بمصدر عدم الكفاءة لكل وحدة غير كفؤة

إن الجدول رقم (33) يبين نتائج مؤشرات الكفاءة النسبية حسب التوجه الإدخالي لنماذج عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وسبب عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها، حيث تكون أحياناً داخلية، أي تعود للمتغيرات التي تم اختيارها.....وأحياناً خارجية تعود لعوامل غير المتغيرات التي تم اختيارها.

الجدول (33)

مصدر عدم الكفاءة في حالة عدم تحققها في شركات التأمين السورية العامة والخاصة

الشركة	مؤشر الكفاءة حسب نموذج CRS (CCR)	مؤشر الكفاءة حسب نموذج VRS (BCC)	سبب عدم الكفاءة
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	0.514963	1	خ
الشركة الوطنية للتأمين	0.308149	0.445361	خ، د
الشركة المتحدة للتأمين	0.6335	0.703485	خ، د
لشركة السورية الكويتية للتأمين	0.359716	0.559257	خ، د
الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	1	1	لا يوجد
شركة المشرق العربي للتأمين	1	1	لا يوجد
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	1	1	لا يوجد
لمؤسسة العامة السورية للتأمين	1	1	لا يوجد

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

• د: السبب هو العمليات الداخلية للمؤسسة، خ: السبب هو البيئة الخارجية للمؤسسة.

يُلاحظ من الجدولين السابقين ما يلي:

- تعتبر شركة الاتحاد التعاوني للتأمين غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية فقط.
- تعتبر كل من الشركة الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب داخلية وخارجية.
- تعتبر كل من الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية) وشركة المشرق العربي للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي كفؤة.
- تعتبر المؤسسة العامة السورية للتأمين كفؤة، مقارنة بباقي شركات التأمين السورية الخاصة؛ بسبب سيطرتها تقريباً على سوق التأمين السورية، ولها الحصة الأكبر؛ نظراً لسيطرة المؤسسة العامة السورية للتأمين على ما يزيد عن 50% من الحصة السوقية؛ كونها المؤسسة التأمينية العامة الوحيدة.

3-3- معلومات تتعلق بمستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات لكل وحدة غير كفؤة

إن الجدول رقم (34) يبين مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفؤة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي:

الجدول (34)

مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم الثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

Efficient Input Target CRS			
DMU Name	الأقساط	النفقات	التعويضات
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	71.83736	7.312477	10.55675
الشركة الوطنية للتأمين	301.3699	16.02376	174.7206
الشركة المتحدة للتأمين	528.3393	38.83358	180.5476
الشركة السورية الكويتية للتأمين	127.6991	40.28817	87.41094

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

والجدول رقم (35) يبين مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

الجدول (35)

مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات للشركات غير الكفاءة نسبياً في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS وفق نموذج التوجه الإدخالي.

Efficient Input Target VRS			
DMU Name	الأقساط	النفقات	التعويضات
الشركة الوطنية للتأمين	377.3904	23.15876	116.8318
الشركة المتحدة للتأمين	586.7064	43.12362	187.4203
الشركة السورية الكويتية للتأمين	198.5361	26.23505	32.89691

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج IDEAS.

بالنظر إلى المعطيات التي تم الحصول عليها في الجداول السابقة، يُلاحظ ما يلي:

1. يمكن تقسيم شركات التأمين السورية إلى ثلاث مجموعات:

– المجموعة الأولى (شركات تأمين سورية ذات صناعة تأمينية كفاءة): وتشمل هذه المجموعة أربع شركات، وهي: المؤسسة العامة السورية للتأمين، والشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية) وشركة المشرق العربي للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي؛ لأن مؤشر الكفاءة النسبية فيها يساوي الواحد الصحيح.

- المجموعة الثانية (شركات تأمين سورية ذات صناعة تأمينية غير كفؤة لأسباب داخلية وخارجية): وتشمل هذه المجموعة الشركات التالية: الشركة الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين.
- المجموعة الثالثة (شركات تأمين سورية ذات صناعة تأمينية غير كفؤة لأسباب خارجية فقط): وتشمل هذه المجموعة شركة الاتحاد التعاوني للتأمين.
- 2. يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية غير الكفؤة نسبياً من خلال مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS والثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي، كما في الجدولين السابقين.
- 3. إن المجموعات المرجعية لشركات التأمين السورية غير الكفؤة تتجلى بالتالي:
 - 3-1- حسب نموذج CRS:
 - لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
 - للشركة المتحدة للتأمين هي شركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
 - 3-2- حسب نموذج VRS:
 - للشركة الوطنية للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
 - للشركة المتحدة للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
 - للشركة السورية الكويتية للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية لصناعة التأمين السورية.

في ضوء نتائج الدراستين النظرية والتطبيقية التي تم الحصول عليها حول صناعة التأمين في سورية، يمكن طرح الرؤى المستقبلية التالية:

- تطوير صناعة التأمين السورية لمواكبة التطورات الاقتصادية التي تخلف زيادة وتنوعاً في المخاطر، وبالتالي زيادة وتنوع في التأمينات التي تأتي تلبية لتلك التطورات، وذلك التنوع في المخاطر والتي على أثرها تتزايد شركات التأمين ويزداد اهتمامها بالأرباح، مع العلم أن الدول المتقدمة قطعت شوطاً كبيراً في مجال صناعة التأمين، ووفرت له المناخ الملائم.

- الاعتماد بكثافة على المكاتب الاستشارية الإكتوارية ومكاتب الخبرة والتسعير وتسوية التعويضات والتي تتميز بتوافرها بالدول المتقدمة وتفتقر إليها الكثير من الدول النامية ومنها سورية، وذلك في ظل المنافسة التأمينية، حيث باتت الوسائل التقليدية للإفصاح عن الموقف الحقيقي لهذه الشركات غير كافية.

- ظهور سعي جاد لمعالجة أسباب عدم انتشار الوعي التأميني المتمثلة في عدم وضوح الحكم الشرعي للتأمين، حيث هناك عقيدة يحملها معظم أفراد المجتمعات والتي تحرم التأمين بكافة أشكاله، حتى إنهم يفضلون لو استطاعوا أن يتخلصوا من فكرة التأمين الإلزامي، متجاهلين بذلك أن التأمين بكافة أشكاله لا يمنع من وقوع الخطر، بل يخفف من آثاره الكارثية أحياناً التي تفوق طاقة الإنسان على تحملها، وعدم اهتمام بعض الحكومات بقطاع التأمين، حيث لا تشدد الرقابة على آليات عمل شركات التأمين لمنع الغش والتدليس على المواطنين الذين لا يملكون الخبرة الكافية. وبالتالي تنعدم الثقة بين المواطنين وشركات التأمين، وعدم اهتمام شركات التأمين بتطوير منتجاتها، حيث لم تأخذ شركات التأمين في الحسبان المفاهيم التسويقية الحديثة، وعدم قدرتها على تصميم منتجات تأمينية تلائم القدرات المادية لكافة مستويات الدخل، وبالتالي عدم السماح لذوي الدخل المنخفضة على التفكير بالتأمين.

- ستكون هناك ضرورة لنشر الوعي التأميني من خلال طرح خدمات تأمينية تتلاءم مع الإمكانيات المادية المتاحة للمواطنين، حيث يمكنهم ذلك من الحصول على تغطية تأمينية مناسبة، كذلك الأمر من خلال المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تتطوي على مخاطر كثيرة تستوجب التأمين،

وفسح المجال أمام شركات التأمين الإسلامي التي تناسب الشريحة الأعظم من المواطنين في سورية.

- سيكون بسورية تعزيز لدور صناعة التأمين في النمو الاقتصادي خلال المرحلة القادمة، وهذا ما يستدعي إعادة هيكلة هذه الصناعة لتعزيز نموها وتطويرها وربحياتها وتوفير الضوابط والضمانات فيها لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية إليه أسوة بعملية إعادة الهيكلة الواسعة النطاق التي يشهدها الاقتصاد السوري والتي تسعى إليها الحكومة السورية بصفة دائمة مع العلم بأن صناعة التأمين تعود إلى القطاع الخاص ويعيش قطاع التأمين حالياً أجواء ترقب لتعديلات جديدة في قوانينه.. ومراقبة أعمال التأمين قد يفرض زيادة كبيرة على رأس مال الشركات ويعطيها دفعا باتجاه الدمج في محاولة جديدة لإعادة تنظيم القطاع وفق القواعد الفنية والعلمية وعلى أساس تعزيز الربحية الكفيلة وحدها باجتذاب رساميل واستثمارات إضافية إليه.
- ستكون هناك استراتيجية متكاملة تتبناها شركات التأمين السورية استناداً إلى دراسات علمية واقية ودقيقة ترصد حركة السوق وتحدد أفضل السبل الاستثمارية المتاحة مع أهمية التزام الشركات بالمحافظة على ملاءة مالية قوية تغطي المخاطر والالتزامات المتوقعة، والالتزام بالمعايير الاستثمارية المتعارف عليها عالمياً التي تشدد على تنوع المحافظ الاستثمارية وتوزيع المخاطر.
- استمرار النمو الواضح في نسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال السنوات القادمة، والتي كانت في عام 2001 حوالي 0.5 %، ثم ازدادت إلى 1.3 % في عام 2010، والتي تعزى إلى نمو أقساط التأمين الناتجة عن التأمينات الإلزامية المتمثلة بتأمين السيارات والتأمين الصحي وبعض أنواع التأمين الهندسي والبحري، ومباشرة التأمين الخاص لعمله في سوق التأمين السورية، وإدخاله لبعض أنواع التأمين كالتأمين الصحي وبعض أنواع تأمينات الحياة، والاتفاقيات المعقودة بين شركات التأمين والمصارف بهدف تسويق التأمين، خاصة من خلال شراء السيارات بقروض مصرفية مقابل التأمين الشامل على تلك السيارات، وتطوير أساليب التسويق وجعلها أكثر فاعلية في سوق التأمين السورية؛ نتيجة المنافسة بين شركات التأمين..
- الاستفادة من مؤشرات الكفاءة والقيم المقترحة ومستويات التحسين في المدخلات والمخرجات التي تم الحصول عليها من خلال التوجه الإخراجي، وفي حالتها عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، بحيث تستوجب إعادة النظر في توليفة المدخلات مع المخرجات من قبل الجهات المتخذة للقرار في الحكومات العربية وخصوصاً السورية؛ من أجل تحقيق أفضل استخدام للمدخلات، والحصول على

مخرجات مثلى، فمن أجل تحسين الكفاءة النسبية لصناعة السورية بالمقارنة مع صناعة التأمين في الدول العربية في ظل تحسين حصة الفرد من أقساط التأمين بحدود 242.857498 دولار، وفق نموذج (CCR) يمكنها الاستفادة من صناعة التأمين في دولتي قطر والبحرين كمجموعات مرجعية، وتحسين حصة الفرد من أقساط التأمين بحدود 203.0695 دولار، وفق نموذج (BCC) يمكنها الاستفادة من صناعة التأمين في قطر والبحرين وفلسطين كمجموعات مرجعية.

- يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية الخاصة غير الكفوة نسبياً من خلال مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS والثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي، كما يلي:

Efficient Input Target VRS			Efficient Input Target CRS			
التعويضات	النفقات	الأقساط	التعويضات	النفقات	الأقساط	الشركة غير الكفوة
-	-	-	10.63032	7.363443	72.33805	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
78.45339	24.47627	410.5466	74.777	19.66472	369.848	الشركة الوطنية للتأمين
126.3835	46.76105	636.1944	124.9318	45.68532	621.5589	الشركة المتحدة للتأمين
32.89691	26.23505	198.5361	25.91743	23.85321	133.0275	الشركة السورية الكويتية للتأمين

- يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية الخاصة غير الكفوة نسبياً من خلال المجموعات المرجعية لكل منها والتي تتجلى بالتالي:
- لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
- للشركة الوطنية للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وحسب نموذج VRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
- للشركة المتحدة للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وحسب نموذج VRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
- للشركة السورية الكويتية للتأمين حسب نموذج CRS لا يوجد، وحسب نموذج VRS هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.

- يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية غير الكفوة نسبياً من خلال مستويات التخفيض المستهدفة من المدخلات في حالة عوائد الحجم المتغيرة VRS والثابتة CRS وفق نموذج التوجه الإدخالي، كما يلي:

Efficient Input Target VRS			Efficient Input Target CRS			
التعويضات	النفقات	الأقساط	التعويضات	النفقات	الأقساط	الشركة غير الكفوة
-	-	-	10.55675	7.312477	71.83736	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
116.8318	23.15876	377.3904	174.7206	16.02376	301.3699	الشركة الوطنية للتأمين
187.4203	43.12362	586.7064	180.5476	38.83358	528.3393	الشركة المتحدة للتأمين
32.89691	26.23505	198.5361	87.41094	40.28817	127.6991	الشركة السورية الكويتية للتأمين

- يمكن تحسين كفاءة شركات التأمين السورية غير الكفوة نسبياً من خلال المجموعات المرجعية لكل منها والتي تتجلى بالتالي:

1- حسب نموذج CRS:

- لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
- للشركة المتحدة للتأمين هي شركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.

2- حسب نموذج VRS:

- للشركة الوطنية للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
- للشركة المتحدة للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
- للشركة السورية الكويتية للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.

خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل تقييماً لواقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين من خلال لمحة نظرية موجزة عن المؤسسة العامة السورية للتأمين وكيفية تطورها وتحليل النشاط التأميني فيها والمتمثل بالأقساط المكتتبة والحصة السوقية والتعويضات والنفقات الإدارية والعمومية والأرباح ومن ثم قياس الكفاءة النسبية للمؤسسة العامة السورية للتأمين باستخدام DEA، وكذلك تمت دراسة شركات التأمين السورية الخاصة من خلال لمحة نظرية موجزة عن كل شركة وقياس الكفاءة النسبية لهذه الشركات ومقارنتها مع الكفاءة النسبية للمؤسسة العامة السورية للتأمين باستخدام DEA، وكذلك تم وضع آفاق مستقبلية لصناعة التأمين السورية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

انطلاقاً من أهداف البحث، وبناءً على نتائج الدراسة التطبيقية، يمكن تلخيص الاستنتاجات بما يلي:

1. وجود نمو ضئيل في نسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، حيث كانت نسبة المساهمة في عام 2001 حوالي 0.5 %، ثم ازدادت إلى 1.3 % في عام 2010.
2. فيما يتعلق بحجم أقساط التأمين في سورية، فهي 405 مليون دولار من أصل 22413 مليون دولار في الوطن العربي في عام 2010. أي بنسبة 1.8 % من مجموع الأقساط في الدول العربية، وهذا تدنٍ كبير في حجم أقساط التأمين السورية، بينما فيما يتعلق بحصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، لم تتجاوز 19.6 دولاراً أمريكياً في عام 2010، في حين بلغت 726.5 دولاراً أمريكياً في بعض الدول العربية، وهذا مؤشر آخر على حجم الهوة التأمينية بين سورية وبعض الدول العربية.
3. هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور حصة الفرد من أقساط التأمين وتطور أقساط التأمين في سورية.
4. هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور أقساط صناعة التأمين في سورية.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أقساط التأمين في سورية، وأقساط التأمين في الدول العربية.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية، وحصة الفرد من أقساط التأمين في الدول العربية.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ومساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.
8. إن صناعة التأمين في الدول العربية في عام 2010، وفقاً لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات لإيجاد مؤشرات الكفاءة ذات التوجه الإخراجي في حالتها عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، كانت كفاءة فقط في دولتي قطر والبحرين، بينما كانت غير كفؤة في معظم الدول العربية الأخرى، وذلك يعود لأسباب داخلية وخارجية.
9. بلغت أدنى قيمة لمستوى الكفاءة النسبية لصناعة التأمين وفقاً لنموذج عوائد الحجم الثابتة، في مصر بقيمة 0.02124، وأعلى قيمة في دولتي قطر والبحرين بقيمة 1، بينما بلغت أدنى قيمة لمستوى

- الكفاءة النسبية لصناعة التأمين، وفقاً لنموذج عوائد الحجم المتغيرة، في مصر وبقية 0.046873 وأعلى قيمة في كل من دولة الإمارات وفلسطين وقطر والبحرين وبقية 1.
10. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور الأقساط المكتتبة في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010)، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
11. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور النفقات الإدارية والعمومية في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010)، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
12. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور التعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والأرباح خلال سنوات الدراسة (2001-2010)، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
- كانت المؤسسة العامة السورية للتأمين في عامي 2001 و 2002 غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية فقط، وأما في عام 2003 و 2004 فكانت كفؤة نسبياً؛ لأن مؤشر الكفاءة النسبية في كلا العامين يساوي الواحد الصحيح، وأما بعد عام 2005 فكانت غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية وداخلية...
13. فيما يتعلق بقطاع التأمين الخاص، تعتبر شركة الاتحاد التعاوني للتأمين غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب خارجية فقط، كما تعتبر كل من الشركة الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين غير كفؤة، وذلك يعزى لأسباب داخلية وخارجية، بينما تعتبر كل من الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية) وشركة المشرق العربي للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي كفؤة.
14. إن المجموعات المرجعية لشركات التأمين السورية الخاصة غير الكفؤة تتجلى بالتالي:
- لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
 - للشركة الوطنية للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وحسب نموذج VRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.

- للشركة المتحدة للتأمين حسب نموذج CRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وحسب نموذج VRS هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
 - للشركة السورية الكويتية للتأمين حسب نموذج CRS لا يوجد، وحسب نموذج VRS هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
15. يمكن تقسيم شركات التأمين السورية الخاصة والعامة إلى ثلاث مجموعات:
- المجموعة الأولى (شركات تأمين سورية ذات صناعة تأمينية كفؤة): وتشمل هذه المجموعة أربع شركات، وهي: المؤسسة العامة السورية للتأمين، والشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية) وشركة المشرق العربي للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
 - المجموعة الثانية (شركات تأمين سورية ذات صناعة تأمينية غير كفؤة لأسباب داخلية وخارجية): وتشمل هذه المجموعة الشركات التالية: الشركة الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين.
 - المجموعة الثالثة (شركات تأمين سورية ذات صناعة تأمينية غير كفؤة لأسباب خارجية فقط): وتشمل هذه المجموعة شركة الاتحاد التعاوني للتأمين.
16. إن المجموعات المرجعية لشركات التأمين السورية غير الكفؤة تتجلى بالتالي:
- 16-1- حسب نموذج CRS:
- لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين هي الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، وشركة المشرق العربي للتأمين.
 - للشركة المتحدة للتأمين هي شركة المشرق العربي للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.
- 16-2- حسب نموذج VRS:
- للشركة الوطنية للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
 - للشركة المتحدة للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.
 - للشركة السورية الكويتية للتأمين هي شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي.

ثانياً - التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يقدم الباحث جملة من التوصيات الموجزة في الآتي:

1. إعادة تنظيم وهيكل صناعة التأمين وخلق كيانات تأمينية كبرى قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية، وهناك عدة أشكال محتملة لإعادة التنظيم، أما عن طريق البيع وغالباً ما تحصل هذه العملية ما بين الشركات أو المؤسسات غير المتوازية حجماً، بهدف زيادة المحفظة التأمينية أو الاندماج بين شركتين أو أكثر بغرض زيادة رأس المال وتوسع المحفظة التأمينية وتنوعها ولا شك أن تطبيق ذلك سيؤدي إلى تقليل عدد الشركات العاملة، وبالتالي زيادة قاعدة العملاء وتقليل الكلفة التشغيلية، إضافة إلى تحصين السوق المحلية والاستعداد بثقة تامة وأكبر لمواجهة الاستحقاقات القادمة، أو من خلال تحالفات بعض شركات التأمين والمصارف السورية على أن تقوم هذه المصارف بتسويق برامج التأمين لعملائها وزبائنهم، مما يؤدي إلى توسع كبير في حجم الأقساط من خلال تشكيل منتجات وبرامج ادخارية تقدمها شركات التأمين لعملائها وزبائنهم عبر المصارف وتمثل قاعدة نمو للتأمين طويل الأجل. فالمرحلة القادمة مرحلة الغربة وتحصين المواقع في عالم المنافسة وسيكون البقاء فيها للأقوى وهي ضرورة حتمية لقيام شركات كبيرة متطورة الأداء وقادرة على المنافسة مع الشركات العربية والأجنبية التي قد تكون على مستوى عال من التطور والخبرة، بحيث تتزامن هذه الإجراءات مع زيادة الوعي التأميني لدى المجتمع السوري سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات مالية أو مصرفية أو شركات ولمصلحة الاقتصاديات الوطنية وبقية الأطراف.
2. في الوقت الراهن يجب أن تتضاعف أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ونظم التأمين في سورية للوصول إلى رؤية مشتركة لتطوير علاقاتها التبادلية على قاعدة من الأسس والأهداف المشتركة، ووضع رؤية استراتيجية تنموية تمتلك عناصر الاستمرارية والاستقرار والنمو، وتتلاءم وظروف ومتطلبات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتسمة بتركيبها المعقد ومتغيراتها المتصارعة وطابعها التنافسي الحاد، وتعزيز الدور التنموي لشركات التأمين، وتحديد أبعادها وسلوكها في أي مجال من المجالات التنموية، وهذا يقتضي بالضرورة دراسة البيئة الوطنية التي تعمل فيها هذه الشركات ومعرفة تفاعلاتها البيئية سلباً وإيجاباً ومن ثمة معرفة النتائج المتولدة عن هذا التفاعل.
3. تعزيز دور صناعة التأمين في النمو الاقتصادي خلال المرحلة القادمة يستدعي إعادة هيكلة هذه الصناعة لتعزيز نموها وتطورها وربحياتها وتوفير الضوابط والضمانات فيها لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية إليه أسوة بعملية إعادة الهيكلة الواسعة النطاق التي يشهدها الاقتصاد السوري والتي تسعى إليها

الحكومة السورية بصفة دائمة مع العلم بأن صناعة التأمين تعود إلى القطاع الخاص ويعيش قطاع التأمين حالياً أجواء ترقب لتعديلات جديدة في قوانينه.. ومراقبة أعمال التأمين قد يفرض زيادة كبيرة على رأس مال الشركات ويعطيها دفعا باتجاه الدمج في محاولة جديدة لإعادة تنظيم القطاع وفق القواعد الفنية والعلمية وعلى أساس تعزيز الربحية الكفيلة وحدها باجتذاب رساميل واستثمارات إضافية إليه.

4. مقارنة مع أداء صناعة التأمين في الدول العربية التي تم ذكرها، فإن أداء هذه الصناعة في سورية مازال لا يرتقي إلى مستوى الطموح والأهداف المرجوة من تعزيز هذه الصناعة من أجل المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يعكس أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة في سورية. وفي محاولة للحد من هذه التحديات، فإن الباحث يقترح الآتي:

• على مستوى شركات التأمين

1- تطوير أساليب الإدارة بحيث يتم الاعتماد على الخبرة الكافية والمتفوقة وأدوات التكنولوجيا الحديثة لضمان تطوير الأعمال ورفع مستوى الإنتاجية.

2- الابتعاد عن سياسية الإغراق بين الشركات، والاهتمام بجودة المنتجات والخدمات التي تقدمها بما يحقق أعلى المستويات من الإرضاء للعميل، وهو ما يرفع القدرة التنافسية للشركات ويحقق النمو المستمر والمتزايد لها.

3- استكشاف سبل جديدة لزيادة الطلب على التأمين.

4- التوسع في استخدام التأمين التكافلي باعتباره أحد الفروع الهامة التي تلبي رغبات شريحة مهمة من جمهور العملاء.

5- ضرورة إعادة النظر في التسويق خاصة بالنسبة للوسطاء، حيث أن عملية التسويق للتغطية التأمينية تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليه هذه الصناعة، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية خاصة العاملة في مجالات دراسة الأخطار وقبولها وتسعيرها والتحليل المالي وإدارة محافظ الاستثمار.

6- إقامة نوع من التعاون بين شركات التأمين والمصارف والاستفادة من شبكات توزيع المصارف في تسويق المنتجات التأمينية وتحصيل الأقساط.

7- ضرورة وجود استراتيجية متكاملة تتبناها شركات التأمين استناداً إلى دراسات علمية وافية ودقيقة ترصد حركة السوق وتحدد أفضل السبل الاستثمارية المتاحة مع أهمية التزام الشركات بالمحافظة

على ملاءة مالية قوية تغطي المخاطر والالتزامات المتوقعة، والالتزام بالمعايير الاستثمارية المتعارف عليها عالمياً التي تشدد على تنوع المحافظ الاستثمارية وتوزيع المخاطر.

• على المستوى الحكومي

1. استمرار تطوير أنظمة الإشراف والرقابة على سوق التأمين ودعم الأجهزة الرقابية؛ حتى تتمكن من مواكبة تحرير أنشطة التأمين وتطوير البنية التشريعية لتنظيم سوق التأمين، وفقاً للمعايير والضوابط العالمية في هذا الخصوص وبما يكفل:

1-1- أن تكون المهمة الرئيسية للرقابة هي حماية حقوق حملة الوثائق والمساهمين من خلال استخدام أدوات حديثة تساعد على الاكتشاف المبكر للمخاطر.

1-2- المراقبة الدقيقة للأداء المالي للشركات وتعاملاتها داخل السوق.

1-3- يجب أن تعنى هيئات الرقابة بأن تكون الأسعار عادلة مراعية في ذلك اعتبارات التسعير من (التعويضات، المصروفات، تكلفة رأس المال، عائد الاستثمارات)، وخاصة في ظل تحرير أسعار التأمين.

2. معالجة السياسات الضريبية، بحيث تصبح مشجعة لكافة فروع التأمين.

3. تشجيع عملية الاندماج لتكوين كيانات كبيرة تتمتع بقواعد مالية وفنية تمكنها من المنافسة بقوة في ظل آليات السوق ومنح حوافز للكيانات المندمجة.

5. الاستفادة من مؤشرات الكفاءة والقيم المقترحة ومستويات التحسين في المدخلات والمخرجات التي تم الحصول عليها من خلال التوجه الإخراجي، وفي حالتي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، بحيث تستوجب إعادة النظر في توليفة المدخلات مع المخرجات من قبل الجهات المتخذة للقرار في الحكومات العربية، وخصوصاً السورية؛ من أجل تحقيق أفضل استخدام للمدخلات، والحصول على مخرجات مثلى.

6. دراسة الأسباب التي تحول دون تحقق الكفاءة النسبية في بعض الدول العربية؛ لمعرفة مواطن الضعف في المدخلات والمخرجات، حتى يتم التمكن من استغلال الموارد المتاحة لهذه الصناعة بشكل جيد، وذلك من خلال مقارنة مستويات (المدخلات/ المخرجات) الخاصة بها مع مستويات (المدخلات/ المخرجات) الخاصة بالدول العربية المرجعية التي حققت كفاءة نسبية.

7. يتوجب على المؤسسة العامة السورية للتأمين إعادة النظر بأسعارها؛ لتكون هذه الأسعار متناسبة مع حاجات السوق، لا سيما تطوير منتجاتها التأمينية وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال اعتماد استراتيجيات تسعير مناسبة.
8. لابد من ضوابط ناظمة للعلاقة الاعتمادية المتبادلة بين صناعة التأمين من جهة والمصارف من جهة أخرى في ظل ضعف الوعي التأميني، وذلك بعد صياغة النظم والقوانين الكفيلة بإطلاق التأمين عبر المصارف.
9. لابد من تفعيل استراتيجيات تسويق منتجات التأمين إلكترونياً وتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالسوق والاهتمام بوسطاء التأمين والاستخدام الأمثل للطاقات الاستيعابية داخل السوق السورية، ثم السوق العربية قبل اللجوء للأسواق العالمية.
10. يتوجب على شركات التأمين - وبهدف تعزيز رأسمالها وتوسيع نشاطاتها المختلفة- أن تلجأ لسياسات جديدة كالاندماج (لاسيما بين شركات التأمين الخاصة من جهة، وبينها وبين المؤسسة العامة السورية للتأمين من جهة أخرى)؛ لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة عدد العملاء وتخفيض التكاليف التشغيلية.
11. الاستفادة من مؤشرات الكفاءة والقيم المقترحة ومستويات التحسين في المدخلات والمخرجات التي تم الحصول عليها من خلال التوجه الإدخالي، وفي حالتي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، بحيث تستوجب إعادة النظر في توليفة المدخلات مع المخرجات من قبل الجهات المتخذة للقرار في المؤسسة العامة السورية للتأمين وفي شركات التأمين الخاصة غير الكفوءة؛ من أجل تحقيق أفضل استخدام للمدخلات، والحصول على مخرجات مثلى.
12. دراسة الأسباب التي تحول دون تحقق الكفاءة النسبية في بعض الأعوام؛ لمعرفة مواطن الضعف في المدخلات والمخرجات، حتى يتم التمكن من استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة العامة السورية للتأمين بشكل أمثل، وذلك من خلال مقارنة مستويات (المدخلات/ المخرجات) الخاصة بها مع مستويات (المدخلات/ المخرجات) الخاصة بالأعوام المرجعية التي حققت كفاءة نسبية.
13. دراسة الأسباب التي تحول دون تحقق الكفاءة النسبية في بعض شركات التأمين السورية الخاصة غير الكفوءة؛ لمعرفة مواطن الضعف في المدخلات والمخرجات، حتى يتم التمكن من استغلال الموارد المتاحة لهذه الشركات بشكل أمثل، وذلك من خلال مقارنة مستويات (المدخلات/ المخرجات) الخاصة بها مع مستويات (المدخلات/ المخرجات) الخاصة بشركات التأمين السورية الخاصة والعامة المرجعية التي حققت كفاءة نسبية.

قائمة المراجع العلمية

المراجع

القرآن الكريم

1. القرآن الكريم، سورة الأنعام.
2. القرآن الكريم، سورة الحشر.
3. القرآن الكريم، سورة الزمر.
4. القرآن الكريم، سورة طه.
5. القرآن الكريم، سورة قريش.
6. القرآن الكريم، سورة يوسف.

المراجع العربية

أولاً- الكتب

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه (2006)، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، مصر.
2. أبو السعود رمضان (2000)، أصول التأمين، المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية.
3. أحمد حبيب، خان طارق الله (2003)، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية.
4. أحمد عثمان بابكر (2004)، قطاع التأمين في السودان: تقوم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ط2.
5. أحمد محمد لطفي (2007)، نظرية التأمين: المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
6. برينت كريستينا، الحق طارق، كامل نورا (2009)، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسة الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية.
7. التويجري علي (2009)، التأمين المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية، جامعة الملك سعود، كلية المجتمع بالرياض، قسم العلوم الإدارية.
8. جبل علاء الدين، أومري خالد (2004)، المدخل إلى المحاسبة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
9. جبير هاني (2008)، عقد التأمين: نظرة فقهية موجزة لأبرز مسائله، مجمع الفقه الإسلامي.
10. الجزار جعفر (1998)، الادخار والاستثمار والمضاربة في البورصة، دار النفائس، بيروت- لبنان.
11. حافظ عبد الرحمن رمضان (2005)، موقف الشريعة الإسلامية من: البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين على الأنفس والأموال، القاهرة، جامعة الأزهر.
12. حسن الحسيني فلاح، عبد الرحمن الدوري مؤيد (2006)، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3.
13. حسن يوسف محمد (2006)، إجراء محاربة الفقر في مصر، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع.

14. خالد خلفي (2003)، مذكرة دور التأمين في ترقية الاقتصاد الوطني، الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليلة.
15. خروف عبد الرزاق (1988)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزائر، مطبعة جرد.
16. الدعيجي خالد (2003)، رؤية شرعية في شركة التأمين التعاونية، السعودية، مطبوعات دلة البركة.
17. رؤوف خليل عبد الخالق (2009)، واقع شركات التأمين في الوطن العربي، لبنان، بيروت.
18. زريق كمال (2011)، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، جامعة البليلة (الجزائر)، كلية الاقتصاد.
19. سامية معروز، بلعيد بلوج (2009)، سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.
20. سعدو الجرف محمد (2007)، التأمين من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
21. سليمان ثنيان (2003)، التأمين وأحكامه، بيروت، لبنان، دار ابن حزم.
22. السويلم سامي (2002)، وقفات في قضية التأمين، مركز البحث والتطوير، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
23. السيد أحمد، حسن عبد اللطيف (1997)، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، السعودية، مركز فقيه للأبحاث والتطوير.
24. السيد أحمد، حسن عبد اللطيف (2007)، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، جدة، المملكة العربية السعودية.
25. صليحة فلاق، علي بلعوز (2009)، نظام التأمين بين الرؤية التقليدية والرؤية الشرعية، جامعة حسيبة، الجزائر.
26. طارق حمول، أحمد بوشناق (2011)، التأمين ودوره في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصناعية وتحقيق متطلبات المنافسة الدولية والبيئية: مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة بشار، الجزائر.
27. العايب ياسين (2011)، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
28. عبد الجواد عبد العزيز عمر (2006)، أخلاقيات صناعة التأمين في العالم العربي، العلوم المالية والمصرفية، جامعة الزيتونة الأردنية.
29. عبد السلام إبراهيم عزة (2003)، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الدوحة، قطر.
30. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص (1999)، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
31. عبده عيسى (1978)، التأمين بين الحل والتحريم، مكتبة الاقتصاد الإسلامي، مصر، الطبعة الأولى.
32. عبود عبد اللطيف (1985)، مدخل إلى إعادة التأمين، مكتب الخدمات الطباعة، دمشق.
33. عزمي سلام أسامة، نوري موسى شقيري (2007)، إدارة الخطر والتأمين، مصر، دار الحامد، الطبعة الأولى.
34. عقيل الخطيب عبد الرحمن (2011)، التأمين وحفظ الحقوق، المملكة العربية السعودية، الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

35. علي حياة، كشيدة فضيلة (2007)، تأثير العولمة على قطاع التأمين: حالة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
36. غلاييني بديعة، ضناوي عدنان (1992)، التأمين من الخطر: (دراسة مقارنة)، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
37. فارس العرييد نضال (1999)، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
38. فلاح عز الدين (2008)، التأمين: مبادئه وأنواعه، الأردن، عمان.
39. القرعان محمد فادي، حزوري حسن، بنود محمد خالد (2012)، إدارة المخاطر المالية والمصرفية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
40. الكردي أحمد (2002)، التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي: هل هناك فروق، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، جدة.
41. كنجو كنجو، الحمدو عصري، شيحا أيمن (2006)، إدارة المؤسسات المالية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
42. محمد حسن قاسم (2005)، القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
43. محمد طعمية ثناء (2002)، محاسبة شركات التأمين، إدراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
44. محمد يركي (2007)، دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر.
45. محمد يركي، جمال يركي (2007)، دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة في معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.
46. محمود البعلي عبد الحميد (2009)، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، الديوان الأميري، الكويت.
47. المصري رفيق (2005)، فقه المعاملات المالية، ط2، دار القلم، دمشق.
48. المصري عبد السميع (1987)، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار التوفيق النموذجية، القاهرة، ط2.
49. مظهر قنطقجي سامر (2010)، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، جامعة الجزائر.
50. معجم لسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط، مادة " أمن ".
51. مكتب السياسة الإنمائية (1997)، الفساد والحكم الرشيد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
52. نجيب سامي (2008)، حجم اشتراكات التأمينات الاجتماعية وآثارها الاقتصادية بعيدة المدى وارتباطها بالتأثير على القدرة الشرائية للأفراد.
53. نصيرة بولعراس وآخرون (2008)، دور التأمين على الحياة في التنمية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ثانياً- الدوريات والأبحاث

1. اتحاد المصارف العربية (2002)، القطاع المالي في المنطقة العربية: الوضع العام ومتطلبات التقوية والتطوير، سلسلة أوراق مركزة للعام 2002(1)، لبنان، بيروت.
2. الأشقر فراس، جودت ناصر محمد(2009)، سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31، العدد1.
3. بابكر مصطفى (2002)، مؤشرات الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد8.
4. باسل عبود (2003)، إدارة الخطر والتأمين: الأصل والفرع، مجلة التأمين والتنمية، العدد6.
5. بهاء الدين محمد شامل (2009)، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد1، العدد1.
6. حسن محمد حافظ (1995)، استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات . التسويق . المنافسة . الأسعار، مجلة مصر للتأمين، العدد 57.
7. الحميدي نور وآخرون(2012)، التحليل الإحصائي لمعدل الخسارة بفرع التأمين الصحي في شركة آروب سورية للتأمين، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد2.
8. الحميدي نور وآخرون(2012)، دور معدل هامش ربح الاكتتاب في تقييم محفظة التأمينات العامة لشركات التأمين السورية الخاصة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد81.
9. الحميدي نور، حسين حساني(2012)، استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية، جامعة حسنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
10. خليل رؤوف عبد الخالق (2009)، واقع شركات التأمين في الوطن العربي. الحلقة العلمية: العلاقة التبادلية بين التأمين والحوادث المرورية)، خلال الفترة 16-20 /5/ 2009م. الاتحاد العربي للتأمين - الأمانة العامة، القاهرة.
11. الداوي الشيخ (2010)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد7.
12. ربيع أمين سليمان أسامة (2010)، التنبؤ بمعدل الاحتفاظ بالأقساط في سوق التأمين المصري باستخدام السلاسل الزمنية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، مجلة الباحث، العدد 8.
13. سجلات التأمين في شركات التأمين، وخصوصاً في سجلات المؤسسة العامة السورية للتأمين.

14. السفاريني بهاء الدين (2011)، تأمين الأخطار السياسية، مجلة رسالة التأمين - السنة الرابعة عشر، البنك التجاري الأردني.
15. الشدوخي هند ناصر، محمد باهرمز أسماء (1997)، دراسة كفاءة البنوك باستخدام تحليل مغلف البيانات: دراسة تطبيقية لأحد البنوك السعودية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق.
16. عبد الحميد الساعاتي عبدالرحيم (2009)، هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد 22، العدد 2.
17. عبود عبد اللطيف (2004)، هيئات الإشراف على التأمين، مجلة التأمين والتنمية، العدد 25.
18. العزاز عبد الله بن سليمان (2000)، استخدام نظريف البيانات في إدارة الأداء، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة الزقازيق، العدد 1.
19. عماد الدين خليفة محمد (2010)، إعادة التأمين الاختيارية، مجلة التأمين والمعرفة، دمشق، العدد 5.
20. القرعان فادي، (2011)، تقييم أداء المؤسسات المالية (صناعة التأمين في سورية: دراسة تحليلية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 77.
21. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، صناعة التأمين في سورية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تحليلية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 3.
22. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2012)، واقع أداء المؤسسة العامة السورية للتأمين: دراسة تحليلية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 3.
23. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبد الرحمن (2013)، تطور صناعة التأمين في سورية: دراسة مقارنة مع مؤشرات صناعة التأمين في الدول العربية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 5.
24. القرعان فادي، إسماعيل فؤاد، محمد عبدالرحمن (2013)، قياس الكفاءة النسبية لأداء المؤسسة العامة السورية للتأمين باستخدام نموذج مغلف البيانات، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، العدد 5، كانون الثاني.
25. القرعان فادي، شاعر ليال (2010)، تأثير التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين: دراسة مقارنة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 67.
26. القرعان فادي، شاعر ليال (2010)، تحليل أداء شركات التأمين في سورية: بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 68.

27. القرعان فادي، شاعر ليال (2010)، دراسة تحليلية لأداء صناعة التأمين الخاص التكافلي في سورية: (شركة العقيلة للتأمين التكافلي أنموذجاً)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
28. كمال مصباح (2003)، الدور الاقتصادي للتأمين في عملية التنمية، مجلة التأمين والتنمية، مجلة شهرية خاصة تصدر في دمشق، تموز / آب، دمشق.
29. محمد رافد، شريقي طرفة (2008)، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 4.
30. محمد رافد، شريقي طرفة (2008)، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 4.
31. محمد صباغ أحمد (2009)، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق.
32. محمد عبد الرحمن (2014)، قياس الكفاءة النسبية لأداء صناعة التأمين في أسواق التأمين العربية باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات، مجلة جامعة صنعاء، العدد 42.
33. الملتقى التأميني الرابع على موقع الاتحاد السورية لشركات التأمين متاح على الموقع: www.sif-sy-org تاريخ التصفح 2011/2/20

ثالثاً - الرسائل العلمية

1. أقاسم نوال (2001)، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
2. جميل قزعاط أسيل (2009)، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الإسلامية - غزة.
3. حسن عفانة عامر (2010)، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة.
4. حمادي الدليمي فريح (2008)، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية.
5. حمد صلاح الدين (2011)، إستراتيجية الإعلام الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول تجاه المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

6. الحمصي حنان (2008)، توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.
7. الخلف معروف (2013)، دور المؤسسات المالية العربية في تحقيق تنمية اقتصادية عربية مستدامة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
8. رشيد جواد ماجد (2008)، المؤسسة العامة السورية للتأمين بين الواقع والتطوير، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، سورية.
9. رشيد مروان (2010)، تجربة الإصلاح في مصر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
10. شاعر ليال (2010)، تأثير التأمين المصرفي في ربحية شركات التأمين الخاصة "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
11. طبخة محمد صالح (2002)، قياس الربح في المؤسسة العامة السورية للتأمين: (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
12. العبيد عبدالله (2012)، دراسة الكفاءة النسبية لمراكز الرعاية الصحية الأولية باستخدام تحليل مغلف البيانات، رسالة ماجستير في الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
13. عيسى عشتار (2011)، آلية التمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين (دراسة ميدانية على شركات التأمين في سورية)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
14. محمد أبو شنب ماجد (2013)، أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في الإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك.
15. محمد أمين مهري (2002)، التأمين البحري على السفينة، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية.
16. محمد حشماوي (2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
17. مسعود دراوسي (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: (حالة الجزائر: 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

18. ناصح علوان عبد الله (1977)، حكم الإسلام في التأمين، بحوث إسلامية هامة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
19. نبيلة تاج وآخرون (2008)، إسهام التأمين في النمو الاقتصادي: حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
20. ياسمين زرنوح (2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

رابعاً- التقارير

1. بيانات المؤسسة العامة السورية للتأمين للأعوام من عام 2001 لغاية 2010.
2. التقارير الصادرة عن هيئة الإشراف والرقابة على التأمين السورية.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من عام 2000 لغاية عام 2010.
4. التقرير السنوي لشركة أروب سورية للتأمين لعام 2010.
5. التقرير السنوي لشركة العقيلة للتأمين التكافلي لعام 2010.
6. التقرير السنوي لشركة المشرق العربي للتأمين لعام 2009.
7. التقرير السنوي للتأمين لعام 2010 الصادر عن هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في سورية، موقع الاتحاد السوري للتأمين.
8. التقرير السنوي للشركة السورية الكويتية للتأمين لعام 2010.
9. تقرير الهيئة العامة العادية للشركة المتحدة للتأمين لعام 2010.
10. المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، للأعوام من عام 2001 لغاية 2010.
11. المركز الاقتصادي السوري (2007)، التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل، تقرير خاص، دمشق.

1. Manzoni, S.M.N. Islam (2009), **Performance Measurement in Corporate Governance**, Physica Verlag.
2. Atsushi Yoshida, Shingo Takagi(2002), **Effects of the Reform of the social Medical Insurance System in Japan**, the Japanese Economic Review Vol. 53, No4, December.
3. Benjamin(1978), **General Insurance**, Heinemann: London.
4. Banker, R.D., Charnes, A. and Cooper, W. (1984), “**Some Models for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis.**” Management Science, 30, No.
5. Barbara Nachtrieb Armstrong(1933), **American Academy of Political and Social Science**, Vo170, Social Insurance, American Academy of Political and Social Science.
6. Bowlin, W. E. (1998) “**Measuring Performance: An Introduction to Data Envelopment Analysis (DEA)**” Journal of Cost Analysis (Fall).
7. Charles Richmond Henderson(1909), **American Academy of Political and Social Science**. University of Chicago, p41. On: <http://www.jstor.org/stable/>.
8. Charnes, A. Cooper, W. Golany, B., Seiford, L. and Stutz, J. (1985), “**Foundations of Data Envelopment Analysis for Pareto-Koopmans Efficient Empirical Production Functions.**” Journal of Econometrics, 30, No. 1-2.
9. Charnes, A., Cooper, W.W. and Rhodes, E. (1978), “**Measuring the Efficiency of Decision-making Units.**” European Journal of Operations Research, 2, No.
10. Cooper, Seiford, Tone (2003),**Data Envelopment Analysis: A comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Kluwer Academic Publishers Group, Norwell, Massachusetts 02061 USA.
11. Cummins David, (2002), **deregulating property –liability insurance**. Brookings institution press, Washington.
12. datamonitor(2009), **State Farm Insurance Companies**, on www.datamonitor.com.
13. Datamonitor(2010), **Company Spotlight: The Hanover Insurance Group Inc**, on: www.datamonitor.com.
14. datamonitor(2010), **Nationwide Mutual Insurance Company**, on www.datamonitor.com.
15. Datamonitor(2010), **New York Life Insurance Company**, on www.datamonitor.com.

16. datamonitor(2010), **Swiss Life Insurance and Pension Company**, on www.datamonitor.com.
17. datamonitor(2011), **Nationwide Mutual Insurance Company**, on www.datamonitor.com.
18. Datamonitor, (2008), **American National Insurance Company**, p4, on <http://www.anico.com>.
19. Datamonitor, (2010), **American National Insurance Company**, p4, on <http://www.datamonitor.com>.
20. Eilaithy Heba, Abu-Ismail Khalid(2005), **Poverty in Syria: 1996-2004 Diagnosis and Pro-poor policy Considerations**, Bureau of Development Policy, Beirut.
21. Farrell, M.J. (1957) , “**The Measurement of Productive Efficiency.**” Journal of the Royal Statistical Society, Series A, 120, No. 3,p: 253-290.
22. General Arab Insurance Federation(2011), **Arab Insurance Data Bank**, INSURABIA.
23. Giovanni Millo, Giacomo Pasini(2010), **Does Social Capital Reduce Moral Hazard? A Network Model for Non-Life Insurance Demand**, University of Trieste, FISCAL STUDIES, vol. 31.
24. Hale Abdul Kader, Mike Adams, Philip Hardwick(2010), **The Cost Efficiency of Takaful Insurance Companies**, The International Association for the Study of Insurance Economics.
25. Hansman, H. (1996) **The Ownership of Enterprise**, Harvard University Press, Heidelberg,.
26. J. A. Estey(2011), **Unemployment Insurance and Rigidity of Wages**, University of North Carolina Press.
27. K Alamelu(2011), **Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India**, Alagappa University.
28. K Alamelu(2011), **Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India**, Alagappa University.
29. Lael Brainerd(2009), **What is the role of insurance in economic development?**, Zurich Government and Industry Affairs.
30. Lewin, A.Y., Morey, R.C. and Cook, T.J. (1982), “**Evaluating the Administrative Efficiency of Courts.**” OMEGA, 10.
31. Mark L. Power, Tahira K. Hira(2010), **Insurance Company Employees, Financial Expertise and Practices; Implications on Benefit Participation and Satisf Action**, Iowa State University.

32. Monetary Fund(2005), **Financial Sector Assessment**, Library of Congress Cataloging.
33. Peter.Birch.Sorensen(2009), **Optimal Social Insurance with Linear Income Taxation**, University of Copenhagen.
34. Ripoll, J (2004) ,**Contribution Of Agricultural Insurance Towards Economic Development**, UNCTAD Reprint Series, No 7.
35. Robert J. Myers(1960), **American Risk and Insurance Association**, The Journal of Insurance, Vol. 27, No1.
36. Sarafidis, V. (2002), **An Assessment of Comparative Efficiency Measurement Techniques**, Europe Economics, Office of Water Services, UK.
37. Sebastian Schich (2009), **Insurance Companies and the Financial Crisis**, OECD.
38. SIAD v.3.0 - Sistema Integrado de Apoio à Decis.o v.3.0, En Ligne sur: <http://www.uff.br/decisao>.
39. Swiss Re Company(2008),**The World Insurance 2007**. Sigma, Switzerland, No.3.
40. Tapen Sinha, (2005), **An Analysis of the Evolution of Insurance in India**, University of Nottingham.
41. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank/ The International.
42. Vanmathy Anbarasan & Mehta Nikhil K.(2010), **Quality of Working Life among Sales Professionals in Pharmaceuticals, Insurance, Banking & Finance Companies**, The Indian Journal of Industrial Relations, Vol. 46, No1.
43. W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Ton, (2007), **Data Envelopment Analysis**, 2end ed. Springer Science + Business Media, USA.

الملاحق

(1) الملحق رقم

نتائج تحليل البيانات الخاصة بالسلسلة الزمنية للمؤسسة العامة السورية للتأمين على برنامج SIAD
وفق نموذج BCC

Eficiências

Composta*	Composta	Invertida	o _m Padr	DMU
1.010989	0.686567	0.626866	1	2001
1	0.679104	0.641791	1	2002
0.988769	0.671477	0.657045	1	2003
0.914505	0.621044	0.757912	1	2004
0.831989	0.565007	0.802875	0.93289	2005
0.54508	0.370166	1	0.740332	2006
0.589518	0.400344	0.954707	0.755396	2007
0.548134	0.37224	1	0.74448	2008
0.498956	0.338844	1	0.677687	2009
0.461538	0.313433	1	0.626866	2010

*Eficiência normalizada

Pesos das Variáveis

u ₀	Peso Output_1	Peso Input_3	Peso Input_2	Peso Input_1	DMU
0.927163	4.27E-05	0.004762	0	0	2001
0.11099	0.000393	0	9.79E-05	0.000158	2002
0	0.000413	0	0	0.000188	2003
0	0.000346	0	0.000464	0	2004
0.764671	6.81E-05	0.004274	0	0	2005
0.683173	3.14E-05	0.003509	0	0	2006
0.755396	0	0.003597	0	0	2007
0.74448	0	0	0	0.00016	2008
0.677687	0	0	0	0.000146	2009
0.626866	0	0.002985	0	0	2010

Alvos

2001

(eficiência:1.000000)

Alvo	Folga	Radial	Atual	vel\Vari
4,653.00	0	4,653.00	4,653.00	Input_1
1,889.00	0	1,889.00	1,889.00	Input_2
210	0	210	210	Input_3
1,707.00	0	1,707.00	1,707.00	Output_1

2002

(eficiência:1.000000)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Vari\vel
5,220.00	0	5,220.00	5,220.00	Input_1
1,802.00	0	1,802.00	1,802.00	Input_2
215	0	215	215	Input_3
2,265.00	0	2,265.00	2,265.00	Output_1

2003

(eficiência:1.000000)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Vari\vel
5,314.00	0	5,314.00	5,314.00	Input_1
2,280.00	0	2,280.00	2,280.00	Input_2
220	0	220	220	Input_3
2,422.00	0	2,422.00	2,422.00	Output_1

2004

(eficiência:1.000000)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Vari\vel
6,562.00	0	6,562.00	6,562.00	Input_1
2,157.00	0	2,157.00	2,157.00	Input_2
225	0	225	225	Input_3
2,893.00	0	2,893.00	2,893.00	Output_1

2005

(eficiência:0.932890)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Vari\vel
5,662.35	627.1949	6,289.54	6,742.00	Input_1
1,919.01	682.8149	2,601.83	2,789.00	Input_2
218.2962	0	218.2962	234	Input_3
2,472.00	0	2,472.00	2,472.00	Output_1

2006
(eficiência:0.740332)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
4,765.79	413.5724	5,179.36	6,996.00	Input_1
1,871.69	715.0265	2,586.72	3,494.00	Input_2
210.9946	0	210.9946	285	Input_3
1,818.00	0	1,818.00	1,818.00	Output_1

2007
(eficiência:0.755396)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
4,653.00	259.3381	4,912.34	6,503.00	Input_1
1,889.00	620.4245	2,509.42	3,322.00	Input_2
210	0	210	278	Input_3
1,707.00	191	1,516.00	1,516.00	Output_1

2008
(eficiência:0.744480)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
4,653.00	0	4,653.00	6,250.00	Input_1
1,889.00	666.7998	2,555.80	3,433.00	Input_2
210	24.5112	234.5112	315	Input_3
1,707.00	1,011.00	696	696	Output_1

2009
(eficiência:0.677687)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
4,653.00	0	4,653.00	6,866.00	Input_1
1,889.00	452.4091	2,341.41	3,455.00	Input_2
210	9.570638	219.5706	324	Input_3
1,707.00	707	1,000.00	1,000.00	Output_1

2010
(eficiência:0.626866)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
4,653.00	774.403	5,427.40	8,658.00	Input_1
1,889.00	286.2239	2,175.22	3,470.00	Input_2
210	0	210	335	Input_3
1,707.00	12	1,695.00	1,695.00	Output_1

Benchmarks

2004	2003	2002	2001	DMU
0	0	0	1	2001
0	0	1	0	2002
0	1	0	0	2003
1	0	0	0	2004
0.329618	0	0.670382	0	2005
0	0	0.198925	0.801075	2006
0	0	0	1	2007
0	0	0	1	2008
0	0	0	1	2009
0	0	0	1	2010

الملحق رقم (2)

نتائج تحليل البيانات الخاصة بالسلسلة الزمنية للمؤسسة العامة السورية للتأمين على برنامج SIAD
وفق نموذج CCR

Eficiências

Composta*	Composta	Invertida	Padrão	DMU
0.858625	0.753731	0.303549	0.811012	2001
0.98089	0.86106	0.256644	0.978764	2002
1	0.877835	0.24433	1	2003
0.995295	0.873705	0.252591	1	2004
0.869349	0.763145	0.303717	0.830008	2005
0.651239	0.571681	0.428534	0.571895	2006
0.588834	0.516899	0.477687	0.511485	2007
0.139166	0.122165	1	0.24433	2008
0.316093	0.277478	0.764598	0.319554	2009
0.493332	0.433064	0.568823	0.434951	2010

*Eficiência
normalizada

Pesos das Variáveis

Peso Output_1	Peso Input_3	Peso Input_2	Peso Input_1	DMU
0.000475	0	7.06E-05	0.000186	2001
0.000432	0	6.42E-05	0.000169	2002
0.000413	0	0	0.000188	2003
0.000346	0	0.000464	0	2004
0.000336	0.000704	0	0.000124	2005
0.000315	0.000659	0	0.000116	2006
0.000337	0	0	0.000154	2007
0.000351	0	0	0.00016	2008
0.00032	0	0	0.000146	2009
0.000257	0.000538	0	9.47E-05	2010

Alvos

2001
(eficiência:0.811012)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
3,773.64	0	3,773.64	4,653.00	Input_1
1,532.00	0	1,532.00	1,889.00	Input_2
150.0559	20.25651	170.3125	210	Input_3
1,707.00	0	1,707.00	1,707.00	Output_1

2002
(eficiência:0.978764)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
5,109.15	0	5,109.15	5,220.00	Input_1
1,763.73	0	1,763.73	1,802.00	Input_2
181.1587	29.27544	210.4342	215	Input_3
2,265.00	0	2,265.00	2,265.00	Output_1

2003
(eficiência:1.000000)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
5,314.00	0	5,314.00	5,314.00	Input_1
2,280.00	0	2,280.00	2,280.00	Input_2
220	0	220	220	Input_3
2,422.00	0	2,422.00	2,422.00	Output_1

2004
(eficiência:1.000000)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
6,562.00	0	6,562.00	6,562.00	Input_1
2,157.00	0	2,157.00	2,157.00	Input_2
225	0	225	225	Input_3
2,893.00	0	2,893.00	2,893.00	Output_1

2005
(eficiência:0.830008)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
5,595.91	0	5,595.91	6,742.00	Input_1
1,872.56	442.3349	2,314.89	2,789.00	Input_2
194.2219	0	194.2219	234	Input_3
2,472.00	0	2,472.00	2,472.00	Output_1

2006
(eficiência:0.571895)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
4,000.98	0	4,000.98	6,996.00	Input_1
1,679.24	318.9611	1,998.20	3,494.00	Input_2
162.9902	0	162.9902	285	Input_3
1,818.00	0	1,818.00	1,818.00	Output_1

2007
(eficiência:0.511485)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
3,326.19	0	3,326.19	6,503.00	Input_1
1,427.12	272.0349	1,699.15	3,322.00	Input_2
137.7044	4.488439	142.1928	278	Input_3
1,516.00	0	1,516.00	1,516.00	Output_1

2008
(eficiência:0.244330)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
1,527.06	0	1,527.06	6,250.00	Input_1
655.1941	183.5905	838.7846	3,433.00	Input_2
63.22048	13.74344	76.96392	315	Input_3
696	0	696	696	Output_1

2009
(eficiência:0.319554)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
2,194.05	0	2,194.05	6,866.00	Input_1
941.3708	162.6867	1,104.06	3,455.00	Input_2
90.83402	12.70132	103.5353	324	Input_3
1,000.00	0	1,000.00	1,000.00	Output_1

2010
(eficiência:0.434951)

Alvo	Folga	Radial	Atual	Variável
3,765.81	0	3,765.81	8,658.00	Input_1
1,471.88	37.40419	1,509.28	3,470.00	Input_2
145.7087	0	145.7087	335	Input_3
1,695.00	0	1,695.00	1,695.00	Output_1

Benchmarks

2004	2003	DMU
0.132275	0.546791	2001
0.650569	0.158094	2002
0	1	2003
1	0	2004
0.802476	0.062113	2005
0.0568	0.682774	2006
0	0.625929	2007
0	0.287366	2008
0	0.412882	2009
0.218484	0.438863	2010

الملحق رقم (3)

نتائج تحليل البيانات الخاصة بالشركات السورية الخاصة للتأمين على برنامج SIAD وفق نموذج

BCC

Eficiências

DMU	Padrão	Invertida	Composta	Composta*
DMU_1	1	1	0.5	0.839226
DMU_2	0.470698	1	0.235349	0.395022
DMU_3	0.762823	0.875481	0.443671	0.744681
DMU_4	0.559257	1	0.279628	0.469343
DMU_5	1	0.838446	0.580777	0.974807
DMU_6	1	1	0.5	0.839226
DMU_7	1	0.808426	0.595787	1

*Eficiência
normalizada

Pesos das Variáveis

DMU	Peso Input_1	Peso Input_2	Peso Input_3	Peso Output_1	u0
DMU_1	0.005246	0.011198	0.005327	0.039269	0.528774
DMU_2	0	0.019231	0	0.004205	0.222621
DMU_3	0.001064	0.001844	0	0.006536	0.096104
DMU_4	0.002817	0	0	0.012792	0.239451
DMU_5	0.001159	0.001237	0	0.009479	-0.23228
DMU_6	0.001145	0	0.000685	0.006803	0
DMU_7	0.001724	0	0	0.009174	0

Alvos

DMU_1 (eficiência:1.000000)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	139.5	139.5	0	139.5
Input_2	14.2	14.2	0	14.2
Input_3	20.5	20.5	0	20.5
Output_1	12	12	0	12

DMU_2 (eficiência:0.470698)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	978	460.3422	49.79557	410.5466
Input_2	52	24.47627	0	24.47627
Input_3	567	266.8855	188.4321	78.45339
Output_1	59	59	0	59

DMU_3 (eficiência:0.762823)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	834	636.1944	0	636.1944
Input_2	61.3	46.76105	0	46.76105
Input_3	285	217.4045	91.02109	126.3835
Output_1	102	102	0	102

DMU_4 (eficiência:0.559257)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	355	198.5361	0	198.5361
Input_2	112	62.63674	36.40168	26.23505
Input_3	243	135.8993	103.0024	32.89691
Output_1	25	25	0	25

DMU_5 (eficiência:1.000000)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	820	820	0	820
Input_2	40	40	0	40
Input_3	166	166	0	166
Output_1	130	130	0	130

DMU_6 (eficiência:1.000000)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	847	847	0	847
Input_2	145	145	0	145
Input_3	44	44	0	44
Output_1	147	147	0	147

DMU_7 (eficiência:1.000000)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	580	580	0	580
Input_2	104	104	0	104
Input_3	113	113	0	113
Output_1	109	109	0	109

Benchmarks

DMU	DMU_1	DMU_5	DMU_6	DMU_7
DMU_1	1	0	0	0
DMU_2	0.601695	0.398305	0	0
DMU_3	0.203862	0.608315	0	0.187823
DMU_4	0.865979	0	0	0.134021
DMU_5	0	1	0	0
DMU_6	0	0	1	0
DMU_7	0	0	0	1

الملحق رقم (4)

نتائج تحليل البيانات الخاصة بالشركات السورية الخاصة للتأمين على برنامج SIAD وفق نموذج

CCR

Eficiências

DMU	Padrão	Invertida	Composta	Composta*
DMU_1	0.518552	0.723056	0.397748	0.481197
DMU_2	0.378168	1	0.189084	0.228754
DMU_3	0.745274	0.499661	0.622807	0.753473
DMU_4	0.374725	1	0.187363	0.226672
DMU_5	1	0.380525	0.809737	0.979622
DMU_6	1	0.37377	0.813115	0.983709
DMU_7	1	0.346838	0.826581	1

*Eficiência
normalizada

Pesos das Variáveis

DMU	Peso Input_1	Peso Input_2	Peso Input_3	Peso Output_1
DMU_1	0.0056	0.009952	0.003783	0.04321269
DMU_2	0.000946	0.001443	0	0.00640962
DMU_3	0.001078	0.001645	0	0.00730661
DMU_4	0.002817	0	0	0.01498902
DMU_5	0.001135	0.001732	0	0.00769231
DMU_6	0.001145	0	0.000685	0.00680272
DMU_7	0.001724	0	0	0.00917431

Alvos

DMU_1
(eficiência:0.518552)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	139.5	72.33805	0	72.338049
Input_2	14.2	7.363443	0	7.363443
Input_3	20.5	10.63032	0	10.630323
Output_1	12	12	0	12

DMU_2
(eficiência:0.378168)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	978	369.848	0	369.847953
Input_2	52	19.66472	0	19.664717
Input_3	567	214.4211	139.6441	74.776998
Output_1	59	59	0	59

DMU_3
(eficiência:0.745274)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	834	621.5589	0	621.558865
Input_2	61.3	45.68532	0	45.685322
Input_3	285	212.4032	87.47142	124.931787
Output_1	102	102	0	102

DMU_4
(eficiência:0.374725)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	355	133.0275	0	133.027523
Input_2	112	41.96925	18.11604	23.853211
Input_3	243	91.05828	65.14085	25.917431
Output_1	25	25	0	25

DMU_5
(eficiência:1.000000)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	820	820	0	820
Input_2	40	40	0	40
Input_3	166	166	0	166
Output_1	130	130	0	130

DMU_6
(eficiência:1.000000)

Variável	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	847	847	0	847
Input_2	145	145	0	145
Input_3	44	44	0	44
Output_1	147	147	0	147

DMU_7
(eficiência:1.000000)

Variable	Atual	Radial	Folga	Alvo
Input_1	580	580	0	580
Input_2	104	104	0	104
Input_3	113	113	0	113
Output_1	109	109	0	109

Benchmarks

DMU	DMU_5	DMU_6	DMU_7
DMU_1	0.050385	0.031215	0
DMU_2	0.435867	0	0
DMU_3	0.614443	0	0
DMU_4	0	0	0
DMU_5	1	0	0
DMU_6	0	1	0
DMU_7	0	0	0

Abstract

The insurance industry in Syria Witnessed a remarkable development, especially after the issuance of Legislative Decree No. /43/ 2005, which allowed the licensing of private insurance companies to work; to contribute with the public insurance industry to achieve economic growth, given the importance of insurance and its role in economic development.

- This developments allowed the licensing of private insurance companies to operate insurance, in order to allow them working together with the general insurance sector and contributing in achieving economic growth. Analysis of the insurance sector is the concern of this research with its contributions to the GDP. Also, this research compares insurance market premiums between private and public sectors. the main research results can be summarized as follows: the insurance industry in Syria is far away of the expectations compared with the insurance industry in other countries. Its contributions to the GDP is not exceed 1.3%.
- Given this developments that have allowed the licensing of private insurance companies to operate insurance, so as to allow her to work with the sector general insurance. Note that it has reached the number of insurance companies in the Syrian insurance market in 2006 six companies, and in 2010, accordingly, 12 companies was entered to the Syrian market of the insurance industry.
- this research is an attempt to analyze the performance of the insurance companies using the indicators underlying this research. Further, the research explores the impacts of the private insurance companies on the performance of Syrian General Insurance Company. However, the analysis shown the performance of the Syrian General Insurance Company remains better than the private companies. Finally, results of this research was outlined and suggestions of this research was addressed.
- this research aims to research and analyze the premiums of insurance in Syrian on hand, on the other hand the research the individual's share of insurance premium in Syria compare with other Arab countries, and to research the contribution of the insurance industry in Syria in the gross production compare with other Arab countries.

Research was found many of important conclusions:
1- the size of insurance premiums in Syria are \$ 405 million out of 22,413

million dollars in the Arab world. An increase of 1.8% of total premiums in the Arab countries.

2- With respect to the insurance industry with a contribution to the GDP in Syria, did not exceed the contribution of the insurance industry in GDP 1.28%, which is very low compared with the contribution of the insurance industry in the gross domestic product in some other Arab countries such as Lebanon.

3- individual's share of insurance premiums in Syria, did not exceed U.S. 19.6\$, while the value of U.S. 726.5\$ in other Arab countries, and this is another indicator of the size of the gap insurance between Syria and other Arab countries.

- This research measures the relative efficiency of the insurance industry in the Arab countries and compares them. By using the method of data envelopment analysis, the samples of fixed size returns model and changing size returns were used to find indicators of efficiency-oriented excretory. (Insurance premiums, the number of insurance companies in every market) were used as inputs to this model, and the (individual's share of insurance premiums) was used as an output for the model. Moreover, many important results were concluded, among the most important is: the insurance industry. According to the data envelopment analysis method to find indicators of efficiency-oriented excretory in the cases of fixed size returns and changing size returns, the model was only efficient in the States of Qatar and Bahrain.
- This research measures the relative efficiency of the Syrian Insurance Establishment during the period 2001-2010, where changes of strategy occurred on the insurance industry in Syria, and several years after the entry of private insurance companies, which numbered in 2010 thirteen companies, which accounted for a market share reached in 2010 almost 54% of the size of the insurance Syrian market, however the Syrian General Insurance Establishment remained the largest share of the Syrian insurance market, and thus raised questions about the efficiency of the Syrian General Insurance Establishment, in an attempt to research the impact of entering the private sector as an external factor on the efficiency of the Syrian General Insurance Establishment using the method of Data envelopment analysis
- This research measures the relative efficiency of the Syrian Insurance Establishment during the 2010, and compares with the relative efficiency of the private insurance companies, where changes of strategy occurred on the insurance industry in Syria.

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any degree.

Candidate

Abdul Rahman Mohammed

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate **Abdul Rahman Mohammed** under the supervision of **Dr. , Fouad Esmail** (main supervisor), associated professor at the University of Aleppo, department of Economics & International economic Relations, Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Candidate

Abdul Rahman Mohammed

Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics
& International economic Relations



Insurance industry in Syria: Reality and Prospects

**A Dissertation Submitted to Faculty of Economics for the degree of PH.D
in Economics**

Prepare by

Abdul Rahman Mohammed

Supervised by

Dr. , Fouad Esmail

Ph.D. Dep. Economics & International economic Relations
Faculty of Economic
University of Aleppo

**A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment
of the Requirements for the Degree
Doctor of Philosophy**

2015-1436

Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics
& International economic Relations



Insurance industry in Syria: Reality and Prospects.

**A Dissertation Submitted to Faculty of Economics for the degree of PH.D
in Economics**

Prepare by
Abdul Rahman Mohammed

2015-1436